وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس

كود المذكرة:
MEQ76

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة **الماستر**

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

الموسومة بعنوان:

دور القطاع الفلاحي في ترقية صادرات التجارة الخارجية كآلية للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة قياسية-

من إعداد الطالبة:
☐ فياك أصـــالة
☐ .....

تحت إشراف الاستاذ(ة)
☐ شرعي الحسين

السنة الجامعية: 2021_2022

بسم الله الرحمن الرحيم

" ... وقل رب زدني علما"

سورة طه الآية 114

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قرن الله عز وجل برهما بتوحيده فقال "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

سورة الإسراء الأية 23-25

إلى أعز ما أملك في الوجود أمي الحبيبة بلسم الشفاء وأبي العزيز

فيا رب احفظهما وأطل عمرهما وارحمهما كما رباني صغيرا واجعل الفردوس مأواهما

إلى جدي وجدتي حفظهما الله وأطال عمرهما وجزاهما عني خير الجزاء في الدنيا والاخرة

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من علمني حرفا أو زرع في ذهني فكرة

إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله جمعنا الله جميعا في مستقر رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه

الشكر

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"
سورة الأحقاف الأية رقم "15"
"لئن شكرتم لأزيدنكم"
سورة إبراهيم الأية "07"

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا ونثني عليه كما ينبغي لجلاله ولعظيم سلطانه على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل والذي نسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم، وأصلي وأسلم على سيد المرسلين وخاتم النبيين رسولنا الكريم محمد عليه أفضل الصلوات والتسليم.

شكرا إلى التي علمتني أول حرف... إلى التي بفضلها أنا هنا اليوم... إلى شمعة دربي... إلى سندي في الحياة ...أمي الحبيبة حفظها الله وأطال عمرها

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في مذكرة الماستر من وقفة نعود عبرها إلى أعوام قضيناها في رحاب العلم مع معلمينا وأساتذتنا الكرام الذين بذلوا جهودا كبيرة في إعداد أجيال المستقبل.

وقبل أن أمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا أسمى رسالة في الحياة إلى جميع أساتذتي الذين صادفتهم في مسيرتي الدراسية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدني

"أصـــــالة"

الملخص:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، مما يجعل اقتصادها رهينة للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار النفط، لذا تحاول جاهدة لتنويع اقتصادها وعدم الاعتماد على منتوج واحد لتجنب الازمات الاقتصادية وبالتالي العمل على ترقية صادرتها خارج قطاع المحروقات، من خلال ترقية والنهوض بكل قطاعاتها، وخاصة القطاع الفلاحي الذي يعتبر العصب الحساس للاقتصاد الوطني، نظرا لإمكانياته المتنوعة وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة كأحد أهم موارد الدخل الوطني، وللدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الشاملة من أجل ترقية هذا القطاع والنهوض به لتحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، ولهذا جاءت هذه الدراسة من أجل وصف وتحليل مؤهلات القطاع الفلاحي وما يزخر به ومن ثم قياس أثر التذبذب الحاصل في حصيلة الصادرات الزراعية وبعض الصادرات الأخرى على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، الصادرات خارج قطاع المحروقات، ترقية الصادرات.

Abstract:

Algeria is considered as one of the developing countries that suffers from monopolization in exports, Which makes its economy hostage to markets it is trying hard to diversify its economy and not rely on a single product to avoid economic crises and thus work to upgrade its exports outside of hydrocarbons, by upgrading and reducing wet its sectors, especially the agricultural sector, which is considered the sensitive nerve of the national economy, given its diverse capabilities lts impotance in achieving comprehnsive developpement as one of the most important sources of national income, and the role it plays in iconomic developement from this standpoint algeria has undertaken a set of comprehensive reforms in order to promote this sector and endavor to achieve the economic developement of the algerian economy.

That is why this study came to describe and analyze the qualifications of the agricultural sector and what it is rich in, and then measuring the effect of the fluctuation in the outocome of agricultural production on algerian exports.

Key words : the agricultural sector, the algerian economy, exports outside hydrocarbons, the promotion of exports.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء
الشكر
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الإنجليزية
الفهرس
قائمة الأشكال
قائمة الجداول
قائمة الملاحق
المقدمة
الفصل الأول: عموميات حول التجارة الخارجية والقطاع الفلاحي.....01
مقدمة الفصل.....02

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.....03
المطلب الأول: التجارة الخارجية، أهميتها ومجالاتها.....03
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.....06
المطلب الثالث: نظريات التجارةالخارجية.....09
المطلب الرابع: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....13

المبحث الثاني: عموميات حول القطاع الفلاحي.....21
المطلب الأول: مفهوم القطاع الفلاحي وأهميته.....21
المطلب الثاني: خصائص الفلاحة، أنواعها ومواردها.....24
المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.....29
المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي.....32

المبحث الثالث: الاستثمار في القطاع الفلاحي.....34
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي، أهميته وخصائصه.....34
المطلب الثاني: متطلبات الاستثمار الفلاحي، دوافعه ومحدداته الاقتصادية.....36
المطلب الثالث: سياسات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.....39

خلاصة الفصل.....46

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي ودوره في التنويع الاقتصادي.....47
مقدمة الفصل.....48

المبحث الأول: التنمية الفلاحية في الجزائر.....49
المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.....49
المطلب الثاني: أهمية التنمية الفلاحية وشروطها.....50
المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي.....52
المطلب الرابع: مقومات وإمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر.....53

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي.....58
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، أسبابه ودوافعه.....58
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه.....61
المطلب الثالث: محفزات التنويع الاقتصادي، خصائصه وأنماطه.....63
المطلب الرابع: محددات التنويع الاقتصادي واليات تحقيقه.....66

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي.....69
المطلب الأول: دور التنمية الفلاحية في تحقيق الاقتصاد الوطني.....69
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية.....73

المبحث الرابع: تطور هيكل الصادرات الفلاحية في الجزائر.....80
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر.....80
المطلب الثاني: معوقات وتحديات تنمية الصادرات الفلاحية في الجزائر.....82
المطلب الثالث: الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.....85

خلاصة الفصل.....90

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية القياسية لأثر الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2020) 97
مقدمة الفصل.....98

المبحث الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).....99
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.....99
المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك 107
المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.....110

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد دور الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية على الصادرات غير النفطية خلال الفترة (1990-2020) 120

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية.....120
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....122
المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.....131

خلاصة الفصل.....143

الخاتمة.....148-145
قائمة المصادروالمراجع.....168-147
الملاحق.....214-171

قائمة الأشكال البيانية والجداول

أولا: قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة (2012-2019) بالأسعار الجارية (مليار دج).	70
02	نسبة الإنتاج الفلاحي من الناتج الداخلي الخام.	70
03	تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2019).	72
04	نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية.	75
05	تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2009-2020) بالمليون دولار.	87
06	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2014-2020) بالمليون دولار.	89
07	تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	123
08	تطور الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	124
9	تطور الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	125
10	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية للصادرات خارج قطاع المحروقات، الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية عند المستوى.	126
11	التمثيل البياني للسلاسل محل الدراسة بعد إجراء الفروق الأولى.	127
12	دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية للصادرات خارج قطاع المحروقات، الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية عند الفرق الأول.	130
13	فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL.	133
14	المجموع التراكمي للبواقي المتبعةCusum.	141
15	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتبعةCusum-Q.	142

ثانيا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الأجنبي (1994-1997)	19-18
02	تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة (2000-2019) بالأسعار الجارية (مليار دج)	69
03	نسبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2012-2019)	71
04	تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2019)	72-71
05	تطور الصادرات الزراعية الجزائرية للفترة (2000-2017) (القيمة مليون دينار جزائري)	73
06	أهم السلع الجزائرية المصدرة (الوزن: ألف طن، القيمة: مليون دينار جزائري)	76-75
07	تطور الواردات الزراعية الجزائرية للفترة (2000-2017)	77
08	التوزيع السلعي للواردات الزراعية (الوزن: مليون طن، القيمة: مليون دج)	78
09	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية في الجزائر للتجارة الكلية للفترة (2000-2017)	81-80
10	تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري للفترة (2000-2017) (القيمة: مليون دينار جزائري)	82-81
11	تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2009-2020) بالمليون دولار	87
12	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2014-2020) بالمليون دولار	88
13	التوصيف الدالي للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي والرموز الخاصة بها.	123
14	نتائج اختبار جذر الوحدة اعتمادا على اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفيليبس بيرون P-P عند المستوى.	128
15	نتائج اختبار جذر الوحدة اعتمادا على اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول.	131-130
16	نتائج تحديد درجة التأخير حسب نموذج متجه الانحدار الذاتي Var	132
17	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test	134-133
18	نتائج تقدير نموذج ARDL (4,4,3,4)	135-134

19	نتائج اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test	136
20	مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة لدالة الصادرات خارج قطاع المحروقات EXH	136
21	نتائج اختبارHeteroskedasticity Test ARCH	137
22	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	137
23	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey (RESET)	137
24	مرونات المدى القصير وسرعة التعديل	138
25	مرونات المدى الطويل	139

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	البيانات الأولية السنوية المستعملة لسلاسل متغيرات الدراسة للفترة (1990-2020)	171
02	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات خارج قطاع المحروقات اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت.	172
03	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	173-172
04	دراسة استقرارية الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة بدون ثابت واتجاه عام.	173
05	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	174
06	دراسة استقرارية الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	175-174
07	دراسة استقرارية الصادرات خارج المحروقات عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	176-175
08	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة وجود ثابت.	176
09	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-Pعند المستوى في حالة وجود ثابت ووجود اتجاه عام.	177-176
10	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	178-177
11	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج قطاع المحروقات اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	179-178
12	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P- Pعند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	179

13	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	180-179
14	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت.	181-180
15	دراسة استقرارية سلسلة الزراعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	182-181
16	دراسة استقرارية الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة بدون ثابت واتجاه عام.	182
17	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	183-182
18	دراسة استقرارية الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	184-183
19	دراسة استقرارية الصادرات الزراعية عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	184
20	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة وجود ثابت.	185
21	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-Pعند المستوى في حالة وجود ثابت ووجود اتجاه عام.	186-185
22	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	187-186
23	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون PP عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	188-187
24	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P- Pعند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	188
25	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	189

26	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت.	190
27	دراسة استقرارية سلسلة الغذائية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	191-190
28	دراسة استقرارية الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة بدون ثابت واتجاه عام.	192-191
29	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	192
30	دراسة استقرارية الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	193-192
31	دراسة استقرارية الصادرات الغذائية عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	194-193
32	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة وجود ثابت.	194
33	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-Pعند المستوى في حالة وجود ثابت ووجود اتجاه عام.	195-194
34	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	196-195
35	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	196
36	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P- Pعند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	197
37	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الغذائية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	198
38	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت.	199-198
39	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	200-199

40	دراسة استقرارية الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوى في حالة بدون ثابت واتجاه عام.	200
41	دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	201-200
42	دراسة استقرارية الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	202-201
43	دراسة استقرارية الصادرات الصناعية عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	202
44	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة وجود ثابت.	203
45	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-Pعند المستوى في حالة وجود ثابت ووجود اتجاه عام.	204-203
46	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند المستوى في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	205-204
47	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت.	206-205
48	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P- Pعند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام.	206
49	اختبار استقرارية سلسلة الصادرات الصناعية اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام.	207
50	تحديد عدد التأخيرات حسب نموذج شعاع الانحدار الذاتي (Var).	208
51	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test	209-208
52	نتائج تقدير نموذج ARDLعلى المدى الطويل.	210
53	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (B-G).	211-210
54	اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس تباينات الأخطاءARCH	212-211
55	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque-Bera).	212
56	نتائج اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Ramsey RESET Test).	213-212

57	تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ (نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (UECM))	214

مقدمة

تمهيد:

إن مسألة تنويع الصادرات من المسائل التي تبحث فيها جميع الدول وخاصة الدول النفطية، وهذا من أجل معالجة الصعوبات التي تواجهها في تحقيق عمليات التنمية المختلفة، حيث اعتمادها على هذا المورد يجعلها تتأثر بشكل سريع وحاد بأي متغيرات عالمية على أسعار هذا المنتج الذي تقوم صادراتها عليه، وهذا ما يجعلها تسعى إلى تنويع صادراتها حتى تحافظ على درجة معقولة من الأمان والاستقرار لاقتصادها في عالم يتسم بالتقلبات المفاجئة والعميقة، والجزائر كغيرها من هذه الدول، يسيطر على صادرتها قطاع المحروقات، مما يهدد مستقبل التنمية بها، خاصة مع عدم استقرار أسعار النفط وإمكانية نضوب هذه المادة في المستقبل، وغياب استراتيجية تنموية واضحة المعالم واعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية.

لذا كان لابد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات وفقا للإمكانيات التي تتوفر عليها، ووضع استراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على بناء جهاز إنتاجي قوي والاستثمار في قطاعات واعدة، وبحكم توفر الإمكانيات التنموية للقطاع الزراعي سعت الحكومات المتعاقبة على العمل على تنمية الزراعة باعتبارها أحد الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني، فتنمية القطاع الزراعي أصبحت من الضروريات التي يجب أن نعمل بكل جدية من أجل توفير وتحسين الظروف اللازمة للإنتاج ورفع مردوديته من أجل اكتساب مزايا نسبية عن السلع الزراعية الأجنبية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية الأساسية.

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاد أي دولة نظرا لأهميته في توفير الأمن الغذائي، وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، فضلا عن مساهمته في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بشكل يجعله في منأى عن انعكاسات التغيرات الاقتصادية الدولية، لاسيما تلك الاختلالات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط. يلعب القطاع الفلاحي دورا محوريا في التنمية الاقتصادية لارتباطه بالعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ومساهمته في تنميتها، فبالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف يساهم القطاع في البناء الحضري من خلال دوره في إنعاش قطاع الصناعة بخلق فرص جيدة للتصنيع لاسيما في مجال الصناعة الغذائية وكذا توفير المواد الأولية التي تحتاجها عملية التصنيع، ومن ثم تنشأ علاقة تكاملية بينهما تمكن من تفعيل التنمية الاقتصادية وضمان الاستدامة.

ومن أجل أن يحقق القطاع الزراعي في الجزائر هذا الدور الهام انتهجت الحكومة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في الفترة الأخيرة، كما مست هذه الإصلاحات المنظومة المؤسساتية وذلك من أجل خلق مناخ وبيئة ملائمة للاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى قيام الدولة ضمن هذه البرامج بتسطير

خطط وسياسات لدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية، لرفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما عملت على وضع سياسات لتشجيع الصناعات الزراعية، بالإضافة إلى تنمية البنى التحتية الأساسية من بناء وتهيئة طرق ومسالك فلاحية وبناء سدود وقنوات للري، وغيرها من الدعم اللازم للتنمية الزراعية، من أجل خلق مناخ ملائم للاستثمار وتشجيع وتقوية هذا القطاع للحد أو التقليل من الواردات الزراعية والغذائية، وتشجيع ودعم الصادرات الزراعية أي الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، وبالتالي المساهمة في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق، ومن كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع، وتشمل جانب المحروقات فقط، نطرح الإشكالية التالية:

-إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

ينبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في فهم موضوع الدراسة وتحليله، وهي كما يلي:

1. هل القطاع الفلاحي مهيأ لمواكبة التطورات الحاصلة؟
2. ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟ وما هي أهم السياسات الزراعية التي اتبعتها الدولة لإصلاحه؟
3. ما هو واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر؟ وماهي مشاكل ومعوقات تنميتها وآفاق ومتطلبات ترقيتها؟
4. كيف يؤثر القطاع الفلاحي على حجم التجارة الخارجية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

1. عملت الدولة على إنشاء هيئات تحفيزية لتشجيع التجارة الخارجية عامة والصادرات خاصة ساهم في تنوع هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
2. يمتلك القطاع الفلاحي الجزائري إمكانيات طبيعية وبشرية تأهله للنهوض بالاقتصاد الوطني إذا ما تم استغلالها بشكل أمثل.
3. إن الاقتصاد الجزائري مرهون بشكل كبير ورئيسي بإيرادات صادرات النفط.
4. إن زيادة الإنتاج الفلاحي الجزائري يقلص من حجم الفاتورة الغذائية والصناعية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تتعلق دوافع اختيار هذا الموضوع في كونه يدخل في مجال الاهتمام بصفة عامة ومجال التخصص بصفة خاصة، كما أن هذا الموضوع بارز بشكل واضح على الساحة الاقتصادية والسياسة الوطنية، إذ أن صادرات النفط تمثل النسبة الأكبر في إيرادات الدولة، وبما أن أسعار النفط وكمياته تحددها في أغلب الأحيان عوامل خارجية تجعل الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمات اقتصادية، والتي كان اخرها انهيار أسعار النفط العالمية في أواخر سنة 2014، والتي مازالت اثارها بارزة إلى حد الان، واختيارنا لدراسة القطاع الفلاحي لأهمية هذا القطاع في التجارة الخارجية من جهة، وكونه أحد الخيارات الاستراتيجيات للإيرادات العامة للدولة، إضافة إلى حداثة الموضوع خاصة فيما يتعلق بجانب التنويع الاقتصادي وعلاقته بترقية الصادرات خارج المحروقات، إلى جانب نقص الدراسات في الموضوع خاصة عندما يتعلق الأمر بالصادرات الزراعية في الجزائر، إذ لا توجد بحوث كثيرة في هذا المجال، وبالتالي محاولة إضافة مرجع جديد في هذا الميدان إلى المكتبات الجامعية الجزائرية، كما نشير إلى الرغبة الشخصية في معالجة المواضيع الكلية التي تخص الاقتصاد الوطني والمساهمة في تقديم اقتراحات وحلول للمشاكل التنموية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث فيما يلي:

1. تسليط الضوء على أحد الخيارات للأنشطة الاقتصادية في الجزائر ألا وهو القطاع الفلاحي، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع.
2. إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الفلاحي وترقية وتنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
3. التعرف على التنويع الاقتصادي كاستراتيجية تنموية ودورها في تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاديات النفطية.
4. تحليل واقع بنية الاقتصاد الجزائري والامكانيات والتحديات التي تواجهه مع التركيز على الية ترقية الصادرات خارج المحروقات التي تساهم في انتقاله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع.
5. معرفة مدى مساهمة الصادرات الزراعية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وكيفية التغلب على المشاكل والمعيقات التي تحد من تنمية صادراتها.
6. تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في إثراء هذه الموضوع مستقبلا.

أهمية الدراسة:

1. تكمن أهمية بحثنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد الدولي.
2. تعتبر هذه الدراسة من أساسيات انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر وتركز كل جهودها لترقية صادرتها خارج المحروقات لفك ارتباطها الدائم بالبترول، وذلك لعدم استقرار أسعارها.
3. يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات البديلة لقطاع المحروقات، والذي بإمكانه تقديم قفزة نوعية في مجال التصدير خارج المحروقات، وبالتالي التوسع في تنويع إيرادات الجزائر من العملة الصعبة وتغطية جزء مهم من العجز القائم في الميزان التجاري خارج المحروقات.

حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على كل الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث والتوصل إلى نتائج دقيقة، قمنا بدراستنا هاته في أماكن وأزمنة محددة:

- **الحد الموضوعي:** يتمثل في دراسة وتبيان الأثر الموجود للقطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- **الحد المكاني:** اقتصرت الدراسة على حالة الجزائر كدولة نفطية تسعى إلى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتبني استراتيجية متكاملة للتنويع الاقتصادي من خلال الاعتماد على القطاع الفلاحي كآلية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- **الحد الزماني:** يتحدد الإطار الزمني للدراسة القياسية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020 بحيث تسمح بالتوصل لتقديرات موثوق بها للمعلمات المقدرة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة ونظرا لمتطلبات البحث وطبيعة المعلومات التي يتناولها، تم الاعتماد على مناهج مختلفة تخدم طبيعة الموضوع وتتمثل في:

- **المنهج الوصفي والتحليلي:** تبرز أهمية استخدام هذا النوع من المناهج في طرح ووصف المفاهيم المتعلقة بالقطاع الفلاحي وتحليل مدى فعاليته وأثاره على الاقتصاد الوطني، وأيضا تحليل الاحصائيات التي تم جمعها حول القطاع الفلاحي ومدى تأثيره على الصادرات والواردات وكذا الميزان التجاري.
- **المنهج القياسي:** تم اتباع المنهج القياسي في الجزء التطبيقي وذلك من أجل معرفة الدور والأثر الذي يمكن أن يقوم القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج

المحروقات، ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية للنفط.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة لجمع المعلومات، فقد تم اللجوء إلى المقالات والعديد من التقارير الدولية والوطنية المتعلقة بالفلاحة والتنمية الفلاحية، والتصدير، إضافة إلى الرسائل وأطروحات الدكتوراه، وكذا مختلف الملتقيات المنظمة من قبل الجامعات والتي لها علاقة بالموضوع.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة بمثابة الانطلاقة لتكوين الفكرة المبدئية عن موضوع ومتغيرات الدراسة، وذلك من أجل التحديد الدقيق للموضوع والتعمق فيه وضبط متغيراته، حيث تم التطرق والاطلاع على الكثير من الدراسات، وقد تم الاكتفاء بذكر أهمها والتي كانت قريبة جدا من موضوع الدراسة، وقد اهتمت الدراسات السابقة في هذا الموضوع بدراسة التجارة الخارجية عامة والصادرات خاصة، وكذا الجانب النظري للتنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي، وتسليط الضوء على تحديد الأثار الحقيقية لنتائج الاهتمام بالقطاع الفلاحي وما يمكن أن يقوم به لترقية الصادرات خارج المحروقات، وقد تم ترتيب الدراسات السابقة زمنيا من الأحدث إلى الأقدم، كما يلي:

1. دراسة الباحثة صارة حاج يوسف، الموسومة بـ **"دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التجارة الدولية والتسويق المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.

حيث أبرزت هذه الدراسة تأثير القطاع الزراعي في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أنه يوجد العديد من التحديات التي تواجه تسويق الصادرات خارج المحروقات، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتوجات المتوفرة والذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية مقارنة بالصادرات العالمية.

2.دراسة الباحث عز الدين سمير، الموسومة بـ **"دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، سنة (2017-2018).

ركزت هذه الدراسة على دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وقد توصلت إلى أن القطاع الزراعي الجزائري عموما لم يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات رغم أنه حقق بعض النتائج المهمة في إنتاج بعض المنتجات

كالخضر والفواكه التي حقق فيها اكتفاءا ذاتيا في جل فترة الدراسة، ونسبيا الحبوب التي تعتبر من المواد الأساسية من حيث النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري.

3.دراسة الباحثة إلهام أيت بن اعمر بن عجال، الموسومة بـ **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات "واقع وآفاق"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الجزائر، سنة (2016-2017).

حيث تناولت الدراسة أهمية ومكانة التصدير خارج المحروقات في تنويع الاقتصاد الوطني وجلب العملات الصعبة بعيدا عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن عدم تنويع الصادرات في الجزائر راجع لغياب استراتيجية وطنية للتصدير، حيث يعاني قطاع التصدير من التهميش لعدة سنوات، والتوجه نحو هذا القطاع يتطلب أولا إرادة المتعاملين الاقتصاديين بوضع خطط متناسقة مع السياسة الوطنية للتجارة الخارجية على مستوى المؤسسات، كما أن التصدير هو الدافع نحو تنمية الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة وتحسين النوعية لمواجهة التنافسية في الأسواق الخارجية.

4.دراسة الباحث سليمان دحو، الموسومة بـ **"التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

حيث تناولت الدراسة التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأحد سياسات تنمية الصادرات وذلك من خلال تسليط هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات المصدرة للتمور كأحد أهم المنتوجات التي تحتل مكانة في الصادرات الزراعية الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها على الجزائر تبني قرارات استراتيجية للدخول إلى السوق الدولي، إذ يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في تنمية صادرات المنتجات الوطنية، وأن الاستغلال الأمثل للقطاع الزراعي من شأنه المساهمة في تنمية الصادرات.

5.دراسة الباحث عبد الحميد حمشة، الموسومة بـ **"دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر-"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية مدى مساهمة عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الجزائر توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب والاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل

التصدير، إضافة إلى سعي الجزائر للانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

6.دراسة الباحث محمد غردي، الموسومة بـ **"القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ضل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، أطروحة دكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

حيث درس الباحث من خلالها دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والامكانيات المتاحة له في الجزائر، وكذا الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية في الجزائر، كما تطرق الى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، لكنه لم يقدم الطرق والاليات التي ينبغي للدولة والخواص أن تتدخل بها من أجل دعم هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصريف الفائض.

7.دراسة الباحثة فوزية غربي، الموسومة بـ **"الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

حيث أبرزت الدراسة تأثير الخصائص والسمات غير المواتية للقطاع الزراعي على نشوء أزمات غذائية في الدول النامية والجزائر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي للزراعة الجزائرية نظرا لما تتمتع به الجزائر من موارد زراعية غير مستغلة.

8.دراسة من إعداد الباحث أعمر عزاوي، الموسومة بـ **"استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر سنة 2005.

تناولت الدراسة استراتيجية التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية، وأهم النظريات والنماذج والآراء الفكرية للتنمية الزراعية، ومكانة التنمية الزراعية في استراتيجية التنمية الاقتصادية، كما تناولت الدراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية على التنمية الزراعية في الجزائر واستراتيجية التنمية الزراعية بعد الثمانينات خاصة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي للقطاع الزراعي، وافاق التنمية الزراعية بتحليل تجارب بعض الدول مع إلقاء الضوء على افاق التنمية الزراعية في الجزائر وزراعة النخيل بها، وافاقها المستقبلية كزراعة استراتيجية نتيجة للميزة التنافسية لمنتجاتها.

بالإضافة على العديد من الاطروحات والرسائل والمنشورات العلمية التي تم الإشارة إلى أكثرها ضمن قائمة المراجع، كما تتقاطع هذه الدراسات مع هذه الدراسة في بعض جوانبها، لاسيما ما تعلق منها بتنويع الصادرات أو ما تعلق بالقطاع الزراعي في الجزائر، وتأتي هذه الدراسة بإضافة أهمية الصادرات الزراعية وفرص تنميتها، إذ يشكل موضوع تأهيل القطاع الزراعي واستغلال الفرص التصديرية له المحور الرئيسي لهذه الدراسة.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: فترى الطالبة اختلاف دراستها عن الدراسات السابقة في عدة جوانب وهي:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على جانب قل تناوله من قبل الباحثين، ألا وهو التنويع الاقتصادي بصفة عامة، ودوره في تحقيق ترقية الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، بالضبط فيما يتعلق بالتأصيل النظري للتنويع الاقتصادي.

كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النموذج القياسي المستخدم في الجزء التطبيقي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL واستخدام مؤشرات وإحصائيات ومتغيرات مختلفة وكذلك تختلف في دراسة الحالة وهي دولة الجزائر وفترة الدراسة التي حددت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020.

صعوبات الدراسة:

عند القيام بهذه الدراسة تم مواجهة العديد من الصعوبات والعراقيل منها ما هو موضوعي يتعلق بالموضوع قيد الدراسة ومنها ما هو ذاتي يتعلق بالطالبة ومن أهمها ما يلي:

- نقص المصادر العلمية والإحصائية الحديثة خاصة عندما يتعلق الأمر بالصادرات الزراعية في الجزائر.
- لاحظنا وجود تناقض كبير في الاحصائيات، خاصة المتعلقة بالصادرات الزراعية في الجزائر بين إحصائيات من مصادر عمومية جزائرية فيما بينها، أو بينها وبين مصادر إحصائية تعنى بالمنظمات والمراكز الدولية.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية المفصلة المتعلقة بدراسة حالة دولة الجزائر، والتضارب أحيانا بين المصادر المختلفة لهذه المعطيات، وبالتالي دعمنا الدراسة بالاعتماد على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات، إضافة إلى المراجع الالكترونية.
- اتساع موضوع البحث واختلاف متغيراته جعلت من صياغة الخطة المناسبة وكذلك الإحاطة بجميع عناصره أمرا صعبا للغاية.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام منها قسمين نظري واخر تطبيقي، إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة مقسمة كالتالي:

- **الفصل الأول: عموميات حول صادرات التجارة الخارجية والقطاع الفلاحي**

تناولنا بالدراسة من خلال هذا الفصل مجموعة من المفاهيم والأسس حول التجارة الخارجية من خلال التطرق إلى تعريفها، أهميتها، مجالاتها، أسباب قيامها والعوامل المؤثرة فيها، كما تطرقنا أيضا إلى نظريات التجارة الخارجية، وأيضا سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، كما تناولنا في الدراسة من خلال هذا الفصل إلى عموميات حول القطاع الفلاحي، من خلال تعريف الفلاحة، أهميتها، خصائصها ومواردها، إضافة إلى دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية لنكشف عن المكانة التي يحتلها ومدى مساهمته في تطور الاقتصاد الوطني من خلال التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول التجارة الخارجية، المبحث الثاني تناول عموميات حول القطاع الفلاحي، وفي الأخير تطرقنا إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي بتعريفه، وذكر أهميته، خصائصه، متطلباته، دوافعه ومحدداته الاقتصادية لنصل إلى سياسات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

- **الفصل الثاني: القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي**

أما بالنسبة للفصل الثاني فتمت الإحاطة فيه بالبعد النظري للتنمية الفلاحة والتنويع الاقتصادي وكذا دور القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي ويليه تطور هيكل الصادرات الفلاحية من خلال أربع مباحث، حيث تم تسليط الضوء في المبحث الأول على استعراض أهمية التنمية الفلاحية بتحديد مفهومها، أهميتها، أهدافها وشروطها، ثم العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي، ثم في المبحث الثاني مفهوم التنويع الاقتصادي، أسبابه، دوافعه، أهميته وأهدافه ثم محفزات التنويع الاقتصادي خصائصه وأنماطه، بعد ذلك محددات التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه، أما المبحث الثالث فقد تناول دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بإبراز دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني ودوره في ترقية التجارة الخارجية، أما المبحث الرابع والأخير فقد خصص لتطور هيكل الصادرات الفلاحية خاصة، وتطور هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات عامة، مع الإشارة إلى المعيقات والتحديات التي تواجهها وتتكبدها الدولة في سبيل ترقية الصادرات الفلاحية.

- **الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير القطاع الزراعي وبعض القطاعات في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**

وهو القسم التطبيقي الذي تم تخصيصه لإجراء دراسة تحليلية وقياسية للكشف عن مدى مساهمة ودور بعض الصادرات في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائرية، حيث تم التطرق أولا إلى نماذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة، ثم قياس أثر تذبذب الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال دراسة قياسية. وهذا لكون القطاع الفلاحي يساهم بنسبة كبيرة في الصادرات الغذائية والصناعية.

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، حيث تمثل صادرات المحروقات في الجزائر نسبة كبيرة ومتقدمة من إجمالي الدخل الوطني، أما باقي القطاعات الأخرى فهي قطاعات ذات نسب ضعيفة، ومن هذا المنطلق فالجزائر خاضعة وتابعة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تتحدد نتيجة لظروف خارجية لا يمكن التحكم فيها.

وبالنظر إلى ما تمتلكه الجزائر من مؤهلات في مختلف القطاعات والخيارات التي يمكن لها بإعطائها الأهمية لكي تساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني، على غرار القطاع الفلاحي والذي يمتلك فيه مؤهلات وفرص استثمارية هائلة، يمكن أن تساهم بشكل كبير في الانطلاق والتطور الاقتصادي ويستطيع أن يكون بديلا لقطاع المحروقات في السنوات القادمة.

كما أن الجزائر بحكم مساحتها وتعدد أقاليمها ومناخها ونظرا لما لها من خيرات وثروات طبيعية فهناك العديد من الفرص للتصدير في هذا القطاع، كما يساهم الاستثمار فيه على تطوير صادرات التجارة الخارجية وترقيتها من أجل المساهمة بشكل كبير في الخروج من التبعية للمحروقات.

ومن هذا المنطلق، ارتأينا إلى تقديم هذا الفصل الذي يتناول عموميات حول صادرات التجارة الخارجية والقطاع الفلاحي، وتقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.
- المبحث الثاني: عموميات حول القطاع الفلاحي.
- المبحث الثالث: الاستثمار في القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة، نظرا لدوره الفعال في مختلف المجالات، وقد ظهر هذا الدور بشكل كبير نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم منذ التسعينات من القرن الماضي، والمتمثلة في العولمة وتداخل الاقتصاديات فيما بينها والدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في تنمية وتطور الاقتصادات، مما ترتب عليه الاهتمام الكبير بموضوع التجارة الخارجية وما يمكن أن يقدمه هذا القطاع الحيوي، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في تقوية العلاقات بين الدول وجلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، فقد خصصنا هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية، أهميتها، مجلاتها، أسباب قيامها والعوامل المؤثرة فيها وكذا أهم نظرياتها وأخيرا سياسة تحريرها في الجزائر.

المطلب الأول: التجارة الخارجية، أهميتها ومجالاتها

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي الجزء المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية والشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات هذا ما أعطاها عدة تعاريف نذكرها فيما يلي:

التجارة الخارجية (بالإنجليزية:Foreign Trade) هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين مختلف ربوع العالم وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى.[1]

استعمل مصطلح التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي انتشرت فيها نظرية التجارة الحرة عنما كانت الدول الصناعية تريد إيجاد منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر لموادها الأولية.[2]

يمكن تعريفها بأنها ذلك الكل الذي يحتوي دول العالم أجزاءه المختلفة كأعضاء تتعامل وتتفاعل مع بعضها البعض من خلال آلية محددة هي آلية السوق ولقد أخذ هذا التبادل والتفاعل شكل التبادل الدولي.[3]

كما أنها تمثل جميع عمليات التبادل التجاري خارج الدولة سواء كانت سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقيمون في رقع جغرافية مختلفة، بهدف إشباع أكبر الاحتياجات الممكنة، عن طريق عمليتي التصدير والاستيراد.[4]

عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات".[5]

---

[1] تعريف التجارة الدولية، متوفرة على الموقع: http://ar.wikipedia.org، تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/21، الساعة: 10:44.

[2] نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص1.

[3] عبد الخالق عبد الرحمن مظهر، **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2002، ص116.

[4] نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[5] حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص13.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".[1] يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية، إضافة إلى مدخلات الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.[2]

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، الأفراد، ورؤوس الأموال، تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[3]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية ومجالاتها

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، كما تقوم التجارة الخارجية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة.[4]

كما أن للتجارة الدولية أهمية تتمثل في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال عملية الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال عملية التصدير وتؤثر هاتين العمليتين بدورهما على الأسواق المادية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).[5] كما أنها تعتبر من القطاعات الاستراتيجية لأي دولة، نظرا لأهميتها التي تتجلى في أنها:[6]

- تقوم بزيادة حجم التعاون، وذلك بإقامة علاقات بين الدول المتعامل معها.
- تساهم في تحقيق التوازن المحلي والعالمي للاقتصاد، من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج، والاستخدام الأمثل للموارد.
- تقوم بتحسين بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدلات البطالة، معدل النمو، الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي وكذا الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة احتياطي الدول من العملة الصعبة.
- تعمل على زيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.

---

[1] عطا الله، علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص9.

[2] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس_سطيف1 ،2018-2019، ص3.

[3] جمال جويدان الجميل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص11.

[4] وليد عابي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل، الأردن، 2004، ص 14.

[6] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 43.

- إزالة الحدود وتقصير المسافات أي جعل العالم قرية واحدة تحت مسمى العولمة السياسية.[1]
- التجارة الخارجية مؤشر أساسي لرفع القدرة الإنتاجية والتنافسية بين الدول.
- تساهم في إقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول التي تتعامل معها.
- هي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي، فإنها تزيد من الاستهلاك المحلي وتزيد من المخرجات العالمية وتؤدي إلى اتساع الأسواق.
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عوائد مالية يمكن استخدامها كمصر تمويلي للمشاريع التنموية.
- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، معززة بذلك قدرة الدولة على القيام بعمليات التمويل والاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.
- تلعب دورا هاما في تصدير المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلية، أي تقوم بمعالجة الركود الاقتصادي الذي كثيرا ما يعصف باقتصاديات بعض الدول ويؤدي إلى انهيارها، وتساهم في تعديل ميزان المدفوعات للدول بتحقيق توازن بين قيمتي الصادرات والواردات، وتسمح بتشجيع انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، عبر ما تنظمه الاتفاقيات التجارية، وهو الذي يحقق قدرا معتبرا من إمكانية تمويل المشاريع الاقتصادية المحلية.[2]
- توفير احتياجات الدول النامية من المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية واشباع احتياجات شعوبها.
- تحقيق المكاسب وزيادة الدخل القومي بالاعتماد على التخصص والتقسيم الدولي.[3]
- تسمح أيضا بنقل التكنولوجيات الحديثة من دولة لأخرى وكذا تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول وبالتالي بناء اقتصاديات قوية.

وتقاس أهمية التجارة الخارجية لأي دولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حسب العلاقة التالية:[4]

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

كلما ارتفعت هاته النسبة دلت على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح.

كخلاصة يمكن الإشارة أن التجارة الخارجية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية، وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب

---

[1] سعيد أحسن، **مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري _ قسنطينة 2، الجزائر، 2019-2020، ص 06.

[2] أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص 131.

[3] عبد العظيم حمدي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص 20.

[4] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

شرق آسيا مثلا) وكذلك تساعد في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول النامية، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة، ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة، ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها.[1]كما تختلف أهميتها من دولة لأخرى حسب مستوى التقدم الاقتصادي ومدى توفر عناصر الإنتاج، حيث ظهرت كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على انتاج هذه السلع، لأسباب ترجع إلى عدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا أو الإدارة الحديثة.[2]

ثانيا: مجالات التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية عدة مجالات عدة منها: السلع، الصادرات والواردات والمعاملات المنظورة، الخدمات، الصادرات والواردات غير المنظورة، والتي تتفرع بدورها إلى مجالات أخرى تتمثل في العمل والهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم، عناصر الإنتاج المتمثلة في رأس المال، استثمارات الفروض، التكنولوجيات وحقوق الملكية.

ملاحظة:

تعرف الصادرات والواردات المنظورة أنها المدفوعات والمتحصلات في ميزان المدفوعات التي تنشأ جراء التعامل في الخدمات، وذلك كتفرقة لها عن الصادرات والواردات المنظورة التي تشمل المدفوعات والمتحصلات التي تنتج عن التعامل في واردات السلع وصادرتها.[3]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الانسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:[4]

- عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- اختلاف مستوى التطور التكنولوجي من دولة لأخرى.
- تحقيق حجم هائل من الأرباح في إطار التجارة الخارجية.
- تباين الإمكانيات التي تكفي لإنتاج السلع.

---

[1]نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 11-12.

[2]بلال بوجمعة وعثمان ملوك، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016**، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 30 ديسمبر 2016، ص 152.

[3]محمد حسن يوسف، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية 3**، متوفرة على الموقع: www.saaid.net، تاريخ زيارة الموقع:2022/05/12، الساعة: 10:04.

[4]أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل على إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 59.

- السعي لرفع مستويات معيشة الدول.[1]
- اختلاف البيئة بين الدول وبالتالي اختلاف تكاليف الإنتاج.
- وجود فوائض في الإنتاج المحلي قابلة للتصريف.
- الحصول على أرباح، ورفع مستوى المعيشة.
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف الإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- اختلاف ظروف الإنتاج، فما يصلح إنتاجه وزراعته في مناطق ذات المناخ الموسمي كالموز والقهوة لا يصلح في مناخ أخر وأيضا بعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي. [2]
- اخلاف الميول والاذواق، فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.
- الاستفادة من الطاقات غير المستغلة، وتنويع وتقليل المخاطر حيث أن الاعتماد على سوق بلد واحد فيه ما فيه من المخاطر، فعندما تركد الحياة الاقتصادية في ذات البلد، ويحل الكساد، تجد الشركة المحلية مبيعاتها في انخفاض، وأرباحها فيتدهور، وربما تتعرض لخسائر، لذلك حينما تشارك الشركة في أكثر من سوق قطري، تكون المخاطر قد تشتت.
- التخصيص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج.
- وجود فائض أو عجز في الناتج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
- تفاوت وتباين أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.[3]

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت أهميتا بتفاوت الظروف الدولية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، يمكن إرجاع أهمها إلى ما يلي:[4]

---

[1]سعيد أحسن، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2]عبد العظيم حمدي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص 16.

[3]مديحة بن زكري بن علو، نصيرة شيبان، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2019، ص 385-386.

[4]نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

1/-انتقال الأيدي العاملة: وذلك من خلال:[1]

- تباين الدخل من دولة إلى أخرى، والذي يعود إلى تباين المستوى الاقتصادي بين الدول، كما أن درجة المهارة والخبرة بالنسبة لليد العاملة لها تأثير كبير في الإنتاج وبالتالي في حجم المبادلات التجارية، إضافة إلى الندرة النسبية وكذا المطلقة لليد العاملة.
- تفاوت مستوى معيشة الأفراد بحيث يهاجر بعض الفلاحين من أجل تحقيق أموال.

2/**العوامل السياسية:** فعادة ما يكون هناك ميل للتعامل مع الدول ذات الاستقرار السياسي وتجنب مناطق الاضطراب التي تهدد مصالح المتعاملين، حيث تؤثر الحروب على العمالة وبالتالي تتأثر كذلك تحويلات النقود والقدرة الشرائية.

3/-رأس المال: وذلك من خلال سعر الفائدة الحقيقي، إذ أن انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع ثم سعر الخصم، حيث أن نسبة الخصم المنخفضة تشجع انتقال رؤوس الأموال، وأخيرا سعر الصرف فرأس المال الذي ترتفع قيمة عملته، يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3/-التكنولوجيات: إن اختراع وابتكار وسائل وآلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤدي إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدول.

4/-النظم الاقتصادية: حيث أن للنظم والسياسات التي تتبعها الدول المختلفة آثار بعيدة المدى على انتاجها وتجارتها وتقدمها التجاري، وتؤثر النظم الاقتصادية على التجارة الدولية تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، ولعل أهم العوامل التي تؤثر في التجارة الدولية تأثيرا مباشرا هي فرض الرسوم الجمركية وإصدار القوانين التي تتعلق بدخول وخروج السلع والتي تعطل وصول السلع للمستهلكين، وكلما كانت الإجراءات سهلة كلما تشجع التبادل التجاري، وكلما كانت الإجراءات صعبة فهذا لحماية انتاجها المحلي من منافسة الدول الأخرى فتغلق أبوابها أمام تدفق التجارة الدولية.[2]أيضا نجد تأثير التضخم حيث أنه إذا ارتفع معدل التضخم فحتما ينخفض حسابه الجاري، كما أن للسياسات الحكومية تأثير كبير على ميزان تجارتها بسبب سياساتها في دعم المصدرين وإعانتهم، كما يمكن أن تفرض الحكومة ضريبة على السلع المستوردة، فإن أسعار السلع الأجنبية للمستهلكين تزداد فعليا.[3]

كما نجد أن ظهور الدول الحديثة والتجمعات والمنظمات الدولية ساهمت أيضا في التأثير على التجارة الخارجية، كما نجد أيضا:[4]

5/-العوامل الطبيعية:

- تتمثل في اختلاف الثروات الطبيعية حيث أن الدول التي تكون لديها وفرة دون الأخرى يؤدي إلى التركيز في مصادر الثروة على مواد صناعية أدخلت التنويع على الصادرات

---

[1] عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 59.

[3] **العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية**، مقال متوفر على الموقع: https://triangleinnovationhub.com، تاريخ الاطلاع: 2022/05/14، الساعة: 15:04.

[4] حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012، ص 45-46.

عكس الدول التي ركزت على مواد فلاحية وبالتالي لا تستطيع أن نسلك نفس الطريق وخاصة إذا كانت دولة نامية.
- نجد أيضا المساحة الجغرافية للدولة حيث تؤثر على التجارة الخارجية من خلال درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية.
-تأثير المناخ الذي له أثر كبير في تكاليف الإنتاج وخاصة نفقات الإنتاج الفلاحي من حيث اختلاف درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة لأخرى.

6/-العوامل الاقتصادية:

-التكاليف والأسعار: حيث أن السلع التي تنتج بتكاليف منخفضة تكون أكثر طلبا من ذات التكاليف والاسعار المرتفعة.
-الجودة: وهذا مرتبط بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر دائما بالتطورات التكنولوجية الحديثة، جاعلة بذلك فروقا في الجودة لنفس السلع المنتجة في دول مختلفة.
-التخزين: فكلما كانت السلعة قابلة للتخزين لفترة زمنية طويلة كلما ارتفع حجم التبادل التجاري لهذه السلع، نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل هذه السلع، وما يترتب عليه من فسادها.
-التمويل: إذا توفرت المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، أما إذا لم تتوفر هذه المؤسسات المالية وهذه البنوك بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.
-الندرة النسبية: أي عدم توفر الحجم المطلوب من السلع والخدمات لدى الدول الذي يتناسب واحتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد لجوء الدولة لاستيراد احتياجاتها وتصدير فوائضها.
الرواج والكساد الاقتصادي: فالرواج يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف المنتجات وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة الكساد الاقتصادي.
نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، حيث أن التقدم العلمي في هذا القطاع وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الاجمالية، يسمح بدخول سلع جديدة في التبدل الدولي، وبالتالي توسيع نطاق التجارة الخارجية، في حين إذا كانت نفقات النقل مرتفعة ستحول حتما دون تداولها تداولا مربحا.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

مرت النظريات المفسرة لمسببات وأثار التجارة الخارجية بتطورات مختلفة انعكست على مختلف المدارس عبر التاريخ، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم النظريات:

1.النظريات التقليدية (الكلاسيكية) في التجارة الخارجية:

من أبرز روادها آدم سميث من خلال "نظرية التكاليف المطلقة وتقسيم العمل " والذي كانت نظرته حول التجارة الخارجية من خلال كتابه ثروة الأمم عام 1778م، من خلال فكرته في تقسيم العمل يؤدي إلى تطور وزيادة الإنتاجية والعوائد وبالتالي زيادة الثروة.
وقد اعتبر ادم سميث في نظرية قيمة العمل، أن قيمة المنتجات تتحدد بعدد ساعات العمل المبذول.[1] أي فسر أدم سميث التجارة الخارجية بمدى تخصص الدول في انتاج السلع في ظل المنافسة التي تحقق لها الفائدة المطلقة، لكن لم يستطع ادم سميث تفسير فكرة التخصص

[1]Reinhard Schumacher, Free Trade and Absolute and Comparative Advantage, university press Potsdam, Germany, 2012, p 13-14.

في الإنتاج، إذا كانت الدولة لا تملك أي ميزة مطلقة للإنتاج، هل سيبقى دون انتاج، وكيف له أن يقوم بعمليات التبادل لحصول على السلع التي يحتاجها ؟.[1]

وفي القرن 19 قام الاقتصادي الإنجليزي (David Ricardo) سنة 1772-1823 بالرد على نظرية ادم سميث وذلك بكتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817من خلال نظرية الميزة النسبية والتي تتمثل في احتساب تكلفة الإنتاج لوحدات إضافية من احدى المنتجات بصيغة التقليل في انتاج بقية السلع، أي أن هذه النظرية توضح عدم ضرورة قيام التجارة بين البلدان، أي يتمتع البلد بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة فقيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس المطلقة.[2] وقد ساهمت هذه النظرية في تطور كبير في الفكر الكلاسيكي، حيث اعتمدت الاتجاه الملائم في التجارة الخارجية، وخطوة مهمة نحو الامام، فقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر اقناعا في فوائد التجارة، بالرغم من الانتقادات التي تلقتها هذه النظرية.[3]

أكدت النظريات السابقة للميزة المطلقة والنسبية تفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان إلى جانب إمكانيات الإنتاج أي جانب العرض مع اهمال جانب الطلب.[4] ولقد تنبه إلى هذه المسألة (Jon Stuart Mill) سنة 1806-1873 الذي أشار في نظريته "القيم الخارجية"، رغبة أي بلد في عرض صادراته من السلع بمقدار استيراداته، أي أن الصادرات تتغير بتغير معدلات التبادل التجاري بين البلدان، فقام بإدخال جانب الطلب بهدف تحديد هذه المعدلات، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الاخر المشارك معه في عمليات التبادل التجاري، وأن الانحراف لمعدل التبادل الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية.[5]

وعليه، فإن الفكر الكلاسيكي أكد على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال الاعتقاد بضرورة تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة، وان التوازن يحدث بفعل اليد الخفية في الأسواق الحرة والمنافسة الكاملة، كما أن التراكم الرأسمالي المحقق من خلال الفوائض الحاصل عليها من الأرباح المحققة والناتجة من زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص.[6]

2.النظريات التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية) في التجارة الدولية:

حيث نجد من أبرز الإسهامات التي وردت في هذا الاتجاه اسهامات كل من ايلي هكشر وبرتل اولين من خلال "نظرية توافر واختلاف نسب وكثافة عوامل الإنتاج "، فبالرغم من

---

[1]كوثر سعاد قودة، **اثار تحرير سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي _ دراسة حالة _**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة 1، 2019-2020، ص 27.

[2]حسام علي داوود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 38.

[3]رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 17، حزيران 2013، ص 127.

[4]محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1986، ص 32.

[5]حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[6]عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**، مجلة الباحث_عدد2015/15، ص283.

أهمية الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) إلا أنها وجهت بالنقد، وذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج ساكن قائم على تكلفة العمالة.[1]

ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تعتبر العمل أساس لقيمة السلعة، قام "هكشر" بتحليل الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية. لكن "أولين" رفض الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي أن العمل أساس لقيمة السلعة، وقد رأى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يعود الى اختلاف أسعار السلع المنتجة بسبب ظروف كل دولة من ناحية وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا في اختلاف أسعار السلع المنتجة، وهكذا ستتخصص دول في انتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في الإنتاج.[2]

وقد قامت هذه النظرية على عدة فرضيات تتمثل في:[3]

-إضافة عنصر رأس المال بافتراض أن العالم يتكون من دولتين تنتجان نفس السلعة، مع اعتماد السلعة الأولى لعنصر العمل بينما تعتمد السلعة الثانية على رأس المال.

-تماثل ظروف انتاجهما في ظل ثبات الغلة.

-سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج الانتاج سلعة واحدة.

-الغياب التام لتكاليف النقل.

-تساوي قيمة الصادرات والواردات.

-المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج على المستوى المحلي، الذي ينتج عنه تساوي عوائد عناصر الإنتاج المتساوية.

كما بين "أولين" أن التجارة الخارجية تقوم على التفاوت بين الدول في أسعار السلع، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين:[4]

- ✓ اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول المختلفة.
- ✓ اختلاف نسبة تركيز عوامل الإنتاج في دول انتاج السلع المختلفة.

لكن بالرغم من أهمية الطرح الذي جاء به كل من هكشر وأولين من خلال نظريتهما إلا أنه لم يمنعها من الانتقادات، فمما يذكر منها بشكل رئيسي هو إغفالها للاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج، إذ يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد الميزة النسبية أو التكاليف لكل بلد من البلدان المنتجة لهذه السلعة، كما أهملت النظرية كذلك المسار التاريخي لعملية التخصص وتقسيم العمل.[5]

ثم اعتمد "ليونيتيف" على جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي والمعلومات التجارية لسنة 1951، حيث اعتبرت هذه السنة نقطة تحول لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، ومن خلال تحليله لهذه المعطيات، لاحظ ارتفاع الكثافة الرأسمالية في الواردات الامريكية تقابلها ارتفاع كثافة عمالة الصادرات الامريكية، أي عكس ما توصل

---

[1] ميشيل توادارو، **التنمية الاقتصادية** (ترجمة وتعريب: محمود حسن حسني ومحمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية – الرياض-، 2006، ص 519.

[2] أقاسم قادة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص8.

[3] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمامرة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 95-103.

[4] رشاد العصار واخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة 1، 2000، ص49.

[5] عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص 283.

إليه هكشر وأولين.[1] لهذا حاول ليونيتيف شرح ما توصل إليه بتفسير أن العامل الأمريكي ذو كفاءة عالية تعادل ثلاث عمال من بلد اخر، ومنه تم إعادة النظر في تفسير التجارة لدى الفكر الاقتصادي، بإعطاء أهمية أكبر لرأس المال البشري.[2]

3.النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

ظهر هذا الاتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية عكس التحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة. وهو يستعين بالأساليب والأدوات العلمية متجاهلا الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات.

ومن بين هذه النظريات نجد نظرية اقتصاديات الحجم، نظرية الفجوات التكنولوجية، نظرية التبادل اللامتكافئ، أي نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي، نظرية فرنون ودورة حياة المنتج، نظرية بوسنر (1961) ونظرية جونسون والديناميكية للتبادل الدولي، وهذه النظريات جاءت لكي تحدد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في دور البحوث والتطوير وأهميته بالنسبة التجارة الخارجية وهي بذلك تكون أكثر واقعية في تفسير الظواهر في الاقتصاد العالمي عامة وفي التجارة الخارجية خاصة.

تزامنا مع الأفكار التي طرحها هذا الاتجاه ظهر في نهاية السبعينات من القرن الماضي تيار حديث تبنى مجموعة من الأفكار تضمنت انتقادات لبعض الفروض الأساسية التي اعتمدت عليه النظريات السابقة، ومن بين الاقتصاديين في هذا الاتجاه نجد كروكمان (Krugman)، دكست ونورمان (Dexit and Norman)، إضافة إلى لانكستر وهلبمان (Helpmann،Lancaster) وغيرهم.

ومن بين نقاط الاختلاف بين هذا الاتجاه والنظرية التقليدية والتقليدية الحديثة الخاصة بالسياسة اللازمة للتنمية الصناعية والتأثير اللاحق على النمو،[3] حيث أن الحوافز المحايدة وحرية التجارة لا تقود بالضرورة إلى النتائج التي تتبناها النظرية التقليدية، وبالتالي فإن الاستفادة في ظل هذه الظروف تكون عن طريق ارتفاع الاجر الحقيقي وانتاج السلع من وفورات الحجم وخفض التكاليف وزيادة القدرة على التصدير.[4]

ومنه كخلاصة لما تم تقديمه في هذه النظريات فإنها تركز على جانبي التخصص واتساع حجم السوق، فقيام التجارة يؤدي إلى خلق واتساع حجم السوق مما يزيد من التخصص المؤدي إلى تخصيص الموارد بأكثر كفاءة وفعالية فتزداد إشباع رغبات وحاجيات الأفراد وبالتالي رفاهية المجتمع ومن ثم يزداد النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

---

[1]Dominick Salvatore, Economic internationale, traduction de la 9 Edition américaine par fabienne le loup et achllehannequart, 2008, Belgique, p168-175.

[2]كوثر سعاد قودة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون (ماي 2008/ السنة السابعة)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 3-4.

[4]سمير حنا بهنام، **أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة (1990-2009)**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 07، العدد 22، 2011، العراق، ص 190.

يقصد بسياسة تحرير التجارة الخارجية اتباع مجموعة من الإجراءات والقوانين تعمل على التقليل من تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية سواء من ناحية الواردات أو الصادرات، أي توقف تطبيق سياسة الحماية سواء كانت جمركية أو غيرها.[1]

إذ تعمل سياسة تحرير التجارة الخارجية على تحسين الأوضاع العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ...الخ، من خلال إحداث تحويلات في المتغيرات المتعلقة والمحددة للأوضاع العامة، لذا عند اتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية يتم وضع عدة أهداف يراد تحقيقها نوجزها في النقاط التالية:[2]

- تنويع الصادرات والتخطيط لوجود بدائل عن البترول إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة 90 % من الصادرات، وبالتالي أي تدهور في الأسعار أو الكميات المنتجة يؤدي إلى تدهور الاقتصاد بكامله، كما أن المحروقات تعد ثروة زائلة، مما يستوجب على الدولة البحث عن سبل أخرى من خلال تنويع اقتصادها لمواجهة أي تدهور في قطاع المحروقات.
- التحكم في التضخم من خلال امتصاص فائض المعروض النقدي، بزيادة كميات العرض مع تخفيض الأسعار، لزيادة المنافسة، وبالتالي تحقيق رفاهية المجتمع.
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- التخلص من المديونية، حيث يعتبر دخول المستثمرين الأجانب وسيلة من وسائل التمويل للاقتصاد، وبالتالي توفير سيولة نقدية في الاقتصاد،[3] مما يقلل من اللجوء إلى الاستدانة ودفع خدمات الدين.
- تحسين جودة المنتجات، وذلك راجع لحدة المنافسة الذي يلزم المستثمرين على التميز وبالتالي إنتاج سلع ذات جودة ونوعية، يلجأ إليها المستهلك كمعيار للاختيار عند وجود فائض عرض.

وكان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس وركائز لا تكون ولا تتم إلا بها وتتمثل في:[4]

- **الخوصصة:** وهي انتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة إلى القطاع الخاص من اجل تقليص دور الدولة وبالتالي تقليل القيود المفروضة إضافة إلى الفكرة الرئيسية لدى القطاع الخاص وهي تعظيم الأرباح من خلال البحث عن البديل الأمثل[5]. كما يمكن تعريف

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة ،2006، ص249.

[2] سامية بوضياف، **سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية**، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد السابع، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 201.

[3] كمال بن موسى، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص 435.

[4] سامية بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص202-203.

[5] علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، الجزائر، ص205.

الخوصصة على أنها قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، بهدف تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

- **الشراكة والاتفاقيات والتكاملات:** من أهم مظاهر القائمة في الوقت الراهن هي قيام اتفاقيات بين الدول من أجل التعاون وتبادل الخبرات والعمل على تحرير التجارة والتي تتحقق بعد عدة مراحل أولية التي تسمح بدخول أو خروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول[2].
- **نظام تخفيض الرسوم الجمركية:** فعملية تحرير التجارة الخارجية يتطلب تخفيض الرسوم الجمركية من أجل تخفيض التكلفة، وبالتالي الحصول على ميزة تنافسية المتمثلة في السعر، بالإضافة على زيادة حجم والكميات المتبادلة بين الدول قصد تحقيق الإشباع والمنافع.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** من أجل خلق مناخ استثماري، قامت بعض الدول بتوسيع النطاق على خارج الحدود بإعادة التقنين للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإعادة صياغة شروط ممارسة نشاطاته داخل البلد المضيف وتقليل العراقيل قدر المستطاع لإعطاء حرية أكبر، وبالتالي تشجيع المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار في هذا البلد.[3]

نتيجة حداثة الدولة الجزائرية كغيرها من الدول النامية، فقد انتهجت منذ الاستقلال سياسات تنموية وحماية اتجاه تجارتها الخارجية بهدف فرض الرقابة، لتنتقل وتتطور هذه الرقابة بداية من الحماية التي شملت كل المبادلات مع الخارج.[4]

والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي تعمل على مواكبة التطورات السريعة والهائلة في الاقتصاد العالمي من أجل فرض مكانة، لذا عمدت الجزائر ومنذ عام 1986 على اتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية إثر الظروف الاقتصادية المعاشة آنذاك من خلال المراحل التالية:[5]

- **المرحلة التمهيدية 1986-1989:**

لقد شهدت هذه المرحلة بوادر تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية من خلال عدة قوانين وتشريعات أهمها قانون 88-01 الذي اقر بضرورة الخوصصة للقطاع العام، وكذا قانون 88-02 الذي أعلن ضرورة تحويل النظام الاقتصادي الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق إلى أن جاء دستور 1989 الذي أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما عدا الميادين الاستراتيجية.
- حرية الاستيراد والتصدير لكل من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين مع الأجانب.
- إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحر.

---

[1] فريد لرقط، فتيحة نوغي، **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية**، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004، ص 1.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 202.

[3] منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 07، جامعة مستغانم، مارس ،2017، ص 144.

[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] سامية بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 203-206

وانطلاقا لما أقره الدستور تم تعديل القوانين والتشريعات التي تسمح بتنفيذ ما جاء فيه وسميت هذه المرحلة بالتدريجية.

- **المرحلة التدريجية 1990-1993:**

عملت الدولة على تعديل القوانين والتشريعات التي تمس التجارة الخارجية والتي استهلتها:

_قانون 10/91 قانون النقد والقرض من خلال النقاط التالية:

- منح البنك المركزي الحرية في التعاملات ومنح القروض للمستثمرين أي تمويل التجارة الخارجية.
- الفصل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، وأي إلغاء دور البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية، وبالتالي تناقص التزاماتها في تمويل المؤسسات العمومية.
- فتح المجال للبنوك الأجنبية لممارسة نشاطاتها داخل الوطن.
- استحداث آليات جديدة لتمويل التجارة الخارجية، من خلال وضع شروط فتح وتسيير الاعتماد بالعملة الصعبة للمؤسسات وشروط الاستثمار الأجنبي وتحويل عوائده للخارج، وكيفية اعتماد الوكلاء التجاريين الأجانب.
- خلق نوع جديد من الشركات وهي شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما يقلل احتكار الدولة في عمليتي الاستيراد والتصدير.

_يكرس قانون 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 إلغاء احتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية، أي لا بد من أن تقوم عمليات الاستيراد بواسطة تجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض. وكان لهذه النصوص اثار مهمة على تجار الجملة ويظهر ذلك من خلال:[1]

-إلغاء البيع بالعملة الصعبة من طرف تجار الجملة.

-خضوع الوكلاء وتجار الجملة لقواعد الاستيراد والتمويل.

-توسيع حقل المنافسة بما أن التنظيم الجديد يحدد قيمة الواردات.

-الحصول على المداخيل بالدينار فيما يخص الاعتمادات التجارية وبالتالي زيادة خطر الصرف.

وفي 1992/08/18 جاءت التعليمة 625 لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتمويلها لتوضيح التعاملات بالعملة الصعبة بدقة وكيفية تدنئتها أقل ما يمكن وتحقيق المراقبة لعملية الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

- **مرحلة التحرير الكامل ابتداء من 1994 إلى يومنا هذا:**

تبنت الجزائر برنامج إصلاحي من أجل تعديل سياستها الاقتصادية، فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات مع صندوق النقد الدولي بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية، والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق، حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات، ومجموعة ثانية من هذه السياسات تم تبنيها مع البنك الدولي، وذلك لتحقيق اقتصاد حر يتميز بالكفاءة الديناميكية، وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وبذلك دخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة، فعزيمة الدولة

[1] منيرة مصراوي، يوسفي رشيد، مرجع سابق الذكر، ص144.

الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق تتطلب قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز والمسير إداريا للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق، وتشجيع مبادرات الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية في عوامل الإنتاج.[1]

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي مسها برنامج التعديل الهيكلي، وذلك لجعل الاقتصاد الوطني أكثر انفتاحا، سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة من قبل، والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.[2]

وتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق سنة 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير تجارتها الخارجية. وتجسد ذلك من خلال تعليمة بنك الجزائر رقم 20/94 المؤرخ في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات، حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة (AD-HOC) والمكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداة ممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة.[3]

جاءت هذه التعليمة لتلغي كل التعليمات السابقة الخاصة بتمويل الواردات، كما أنها حددت شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقات جديدة بين البنك والعميل تحت شعار رئيسي وهو القدرة على السداد.[4] واحتوت التعليمة على السماح لكل عملية استيراد للبضائع دون أي قيد إداري وهذا بداية من الفاتح جانفي 1995، كما تم إلغاء القيود المفروضة على الصرف، وتخفيض التعريفة الجمركية من 60% سنة 1996 إلى 45% سنة 1997، كما تم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير، وإبقاءها على بعض المعاملات التجارية فقط ومنها تحديد صادرات الأدوية.[5]

وبإمكان كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس النشاط التجاري، ومسجل في السجل التجاري الحصول على العملة الصعبة وفقا للتعليمة 20/94، وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد، كما جاءت هذه التعليمة لتلغي كل التعليمات السابقة الخاصة بعملية تمويل

1دليلة طالب، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007، ص 92.

2مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 131.

3عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية _دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 440.

4مسعود قريز، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 179.

5حمزة سالمي، **أثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية _حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات الإنتاجية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 92.

الواردات، وإزالة الحدود الدنيا المفروضة علة آجال سداد إئتمانات المستوردين، إضافة إلى أنها حددت شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقات جديدة بين البنك والعميل.[1]
من خلال التعليمة سابقة الذكر تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا لما جاء في المرسوم 37/91 ودون الحاجة إلى إذن يمكن ممارسة نشاط الاستيراد.

لقد جاء في هذا السياق القرار 10/94 الصادر بتاريخ 10 أفريل 1994 والذي أعيدت دراسته ومناقشته في جويلية من نفس السنة، والقاضي بحضر بعض المنتجات من الاستيراد مؤقتا بغرض حماية المنتج الوطني إلى غاية نهاية سنة 1994 ويعوض عن طريق الرسوم الجمركية، حيث تم منح الفرصة للمنتجات الوطنية كي تحسن نوعيتها حتى تستعد لمنافسة المنتجات الأجنبية.

في 25 جانفي 1995 أصدرت الحكومة الجزائرية الأمر 06/95 المتعلق بالمنافسة، والذي يعمل على تنظيم المنافسة الحرة والنزيهة بين الأعوان الاقتصاديين وتحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية، وتحسين معيشة المستهلكين وضمان النزاهة والشفافية في الممارسات التجارية، كما تنص عليه المادة الأولى من هذا الأمر، فيما تنص المادة الرابعة من الأمر نفسه على تحرير الأسعار مع وجود بعض الاستثناءات، فرغم أن اقتصاد السوق يقوم على مبدأ المنافسة الحرة لأسعار السلع والخدمات، إلا أنه يمكن أن تتدخل الدولة بالنسبة للسلع التي تعتبرها ذات طابع استراتيجي حسب الفقرة الثانية من المادة الرابعة.[2]

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الرسوم الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات من 60% سنة 1996 إلى 50% ثم إلى 45% في 01 جانفي 1997. واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة لأسباب دينية وصحية واجتماعية، كما أن عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة ألغيت عليها القيود بنهاية 1994.[3]

كما تم إلغاء الحظر على الواردات تماما في منتصف سنة 1995، وعلى جانب الصادرات ألغي تقريبا كل الحظر السابق، حيث في جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية، كما عرف النصف الأخير من شرعية التسعينات إنشاء العديد من الوكالات والصناديق والهيئات والتي تهدف إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وقد عرف الدينار الجزائري العديد من الإصلاحات في هذه الفترة أهمها تخفيض قيمته أمام الدولار الأمريكي بـ 22% عام 1991، ثم 40.17% عام 1994، وبذلك انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4.963 دج إلى 17.756 في عام 1991، ثم إلى حوالي 36

---

[1] أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية أفاق ما بعد 2017**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017، ص 65.

[2] أسماء سي علي، مرجع سابق الذكر، ص 155.

[3] منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد السابع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مارس 2017، ص 149.

دج عام 1994، واعتبر برنامج التثبيت الهيكلي الذي بدأ العمل به سنة 1994 بمثابة الإعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار.[1]

كما تم تحرير الأسعار بعد إصدار الأمر 06/95 سنة 1995، والذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، فوصلت نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، وبنهاية عام 1997 تم إلغاء الدعم عن كافة السلع الواسعة للاستهلاك مع تحرير كامل الأسعار، وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة.[2]

والجدول الموالي يوضح ملخص لأهم إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الأجنبي في ظل برنامج التعديل الهيكلي:

الجدول رقم (01): إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الأجنبي (1994-1997)

	الإجراءات	السنة
نظام الصرف	-تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر بنسبة 50%.	1994
	-إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.	1994
	-تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين.	1995
	-إنشاء مكاتب للصرف.	1996
	-وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة	1994-1996
تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية	-وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها، وتحرير 10 مواد أساسية، استيرادها يتم تحت معايير تقنية ومهنية.	1994
	-توحيد حتى 50% لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات.	1994
	-إلغاء كل منع للتصدير، باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.	1994
	-تحرير واردات العتاد المهني والصناعي غير الجديد.	1994
	-إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أفريل 1994.	1994
	إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عند استيراد سلع التجهيز.	1995
	-إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالالتزام بالمقاييس المهنية والتقنية.	1995
	ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق:	1995-1996

[1] مغنية موسوس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات على معدل التغطية في الفترة 2000-2013**، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص 132.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

	-بنك الجزائر، في حدود سقف سنوي. -تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي والوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر.	
	-تخفيض المعدل الأعظمي للحقوق الجمركية من 60% إلى 50%. -ثم تخفيض من 50% إلى 40%.	1996-1997
	ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج.	1996
	قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.	1997

المصدر: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008ص 131-132.

كما تم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة المطبقة على البضائع التي يكون منشأها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، وتحدد نسبتها كما يلي:[1]

- الإعفاء وهو خاص بالمنتوجات التالية: الحبوب، وبعض المنتوجات الصيدلانية مثل الحقن.
- معدل منخفض 05% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز.
- معدل 15% يخص المنتوجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطية.
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

وحدد تاريخ دخول التعريفة الجمركية حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، غير أن هذه التعريفة قوبلت بانتقادات كبيرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين حيث تم اعتبارها "تعريفة معاقبة للإنتاج الوطني" بدل أن تكون حمائية له، وهذا بسبب تطبيق المعدل المطبق على السلع الوسيطية، لذا عدل هذا الأمر عبر المرسوم رقم 02/02 المؤرخ بتاريخ 25 فيفري 2002 بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية مست 264 وضعية فرعية، كما تم تخفيض المعدل من 15% إلى 05% بالنسبة للمنتوجات نصف المصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية.[2]

وتدعم التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بإصدار الأمر 04/03 والمتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات الاستيراد وتصدير البضائع، ويهدف الأمر إلى تحديد القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، ما عدا المنتجات التي تخل بالأمن والأخلاق والنظام العام، مع إمكانية تأسيس تراخيص الاستيراد والتصدير لإدارة أي تدبير، كما يحق للدولة حماية المنتوج الوطني بفرض تعريفة جمركية أو تدابير وقائية أو دفاعية ضد الإغراق بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات.

[1] زينب يعلي، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 190.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

في سنة 2007 تم تحديد شروط تصدير بعض المنتجات والمواد والبضائع، ويتعين على المصدرين مراعاة بنود دفتر الشروط، وفي 2010 تم تحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقية التبادل الحر وضرورة تقديم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية قبل أي عملية استيراد، كما قررت الجزائر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الأورو جزائرية، ومنطقة التجارة الحرة العربية، وكذا محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

ونتيجة انخفاض أسعار المحروقات في سنة 2014 تم تعديل القانون 04/03 بالقانون 15/15 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، حيث يهدف القانون إلى تعديل أحكام الأمر 04/03، حيث نص على تطبيق قيود كمية أو نوعية أو تدابير مراقبة المنتوجات عند استيرادها أو تصديرها ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والنظام الساري المفعول، كما يتم وضع رخص استيراد أو تصدير المنتوجات بغرض إدارة أي تدبير يتضمن مجموعة أحكام، يأتي هذا الأمر في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات[2].

ملاحظة:

وبما أن محور بحثنا هذا يدور حول ترقية صادرات التجارة الخارجية، يمكننا تعريف التصدير على أنه النشاط الذي يتم بموجبه بيع ونقل البضائع، أو الخدمات الاقتصادية المراد تبادلها من داخل حدود الدولة إلى خارجها. أو جملة من الوسائل والمهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتجاتها من السوق المحلي إلى السوق الأجنبي، من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير المقيمين، ويعتبر عملية معقدة يستلزم فيها تجنيد كل طاقات المؤسسة البشرية منها والمادية، بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة كالتسويق، التمويل، النقل وغيرها.

وعلى العموم يمثل التصدير كل ما يطلبه الخارج من السلع الوطنية وهو تلك الوسيلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، من خلال انسياب السلع الوطنية نحو الخارج، وبالتالي يعكس التصدير مدى قدرة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، سواء العامة أو الخاصة على تقديم عرض قادر على منافسة المنتجات الدولية في الأسواق الأجنبية، فهذا العرض التصديري يشمل كل التدفقات السلعية والخدمية من داخل الإقليم الاقتصادي للبلد نحو خارجه.

[1] مغنية موسوس، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 268-274.

المبحث الثاني: عموميات حول القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات معظم دول العالم، ونظرا لدوره الفعال لابد من أن يحظى بأهمية معتبرة ولابد من النهوض به لكونه القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة بالإضافة إلى تأثره بكل التغيرات الحاصلة في بقية القطاعات، كما تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت منذ الاستقلال للرقي بقطاع الفلاحة من أجل مسايرة التغيرات الدولية، ونظرا لأهمية هذا القطاع والطموحات التي تتوخاها الجزائر، ارتأينا أن نتناول في هذا المبحث: مفهوم القطاع الفلاحي، أهميته، خصائصه، أنواعه، موارده، دوره وواقعه في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الفلاحي وأهميته

أولا: تعريف الفلاحة

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات مختلفة وتعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريف دقيقا وشاملا لمصطلحي الفلاحة والزراعة، وهذا بسبب تباين وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، ويعتبر وجود هذا الاختلاف أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.[1]حيث سنتطرق إلى ذكر أهم التعاريف التي تلم بكافة الجوانب المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

وقد نجد في بعض المعاجم اللغوية القديمة والتي عرفتها اصطلاحا بأنها: "الفلاح بمعنى يفلح الأرض أي يشقها، كما تشير إلى النظر في النبات من حيث تنميته ونشؤه بالسقي والعناية والعلاج، وأيضا هي علم تعرف منه كيفية تدبير النبات من بدء كونه إلى تمام نشوئه، وهذا التدبير إنما هو إصلاح الأرض بالماء وحمايتها باستخدام السماد ونحوه، مع مراعاة التهوية والإضاءة".[2]

أما بعض المعاجم الحديثة تعرفها بأن: "علم الفلاحة،agronomie ، هي دراسة القوانين والقواعد التي تسمح بتطبيق العلوم على الفلاحة، وأما كلمة "agriculture" والتي لها نفس المعنى مع الكلمة الأولى والتي يقصد بها أيضا الزراعة أو الفلاحة على حد سواء هي فن زراعة الأرض، وفن في استثمار النباتات والحيوانات على أكمل وجه اقتصادي.[3] فالفلاحة الحديثة أصبحت لا تقتصر فقط على رعاية التربة والأرض بل امتدت أيضا إلى الاهتمام بأنشطة أخرى كرعاية الحيوانات وتحسين النباتات ومستلزمات الفلاحة من آلات وأسمدة وبذور وأدوية.[4]

غير أننا نلاحظ أن كلمة الفلاحة والزراعة لها نفس المدلول فعندما نقول القطاع الفلاحي أو الزراعي فإننا نعني نفس الشيء.

---

[1] بآية ساعو، زوبيدة سيار، **رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق"،2021/03/14، الجزائر، ص 17.

[2] عبد اللطيف عبيد، **المصطلح الفلاحي العربي تاريخه وقضاياه**، مجلة المعجمية، تونس، ع8، 1992، ص70.

[3] نفس المرجع السابق، ص71.

[4] حمزة دبار، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية _ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص 3.

كما يرتبط مصطلح الفلاحة "Agronomie" بمصطلح الزراعة وهذا الأخير مشتق من كلمة "Agri" أي الحقل والتربة وكلمة "Culture" وتعني العناية، وبذلك نكون كلمة "Agriculture" وتعني العناية بالحقل أو بالأرض.

وقد تناولت منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تعريف الزراعة بالتركيز على المفهوم الحديث والضيق لها، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الفلاحي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.[1]

أما التعريف الواسع للفلاحة وبالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف المستلزمات الفلاحية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الفلاحية، غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للفلاحة ألا وهي جميع الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها المزارع أو الفلاح كاستغلال الأرض بزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن، الأرانب، النحل ودودة القز وغيرها، كما تشمل أيضا أي عمل يجري لإعداد وتهيئة المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن،[2] بغية تحقيق العيش الكريم، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع استعمال مختلف الطرق التقليدية والحديثة في الزرع والغرس وتربية الحيوانات الزراعية.[3]

فالزراعة هي كل الجهود الإنتاجية التي يبذلها الإنسان للاستقرار على الأرض، وتحسين الأنواع النباتية والفصائل الحيوانية التي يرغبها وتسد حاجاته، وتساهم في تلقيه أرباحا مادية.

ثانيا: أهمية الفلاحة

تظهر الأهمية الكبيرة للفلاحة أو بالأحرى للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته فيما يلي:[4]

- **توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد:**

يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات والاحتياجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع من حبوب وخضر وفواكه، ومنتجات حيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاته، وتستهلك هذه المواد إما مباشرة وإما مصنعة، وقد ارتفع الطلب العالمي على المواد الغذائية بسبب زيادة السكان في العالم عامة و في البلدان النامية خاصة، وزيادة مداخيل الفرد التي تنعكس في صورة الإنفاق أي شراء السلع والخدمات الاستهلاكية و التي

---

[1] خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص18.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، ط1، بغداد، 1969، ص 37.

[3] بآية ساعو، سيار زوبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] عبد القادر بوكريطة، **أثر القطاع الإنتاجي الفلاحي الحيواني والنباتي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية للفترة(1970-2014)، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2018-2019، ص10-11.

يتكون الجزء الأكبر منها من المواد الزراعية، فلا يوجد سبيل لمواجهة ذلك إلا بزيادة معدلات الإنتاجية الفلاحية[1].

- **المساهمة في الحد من الفقر والمجاعة:**

وقد تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات الوطنية تباينا واسعا ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبيا، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، وفي بعض بلدان العالم الفقيرة، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من30 في المائة من النشاط الاقتصادي، كما أن نصيبها في أقل البلدان نموا يبلغ27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العكس من ذلك، ففي اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الزراعة أقل من1,5 في المائة من الناتج الاقتصادي الإجمالي، وهكذا فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد إلى آخر، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقرا. وعلى وجه الخصوص، يحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يأتي من الزراعة.

وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقدين الماضيين مدفوعا إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ضلت إنتاجية العمل في الزراعة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة منذ ستينيات الفرن الماضي.

وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعا بعمليات انتقال العمالة من الزراعة، استجابة لديناميكية كل من "الجذب الزراعي" و"الدفع الزراعي"، إضافة إلى أن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل من مثيله في القطاعات غير الزراعية.[2]

ويحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر والمجاعة أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يأتي من الزراعة.

- **توفير الموارد المالية والعملات الصعبة:**

للقطاع الفلاحي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير موارد مالية واستخدامها لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية، كما يعد مصدرا رئيسيا للعديد من الأفراد العاملين فيه، كما يساهم بنسبة معينة في الناتج الوطني الإجمالي للعديد من دول العالم بالإضافة إلى ذلك يساهم في توفير الصعبة للبلد المعني مما ينعكس إيجابا على مستوى التنمية الاقتصادية له،

---

[1] عبد السلام محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1998، ص 390.

[2] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012**، عن الموقع الإلكتروني: www.fao.org، تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/13.

وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الفلاحية التصديرية التي تعتبر حاليا من أهم الموارد التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية.[1]

- **توفير المواد الزراعية الأولية والوسيطية للقطاع الصناعي:**

يستمد القطاع الصناعي العديد من المواد الخام الزراعية من القطاع الفلاحي، والتي تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي، كما أن تطور الصناعات المحلية بصفة عامة والصناعات الغذائية بصفة خاصة مرتبط بتطور الإنتاج الفلاحي، كما أن تنمية القطاع الفلاحي مرتبط بصناعة الأسمدة والمواد الكيميائية، والمعدات والآلات الزراعية، ومن هنا تظهر الأهمية التي يمثلها القطاعين الزراعي والصناعي لبعضهما البعض،[2] مما يؤدي إلى دعم وتطوير هاذين القطاعين وبالتالي دعم الاقتصاد ككل.

- **المساهمة في الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي:**

فحسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 يقصد بالأمن الغذائي الحالة التي تستطيع فيه الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على ما يكفي من طعام لجميع أفرادها وألا يكون هناك ما يهدد هذه الأسر بفقدان قدرتها على الحصول على هذا الطعام، ويتحقق الأمن الغذائي على المستوى النظري بالسعي إلى الاكتفاء الذاتي من الأغذية وتلبية الاحتياجات الغذائية داخل البلد.[3]

- **المساهمة في خلق فرص العمل:**

يتيح القطاع الفلاحي فرص عمل للمشتغلين بالفلاحة، بحيث يكون لها تأثير كبير على زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وذلك بتعليمه وتدريبه وإكسابه خبرات استخدام الأجهزة الفلاحية الحديثة،[4] ويساهم في القضاء على البطالة حيث يشتغل بالزراعة عدد لا بأس به من سكان المجتمع من نساء ورجال فهي مصدر لكسب الرزق لحوالي 27,2% من النساء من إجمالي العاملات في العالم، و25,9% من الرجال من إجمالي العمال الرجال في العالم سنة 2017، إلا أنه تبقى كثافة اليد العاملة الزراعية في الدول المتخلفة أعلى نسبة منها في الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة، أنواعها ومواردها

أولا: خصائص الفلاحة:

تتميز الفلاحة عن غيرها من الحرف بجملة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من الحرف، ومن الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الفلاحية وإيجاد الحلول المناسبة لها، وفيما يلي سنتطرق إلى أهمها:[5]

- **ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة:**

---

[1] أعمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 29.

[2] خلف بن سليمان النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 8.

[3] فاطمة الزهرة بكالة، **تحليل سياسات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،2019-2020، ص13.

[4] اعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[5] بآية ساعو، سيار زوبيدة، مرجع سبق ذكره، ص20.

تقدر نسبة رأس المال الثابت الذي يمثل (وسائل الناتج الفلاحي من الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات)[1] في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع التكاليف المستغلة، حيث ان الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل في الإنتاج، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء استغل الأرض أو لم يستغلها، على عكس الصناعة، حيث أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها.[2]

- **ارتباط العمل بالمعيشة الريفية:**

من الأمور المنتشرة على نطاق واسع في الزراعة هي غالبا ما يكون منزل الفلاح أو المزارع يقع داخل مزرعته، وهكذا نجد أن العمل الزراعي ذو صلة وثيقة مع العائلة أي بين معيشة الفلاح ومهنته، ويترتب عن هذه الصلة صعوبة معرفة ما يصرف الفلاح لمعيشة العائلة وبين ما يصرف لشراء الوسائل والمعدات اللازمة للإنتاج الفلاحي، كما توفر الزراعة للفرد المشتغل فيها نوعا من الضمان والتأمين الكافيين، فتزوده بمسكن ودخل مستقر، وبذلك يتمكن عند حدوث أي ازمة اقتصادية من تدبير أمور المعيشة بسهولة، إضافة إلى استمتاعه بثمرة جهوده ماديا ومعنويا.[3]

- **طول دورة الناتج الفلاحي:**

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد ثمانية سنوات، أي أن دورة الإنتاج الفلاحي طويلة، لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم.

- **ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة في الزراعة:**

تختلف الفلاحة عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية من حيث أن الجزء الأكبر من التكاليف الكلية لا يتغير مع تغير انتاجها ويسمى هذا بالتكاليف الثابتة، أما التكاليف التي تتغير بتغير الإنتاج يطلق عليها اسم التكاليف المتغيرة،[4] كما يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض.[5] وتشمل التكاليف الثابتة كل من ريع الأرض، إيجار العقار، الفائدة على الأموال المستثمرة، الضرائب على الأرض وعلى الملكية الشخصية، تكاليف العمل...، أما التكاليف المتغيرة فتشمل التجهيزات الجارية كالبذور والأسمدة وأجور العمال، وأجور الخدمات الأخرى، وإصلاح الآلات، فبتصنيف هاته التكاليف توضح لنا وظيفة كل من هذه الأنواع، ولكن لا يبين لنا الأهمية النسبية لكل

---

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 52.

[2] عبد الوهاب مطر، **أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي**، مطبعة العالي، ط1، العراق، 1999، ص37.

[3] Mohamed Behnassi, Shabir A, **sustainable Agricultural Development**, Springer, EDP Sciences, 2011, p 65.

[4] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص 88.

[5] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص53.

نوع من العملية الإنتاجية، والمعروف عن الفلاحة أن تكاليفها الثابتة أكبر بكثير من تكاليفها المتغيرة.[1]

- **ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية:**

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية وهذا مالا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الانسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها، فالعوامل الطبيعية من جفاف، فيضانات وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الفلاحية، تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من المخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.[2]

- **صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة:**

حيث نلاحظ دائما تقلب كمية الإنتاج الزراعي من سنة إلى أخرى بسبب تأثير العوامل الحيوية والطبيعية، وبالتالي يصعب التنبؤ بالمحصول السنوي.[3]

- **تناقص الغلة الفلاحية:**

يخضع الإنتاج الفلاحي إلى قانون تناقص الغلة، بمعنى أن الإنتاج الفلاحي يتجه إلى إنتاج غلة متناقصة بعد زراعة جل الأراضي الصالحة للاستغلال، وذلك بعكس الصناعة التي نجد أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما ازداد رأس المال.[4]

- **التقدم العملي بطيء الأثر في الفلاحة:**

حيث تحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفة نتائجها بسبب التغيرات الطبيعية، ولهذا السبب نجد بطء التقدم العملي والجهل في المجال الفلاحي أكثر من البطء في المجال الصناعي.[5]

- **موسمية الإنتاج الفلاحي:**

تعود موسمية لنشاط الفلاحي على كونه خاضع لعوامل المناخ فإنه يتعذر إنتاج المنتوجات الفلاحية النباتية بشكل منتظم ومستمر، ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الفلاحية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها، وبالتالي يؤدي إلى فائض في عرض السلعة في فترة انتاجها ونقص في عرضها خارج هذه الفترة، وهنا لا يوجد سبيل لتنظيم العرض واستقرار الأسعار إلا اللجوء إلى طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع لكن ينشأ عن تدخل طرق الحفظ ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف.[6]

- **ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية:**

---

[1] عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**، دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص12.

[2] عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3] عابد عدة، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[4] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 40.

[5] جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، ص 90.

[6] عاكف الزغبي، **مبادئ التسويق السياحي**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2006، ص42.

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط الفلاحي، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته الفلاحية وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه، وهو في هذه الحال على استعداد لتحمل قدر أكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط الفلاحي، مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي.[1]

- **عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطه:**

حيث لا يمكن تطبيق تماثل الوحدات المنتجة في المنتجات الزراعية بنفس سهولة تماثل المنتجات الصناعية، فاستعمال الطرق الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات معتبرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل والحجم والنوعية، أما في الزراعة فنجد أن صفات النوع الواحد من المحصول مختلفة من سنة إلى أخرى، ومن منطقة إلى منطقة أخرى.[2]

- **زيادة معدلات الخطورة في الإنتاج الزراعي:**

تتميز الفلاحة عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية بمعدلات خطورة مرتفعة ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل الطبيعية، كالجفاف، الأمطار، الفيضانات، الحشرات، الأوبئة والامراض النباتية والحيوانية، مؤديا بذلك إلى ارتفاع عنصر المخاطرة وتهديد الإنتاج الفلاحي، الأمر الذي يجعل المشاريع الزراعية شبه معدومة بسبب اللايقين الذي تتصف به.[3]

- **ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية:**

تتصف الأرض باعتبارها أحد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى.[4]

ثانيا: أنواع الفلاحة

بما أن الفلاحة نشاط اقتصادي يراد به تغطية حاجات المجتمع، فهي تسعى بذلك إلى تحقيق استدامة في الإنتاج، وبالتالي فالنشاط الفلاحي يأخذ أشكال وأنواع عديدة نتيجة لوفرة أو ندرة الأرض الصالحة للزراعة أو نتيجة الاختلاف وتباين السياسات الزراعية ولعل أبرزها:[5]

1- الفلاحة البدائية: تعرف أيضا بالفلاحة الأولى والبسيطة، ونجد في هذا النوع الزراعة الثابتة أو المستقرة والزراعة المتنقلة، حيث تنتشر الفلاحة البدائية المتنقلة في الأقاليم الاستوائية والتي تعتمد على تساقط المطر وعلى أدوات بدائية جدا في الإنتاج، يقوم المزارعون بزراعة أرضها وما إن تستنفذ خصوبة الأرض انتقلوا إلى أراضي غيرها، أما

---

[1] عنبر إبراهيم شلال، **التسويف الفلاحي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2012، ص286.

[2] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدوري، **اقتصاديات الزراعة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996، ص 34.

[4] فوزية غربي، **الزراعة العربية تحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2010، ص65.

[5] محمد هبول، **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص14-15.

الفلاحة البدائية المستقرة فهي تنتشر في المناطق المدارية التي تعرف بكثافة سكانية كما تعتبر أكثر تطورا من الأولى من حيث استخدامها لبعض الأدوات.

2- الفلاحة الواسعة: تقوم هذه الزراعة في المناطق ذات الأراضي الزراعية الكثيرة إلى جانب قلة السكان إضافة إلى توفر رؤوس الأموال من معدات ومستلزمات وكذا الخبرات الفنية، فمع قلة اليد العاملة وشساعة مساحة الأراضي يتم استخدام الآلات المتطورة على نطاق واسع في مختلف مراحل العملية الإنتاجية.

3- الفلاحة الكثيفة: وهي عكس الفلاحة الواسعة، حيث يظهر هذا النوع في المناطق المزدحمة بالسكان والتي تقل فيها مساحة الأرض مقارنة بعدد السكان، ويرتكز هذا النمط الإنتاجي على تحسين إنتاجية الأراضي المزروعة من خلال اتباع نظام الدورات الزراعية الذي يفسح لها مجالا لتحسين محصولها وفي نفس الوقت لا يؤدي إلى إجهاد الأرض ويحافظ على خصوبتها، ولا يحتاج هذا النوع من الزراعة إلى آلات متطورة نظرا لصغر المساحات وتوفر اليد العاملة.

4- الفلاحة المختلطة: وهي المزارع التي تجمع بين الإنتاج الحيواني والنباتي معا في نفس المزرعة، ويكون الدخل الناتج من المحاصيل النباتية والمنتوجات الحيوانية، مما يسمح باستقرار مداخيل المزارعين، كما أن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا ويخفف من آثار الجفاف التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية، وكذا يقلل من آثار تذبذب أسعار المنتجات الزراعية.[1]

5- الفلاحة المتنوعة:

في هذا النوع ينتج المزارع عدة محاصيل منها ما يحتاج إليه ومنها ما يوجه للسوق، فهو يعتمد على محصول رئيسي واحد، وهذا يفيد في المحافظة على خصوبة التربة، توزيع العمل على فصول السنة، تجنب الخسارة الحتمية، يوزع دخل المزارع على مدار السنة.[2]

6- الزراعة الذكية مناخيا: ظهر هذا النوع من الفلاحة كنتيجة للممارسات الفلاحية المضرة بالمناخ، للرد على تحديات تغير المناخ في أماكن محددة وتقوم هذه الفلاحة على ثلاث ركائز هي:[3]

- زيادة الاستدامة في الإنتاج الفلاحي وزيادة الدخل.
- التأقلم مع التغيرات المناخية.
- توقيف أو تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري أين ما كان ذلك ممكنا[4].

ثالثا: موارد القطاع الفلاحي

---

[1] زينب بوراي، سعاد بن سالم، **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من اشكال التسويق الزراعي الدولي (الواقع والافاق)**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق"، 2021/03/14، ص221.

[2] عابد عدة، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] زينب بوراي، سعاد بن سالم، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] Retaraved from food and agriculture organisation, web site: www.fao.org, 2020.

باعتبار القطاع الفلاحي نشاط اقتصادي حيوي، فبالضرورة أنه يتطلب موارد متنوعة تعمل على تغذية وتحريك مختلف الأنشطة، حيث يمكننا تقسيمها إلى ثلاث موارد أساسية نوجزها في الاتي:[1]

1- **الموارد الطبيعية:** هي كل العوامل المتصلة بالطبيعة والتي لا يمكننا التحكم فيها وإنما نتأقلم معها كالأرض، الأمطار، الفيضانات، المناخ وغيرها، هذه العناصر تؤثر وتدخل في عملية الإنتاج الفلاحي كما أن لها دورا كبيرا في مختلف العمليات الفلاحية، كما أنها تؤثر في كميات المحاصيل بشكل كبير وخاصة النباتية منها.

2- **الموارد الرأسمالية:** تعرف أيضا بالموارد الاقتصادية، فهي تشكل أهمية كبيرة في للقطاع الفلاحي وذلك لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تساهم في تطوير الإنتاج الفلاحي لكلا الناحيتين الكمية والنوعية، كما يعبر عن الموارد الرأسمالية حسب منظمة الفاو بالأشجار المزروعة، الثروة الحيوانية، التجهيزات الفلاحية والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني،[2] بالإضافة إلى المستلزمات الفلاحية من بذور وأسمدة ومعدات وغيرها، كما نجد الخدمات الفلاحية والتي تتمثل في خدمات وقاية المزروعات وخدمات الصحة الحيوانية والإرشاد الفلاحي والخدمات المتعلقة بالأسعار والتسويق والائتمان الفلاحي، كل هذا يحقق التنمية المستهدفة للقطاع الفلاحي.

3- **الموارد البشرية:** يعد السكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة، وتشمل الجهود البشرية من تنظيم وعمل، ويعود تراجع استغلال اليد البشرية في العملية الإنتاجية إلى إحلال الالة محلها، غير أنه لا يمكن الاستغناء عنها كليا، لأنه يوجد بعض النشاطات الفلاحية تتطلب ضرورة استغلال اليد العاملة كتسيير الآلات والنشاطات كالرعي.[3]

المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

تؤثر الفلاحة من الناحية الاقتصادية على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، كما أن هذا التأثير لا يقتصر فقط على المجتمعات الزراعية أو الريفية بل يتعداها إلى باقي التجمعات البشرية الأخرى، حيث نلاحظ أن الفلاحة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الاقتصاد حيث تساهم الفلاحة في تحقيق جملة من الوظائف وفيما يلي سنتناول أهمها كالتالي:[4]

- **توفير الغذاء:** يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأفراد في جميع الأوقات فرص الحصول على ما يكفي من الأغذية السليمة لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية، ويرتبط الأمن الغذائي مع عدة عوامل من بينها الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الزراعة

---

[1] الواعر لخميسي، **دور سياسات الدعم الفلاحي في تمويل القطاع الفلاحي للفترة (2000-2016)**، أطروحة دكتوراه في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص3.

[2] زهير عماري، **القطاع الفلاحي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي**، المؤتمر الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 10.

[3] زينب بوراي، سعاد بن سالم، مرجع سبق ذكره، ص222.

[4] سيد أحمد سنوسي، عبد الصمد بلهادي، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية القطاع الزراعي نموذجا**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق"، الجزائر، 2021/03/14، ص 90-94.

ومصايد الأسماك والغابات، وزيادة الإنتاج، والسياسات على مختلف المستويات، والتجارة الخارجية)، والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة والاستثمار والسلام والأمن.[1]

- **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** تساهم الفلاحة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمدادها بالمواد الخام التي تمثل المصدر الأساسي للعديد من الصناعات من بينها المنسوجات والأثاث والملابس وغيرها، المحركة لنشاط الصناعة التحويلية في الدولة،[2] كما يمد القطاع الفلاحي القطاع الصناعي بفائض اليد العاملة التي تهاجر من الريف إلى المدينة للتعلم والالتحاق بمختلف الصناعات،[3] بالإضافة إلى المواد الخام الفلاحية اللازمة للعديد من الصناعات الغذائية، حيث يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات اللازمة في اقتصاد كل دولة، باعتباره من القطاعات التي تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من حيث المنتجات الغذائية.[4]

- **مصدر للعملة الصعبة:** لا تعتبر الفلاحة مصدرا للمواد الصناعية والغذائية فحسب، بل تساهم الفلاحة عامة والإنتاج الفلاحي خاصة في توفير العملة الصعبة من خلال عمليات التصدير، حيث أن المنتجات الفلاحية منتجات يزداد الطلب عليها في جميع المناطق وخصوصا الأسواق العالمية، كما تعتبر الفلاحة وسيلة هامة من أجل توقيف وتخفيض قيمة الواردات من السلع الزراعية من خلال إحلال الواردات الفلاحية، أي العمل على تقليل واردات الدول من خلال استثمار الموارد الفلاحية لها.

- **وسيلة لتمويل التنمية:** باعتبار الفلاحة ركيزة لجميع الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن أن تستمر هذه الأنشطة، وبما أنها تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد الصناعية، فإنها كذلك مسؤولة عن إمداد سكان الدول الأخرى غير الزراعية أي التي لا تعتمد على الزراعة في توفير غذائها وتنمية صناعاتها الفلاحية، بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بالعديد من المواد الإنتاجية، مثل رؤوس الأموال والمواد الخام والموارد البشرية التي تحتاجها، ولهذا فإن تخلف القطاع الفلاحي سيحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي الفشل في تنمية الاقتصاد الوطني.

- **خلق سوق للمواد الغذائية:** وذلك من خلال الهدف القائم من الاعتماد على القطاع الفلاحي وهو تحقيق المنافع الاقتصادية، فهو فرع من اهتمامات الاقتصاد الذي زاد الاهتمام به خصوصا في سوق الصناعات الغذائية،[5] وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا مهم لأن

---

[1] المنظمة العالمية للزراعة، دور الفلاحة، متوفر على الموقع: http://www.fao.org/docrep/X2777A/X2777a03.htm، تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/12، الساعة: 14:36.

[2] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص51.

[3] عبد القادر محمد وعبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 28.

[4] المركز الوطني للمعلومات، الزراعة في اليمن، على الموقع: http://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/12، الساعة 10:30.

[5] Klaus Grunert, **Agricultural marketing and consumer behavior world**, Kluwer academic publishers, united states of America, p 03.

المنتجات الفلاحية هي منتجات يستعملها ويعتمد عليها كل أفراد المجتمع، فالتوازن بين العرض والطلب في سوق هذه المنتجات ضروري بما يضم ثبات الأسعار نسبيا، فدور الاقتصاد الفلاحي في هذه النقطة عبارة عن دور ترشيدي، وبالتالي المحافظة على ثبات مداخيل للأفراد، وذلك من خلال دعم السياسة التسعيرية.[1]

- **المساهمة في الناتج القومي:** يساهم النشاط الفلاحي في تكوين الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، وهذا من أهم المؤشرات التي تبرز التقدم الاقتصادي في البلد وتختلف نسبة مساهمة هذا الدخل حسب طبيعة الاقتصاد القومي من جهة، ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

- **تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي:** تمد الفلاحة الكثير من الصناعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة لها مثل المنسوجات القطنية والكتانية وصناعة السكر وصناعة ضرب الأرز والزيت والصابون والأعلاف والنشأ والتصنيع الزراعي مثل تعليب الخضر والفواكه وتجميد المنتجات الغذائية بمختلف أنواعها. كما تمد القطاعات الأخرى بعناصر الإنتاج أي الأرض، العمل، رأس المال، والإدارة، حيث يتوقف تحرير اليد العاملة الفلاحية لاستخدامها في الصناعات الأخرى على مدى ارتفاع الإنتاج الفلاحي، إلا أن ذلك يتوقف أيضا إلى حد كبير على مدى حركية عنصر العمل التي تتوقف بدورها على كثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والقانونية.[2]كما تساهم الفلاحة في توفير رؤوس والتي يتم الحصول عليها من خلال الضرائب والادخار.

- **المساهمة في إنشاء فرص العمل والتشغيل:** تعتبر الفلاحة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل، خاصة أنه من القطاعات التي لا تتطلب الكثير من المهارات مقارنة بالأنشطة الأخرى، وعلى العادة يضم القطاع الفلاحي العمال الذين لا يجدون فرص عمل في باقي الفعاليات الاقتصادية،[3] كما يقوم القطاع الفلاحي بإمداد الصناعة والقطاعات الأخرى المختلفة بالأيدي العاملة الفائضة في القطاع، وهذا راجع لزيادة سكان الريف وإدخال التقدم التكنولوجي لأن نمو القطاع الصناعي يعتمد على توفير اليد العاملة اللازمة لإنشاء الصناعات الجديدة، حيث أن دخول الآلات الزراعية وارتفاع إنتاج العمل يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية في الريف، وهذا يقلل من عدد العمال اللازمين لتوفير احتياجات السكان، فيؤدي إلى الحصول على فائض في الأيدي العاملة في القطاع الفلاحي وتوجيههم إلى القطاع الصناعي لتغذية الصناعات بالأيدي العاملة وهذا يؤدي إلى الهدف المنشود، ألا وهو زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية للقوى البشرية.[4]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **" الأزمة الغذائية العالمية – تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص144.

[2] الزراعة والإنتاج الحيواني، مقالة متوفرة على الموقع http://kenanaonline.com تاريخ زيارة الموقع: 2022/05/21، الساعة: 10:36.

[3] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص50.

[4] الزراعة والإنتاج الحيواني، متوفرة على الموقع السابق: http://kenanaonline.com

وتختلف نسبة استيعاب القطاع الفلاحي للعمال من بلد إلى اخر حسب النظام الاقتصادي السائد، ففي البلدان المتقدمة يستوعب القطاع الفلاحي أقل من 4% فقط (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا وألمانيا 2%، إيطاليا 3%، إسبانيا 4%)، نتيجة التقدم العلمي في المجال الفلاحي، أما في البلدان النامية أي البلدان التي يعتمد اقتصادها على الفلاحة فإنها تستوعب من 50% إلى 93%، (بوركينافاسو 92%، غينيا 80%، السنغال 70%، سيراليون 60%، التوغو 53%)[1]، وهذا راجع إلى أن نسبة مرتفعة من السكان تقيم وتقطن في المناطق الريفة، الذين يستخدمون الوسائل الفلاحية التقليدية، بسبب عدم تطور التكنولوجيا لديهم وجهلهم بها.

المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي

رغم الإجراءات التي وضعتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة، بسبب عدة مشاكل، من بينها:[2]

1-مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية: تتمثل في: [3]

-التقليص العمدي من طرف الانسان من خلال أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الزراعية، وبالتالي فقدان مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة.

-فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، حيث أن الزراعة نفسها تساهم في فقدان قدر معتبر من الأراضي، من خلال انتشار ظاهرة الملكيات والحيازات.

-انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح، من خلال ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى سطح الأرض مؤدية إلى تراكم الأملاح والمخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة.

2-مشاكل متعلقة بالموارد البشرية:

-نقص العمالة الزراعية المدربة، فبالرغم من وفرة الموارد البشرية إلا أن أنها غير خاضعة للتدريب والتعليم، وبالتالي تواجه العديد من المشاريع الاستثمارية نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة العالية المتمكنة من استخدام التكنولوجيا الحديثة.

-انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي، فهي افة مشتركة بين أغلب الدول النامية، وبالتالي فهي خطر يعرقل مساعي التنمية في جميع القطاعات.

كما يمكننا إضافة بعض المشاكل المتمثلة في:

-مشكلة التسويق، حيث يوجد العديد من المشاكل التي تحول دون وصول السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك.

-مشاكل متعلقة بالصادرات، إذ أن الصادرات الزراعية في الجزائر تتصف بالعشوائية وتذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الامطار.

-مشكلة العقار الفلاحي من خلال طول مدة الحصول على العقار للمستثمرين، البيروقراطية، ضعف الخدمات الإدارية.

---

[1]FAO, Statistical yearbook, Produced by : Economic and Social Development Departement, Roma 2010, (http : www.fao.org)

[2]فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008، ص 253-289.

[3]بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، **الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية**، أوراق وبحوث الملتقى الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق، جامعة أدرار، 2021/03/14، ص 35-36.

-ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي من الات، أسمدة، بذور، أعلاف ...

المبحث الثالث: الاستثمار في القطاع الفلاحي

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للنشاط الفلاحي لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني في الإنتاج والتجديد والتطوير، وذلك لانعكاسه على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتعزيز الأمن الغذائي مما يساهم في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الفلاحي، أهميته، خصائصه، متطلباته الرئيسية، دوافعه ومحدداته الاقتصادية وأخيرا سياسات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي، أهميته وخصائصه

أولا: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الفلاحي أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لكونه مرتبط بتوفر الأموال وبتوفر الموارد الطبيعية كالتربة، المياه والموارد البشرية المتعلقة بالفلاحة.[1]

يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه عبارة عن دمج لعوامل الإنتاج أي الأرض، العمل ورأس المال، بهدف إنتاج موارد فلاحية لسد حاجيات ورغبات المستهلكين من ناحية توفير الغذاء أو الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية للحصول على أفضل النتائج الممكنة والتي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد.[2]

يعرف أيضا أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة بالقطاع الفلاحي، وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الاستثمار الفلاحي من كفاءة وإنتاجية عالية.[3]

كما يعني الاستثمار في الفلاحة تخلي المستثمر عن النقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بتراكم إنتاجياتهم ومداخيلهم أي يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على المستوى الكلي.[4]

ثانيا: أهمية الاستثمار الفلاحي

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي سيفتح آفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والفلاحي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة أهمها:[5]

- تحسين أداء وفعالية القطاع الفلاحي.
- إقامة مشاريع فلاحية جديد.
- تدعيم أسواق المنتجات الصناعية.

---

[1] زهية بركان، حورية كتمير، أمينة بركان، **الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة البليدة 2، 2019، ص33.

[2] عائشة بوثلجة، **دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017، ص 22.

[3] أحمد محمود عبد العزيز محمد، **تحليل قياسي للاستثمار الزراعي في مصر**، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2014، ص105.

[4] مريم عزوني، عبد الصمد بودي، عبد الله صيلع، **الاستثمار الفلاحي كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، شركة "دجاج اليوم" السعودية نموذجا**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، 2021، ص 280.

[5] سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة أعمال وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص31.

- رفع مستوى الإنتاج الفلاحي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- الاكتشاف المتزايد لمختلف الابتكارات والابداعات التكنولوجية الخاصة بالتقنيات الفلاحية.
- زيادة العاملين في القطاع الفلاحي ومن ثم امتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضلا عن تطوير كفاءة العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم وتحسين مهارتهم وبالتالي كفاءة إنتاجهم.
- تزويد القطاعات الأخرى بعناصر الإنتاج.
- رفع نسبة صادرات المنتجات الفلاحية بعد أن كانت تستورد من الخارج وبذلك يتم توسيع حجم التبادل.
- جلب العملات الأجنبية.
- تأمين الغذاء الذي هو من أهم دوافع الاستثمار الفلاحي والذي يعتبر من المواضيع الهامة التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها، لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، فهو يعني توفير الغذاء بكميات كافية ومستقرة وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة، بالإضافة إلى توفير مخزون استراتيجي من المنتجات خاصة الأساسية منها.[1]
- استغلال مساحات كبيرة من الأراضي كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها.
- إنشاء الغابات الصناعية وصولا إلى خلق مناطق فلاحية استراتيجية مهمة.[2]

ثالثا: خصائص الاستثمار الفلاحي

يمكن حصر أهم خصائص الاستثمار الفلاحي فيما يلي:[3]

1. **الدورة المالية:** حيث أن التدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، أي أنه ليس عملية مستمرة وتكون الدورة طويلة نوعا ما.[4]
2. **اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية:** من وجهة نظر المحاسبين وإعداد الميزانيات فإن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة عن السنة المالية يختلف نوعا ما عن عمل المصارف.
3. **الدورة الفلاحية:** يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية إذ أن الفلاحة تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض سنة أخرى من أجل تمكين التربة حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر لطبيعة إنتاجية مختلفة.

---

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] سعاد مزلف، شليحي الطاهر، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد(06)، عدد(01)، 2020، ص242-243.

[3] نادية بولحبال، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص29.

[4] زهية بركان، كتمير حورية، بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص34.

4. **المخاطرة:** حيث أن المخاطر تتجلى فيه بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كمقيد للتنبؤ إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع، وهذا يعد من أهم معوقات الاستثمار الفلاحي.
5. **التكيف:** إمكانية التكيف للاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي وذلك يعود لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات وصلاحيتها للري.
6. **صعوبة التمويل الفلاحي:** وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية خاصة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى.
7. **ضخامة نسبة رأس المال الثابت:** تتصف الفلاحة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى.

المطلب الثاني: متطلبات الاستثمار الفلاحي، دوافعه ومحدداته الاقتصادية

أولا: متطلبات الاستثمار الفلاحي

ويمكن حصر أهم المتطلبات في العناصر التالية:[1]

1. **الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة:** إن توفر الأراضي الصالحة للزراعة يمثل العنصر الأساسي للاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك يعتمد على مدى توفر المياه ومعدلات هطول الامطار فهي تسمح بإنتاج مختلف المحاصيل وبتربية المواشي، كما أن توفر اليد العملة الفلاحية في المناطق الريفية يقلل من تكاليف عنصر العمل في الإنتاج الفلاحي.
2. **مصادر الثروة الحيوانية:** يتطلب الاستثمار الزراعي توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية لأجل الاستثمار في المجال الزراعي إضافة إلى وجود مساحات للرعي والأعلاف.
3. **اختيار موقع المشاريع الزراعية**: ويكون بتوفر البنى التحتية وموقع المشاريع للفلاحية اللازمة للاستثمار الزراعي حتى تكون هناك الجدوى الاقتصادية أي جاذبية أكثر للمستثمرين محليا وإقليميا ودوليا.
4. **تحديد نوعية الإنتاج الزراعي**: إن نوعية الإنتاج الفلاحي يعتبر من متطلبات الاستثمار، ويكون ذلك بحسب توجهات كل دولة، التي تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج الزراعي باعتباره أساس تحقيق الأمن الغذائي، وهي تحتاج إلى بيئات مناخية متنوعة مما يجعل تحديد نوعية الإنتاج مرتبطة بتحديد نوع المشروع الاستثماري الزراعي المناسب.
5. **تحديد التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي:** يعتبر استخدام التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي أمر ضروري للاستثمار الزراعي، لأنها عملية متجددة عبر الزمن بحسب تغير المحيط الاقتصادي والاجتماعي وحتى المناخ، ولمواكبته التطور العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات العملية الإنتاجية من بذور ومخصبات للأراضي ومبيدات الحشرات

[1] جمال جعفري، سهيلة شيخاوي، **دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر "دراسة قياسية للفترة ما بين 1995-2016"**، ملتقى وطني حول تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي كألية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (الواقع والافاق والتحديات)، 05-06 نوفمبر 2019، ص3.

والآلات والمعدات التي تمكن من حضير التربة في الوقت المناسب، وتختلف هذه التقنية من بلد لآخر بحسب إمكانياتها وظروفها.

6. التمويل الزراعي: حيث يجب إنشاء وتوسيع البنوك في الأرياف وتعاونيات القرض والتي يمكنها تحقيق ميزتين:[1]

-الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك عن ظروف وقدرات الفلاحين، والتي تعتبر كضمان للقروض بالإضافة إلى المساهمة في جلب مدخرات الفلاحين.

-الميزة الثانية: تسهيل طرق الحصول على القرض الفلاحي بعيدا عن أي إجراءات بيروقراطية.

7. التسويق الزراعي: ضرورة إنشاء وتوسيع الأسواق الريفية للتمكين من تسويق فوائض إنتاج الفلاحين،[2] كما أن للتسويق الزراعي دور مهم في الاستثمار الزراعي حيث يساهم في تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية والخدمات المتعلقة بها،[3] أي من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وكذا الموازنة بين العرض والطلب.[4]

8. التصنيع الزراعي: يعتبر وجود إمكانيات التصنيع الزراعي للمنتجات يساهم في تشجيع عملية الإنتاج الزراعي، كما تضمن للمزارع تصريف جزء من إنتاجه السنوي بأسعار تقريبا معلومة، مما يدفعه إلى المزيد من الإنتاج للمحاصيل وتنويعها استجابة لحاجيات صناعة وحاجيات الأنشطة الأخرى.

9. الخدمات المساندة في القطاع الزراعي: يتطلب الاستثمار الزراعي توفير الخدمات المساندة كالإرشاد والبحوث والتوجيه الزراعي والنقل والحماية وكذلك التخزين وغيرها، وضعفها سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليفها لدى المزارعين مما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي.[5]

ثانيا: دوافع الاستثمار الفلاحي

إن الدوافع الاستثمارية تحددها مجموعة من العوامل الاقتصادية تعمل على تحسين الاستثمار الفلاحي أو تحد منه، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:[6]

-زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك بسعي الدولة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخاصة الدول النامية منها، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

-زيادة معدل التوظيف وفرص العمل حيث يهدف الاستثمار الفلاحي إلى زيادة قدرة القطاع على توفير فرص العمل خاصة في المناطق الريفية، من خلال زيادة حجم الاستثمار الذي

---

[1]أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، الجزائر، 2003، ص 108.

[2]مزلف سعاد، شليحي الطاهر، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، 2020، ص 245.

[3]جمال جعفري، سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[4]سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص171.

[5]محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[6]المنضمة العربية للتنمية الزراعية، **خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية**، الجزء الأول، سبتمبر، 2004، ص28.

يمكن القيام به سواء في إنتاج السلع الزراعية أو في الخدمات، أو في تحويل هذه السلع الفلاحية إلى مواد غذائية، هذا ما يبين أن القطاع الفلاحي يمثل أهمية كبيرة في زيادة معدلات التوظيف وتوفير فرص العمل المستديمة في ظل تزايد عدد السكان.

-توفير الغذاء الذي يعتبر من أهم دوافع الاستثمار الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر من الهواجس التي تواجه دول العالم، وخاصة النامية منها، لما له من تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، فهو يعني توفير الغذاء بكميات كافية وسليمة صحيا وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة

-توفير المواد الخام للصناعات المحلية حيث يعمل الاستثمار الفلاحي على زيادة المنتجات الفلاحية وتعتبر كمواد خام للصناعات المحلية الفلاحية.

-زيادة حجم الصادرات الفلاحية فهي من أهم دوافع الاستثمار الفلاحي خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، حيث أن زيادة حجم الصادرات الفلاحية يقلل من النقص الغذائي والعجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية.

-استقرار المجتمعات الريفية حيث يعتبر النزوح الريفي من أهم المشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية، لأنه يؤدي إلى ضعف الخدمات المتوفرة في المدن والارتفاع في الأسعار، ويرجع سبب النزوح، إلى البحث عن مصادر دخل لتأمين متطلبات المعيشة لأفراد الأسرة، بسبب ضعف الطلب على العمالة الفلاحية في المناطق الريفية، نتيجة انخفاض عدد المشاريع أو ضعف العوائد من الزراعة وارتفاع تكاليف الإنتاج.[1]

ثالثا: المحددات الاقتصادية للاستثمار الفلاحي

نجد مجموعة من المحددات الاقتصادية التي تشمل سياسات الإنتاج، التسعير، التسويق، التصنيع والتصدير، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:[2]

1. **سياسة الإنتاج:** وهي تتضمن دعم وتطوير الإنتاج الفلاحي عبر الدورات الفلاحية والتراكيب المحصولية التي تلائم مختلف النظم الزراعية في وجود الموارد المائية والأرضية والمراعي والغابات والثروة الحيوانية المتاحة، حيث توجه الاستثمارات بصورة غير مباشرة نحو المحاصيل ذات العوائد المرتفعة، وخاصة في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها معظم الدول النامية.

2. **سياسة التسعير:** أي تحديد الأسعار حسب ألية السوق، غير أن القطاع الفلاحي يتميز بموسمية الإنتاج، مما يؤدي إلى تدفق المنتجات الفلاحية بصورة غير ملائمة للطلب خلال السنة، مما يؤدي إلى تباين في الأسعار لمدخلات ومخرجات الإنتاج الفلاحي من دولة إلى أخرى، وفقا لدرجة تدخل الحكومة في تحديد الأسعار.

3. **سياسة التسويق:** يعتبر التسويق من أهم مقومات الإنتاج الفلاحي ويشمل نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب.[3]

---

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] فرانك إيليس، **السياسات الزراعية في البلدان النامية**، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1997، ص133.

4. سياسة التصنيع: تهدف السياسات التصنيعية في المجال الفلاحي، باستخدام المنتجات الفلاحية كمدخلات لها، فيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة التي بدورها تزيد من الدخل الوطني، وفي هذا الإطار تسعى معظم الدول النامية لتشجيع هذا النوع من الصناعات، من خلال التسهيلات والمزايا الاستثمارية وإنشاء البنى التحتية وتأهيل العمالة، لتكون هذه الصناعات قريبة من المشاريع الفلاحية بدلا من تراكمها في المدن الرئيسية، مما يساعد على الهجرة الداخلية. كما يجب أن تكون هذه الصناعات متعلقة بتنمية القطاع الفلاحي، وأن تتكامل مع بعضها البعض، لأن أي عجز أو مشكل في الإنتاج الفلاحي أو التسويق يؤدي إلى فشل المشروع الصناعي.

5. سياسة التصدير: تواجه الدول النامية معوقات كثيرة في الأسواق العالمية لنفاذ صادرتها من السلع الغذائية والمواد الأولية الزراعية، خاصة في ظل نظام تجاري عالمي متغير على ضوء قيام منظمة التجارة العالمية، مما يحتم على هذه الدول السعي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وتحرير قطاع التجارة الخارجية في مجال الصادرات والواردات الفلاحية، حيث أن عملية التصدير تتطلب إلى معلومات متجددة عن الأسواق العالمية من حيث حجم ونوع الطلب والأسعار والبدائل الممكنة والمتاحة للمستهلك، وعليه فإن إنشاء قاعدة بيانات عن الأسواق العالمية والمنتجات المحلية القابلة للتصدير مع تقدير الاستهلاك الوطني، يمد دعما لقطاع الصادرات الفلاحية، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف، وإلغاء الرسوم المحلية والضرائب عليها.[1]

المطلب الثالث: سياسات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

لقد أولت الدولة القطاع الزراعي اهتماما بالغا سواء من حيث برامج استصلاح الأراضي، أو من خلال اليات تشجيع المستثمرين والمزارعين، وذلك بهدف تسريع وتيرة التنمية الزراعية من خلال تأهيل القطاع الزراعي، ورفع كفاءته، حيث صحبت المخططات الوطنية للتنمية الزراعية بعدة برامج للدعم وتشجيع الاستثمار الزراعي، نلخصها كالتالي:[2]

أولا: خلال الفترة ما بين (1990-1999):

شهدت هذه الفترة الكثير من التطورات المهمة، فعلى الصعيد العالمي قد شهد العالم هيمنة الاتجاه الليبرالي وتفاقم الديون الخارجية الجزائرية جراء أزمة سنة 1986 بحيث كانت تحتل الجزائر الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون، كما كانت فترة صعبة مرت بها الجزائر نتيجة الأزمة التي أوقفت عجلة التنمية بحيث أصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة،[3] ومع صدور دستور سنة 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة على مختلف الأصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية.) غير أن هذا التحول لم يكن سهلا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من

---

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 94-96.

[2] جمال جعفري، سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص4-8.

[3] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلو الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص171.

المدن وحركة واسعة في النزوح الريفي،[1] ومن أبرز الإصلاحات الحكومية في القطاع الزراعي خلال فترة التسعينات:

- منح تعويضات مالية وإعفاءات جبائية للفلاحين المتضررين خلال سنة 1990.
- وضع خطة لبناء ستة سدود في نفس السنة واستصلاح 33.5 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لـ إنجاز20 سد لغرس 60 ألف هكتار.
- انجاز مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- واستصلاح الأراضي الصحراوية ودعم استثمارات تطوير أجهزة الإنتاج والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.
- ترقية المنتجات ذات النوعية الايجابية وسياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.
- إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية.
- حل دواوين التموين وإنشاء الغرف الفلاحية والشروع في برنامج التشغيل الريفي.

لكن على الرغم من الإجراءات والأموال التي أصدرتها الدولة لأجل تنمية وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر، إلا أنها لم تستطع تحقيق ما سعت إليه، ولم تحقق الاكتفاء الذاتي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد خلال هذه الفترة.

ثانيا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000-2009)

بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تنموية هامة لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي وقعت فيها،[2] فكانت هذه السياسة مختلفة عن التي تبنتها من قبل، تجلت معالمها من خلال مدى جدية البرامج الحكومية وذلك لتحقيق أهداف التنمية والنهوض بالقطاع الزراعي والريف، حيث ساهم ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة وفي بعث النشاط الاقتصادي بوادر وملامح انفراج أزمة الركود الاقتصادي التي عانت منها،[3] فاعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2001 برنامج الإنعاش و الذي يقوم على أساس زيادة حجم الإنفاق العمومي الاستثماري والتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.[4]

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي من أهم سياسات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، والتي تقوم على أساس تنشيط الطلب الكلي عن طريق

---

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص64.

[2] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص64.

[3] سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص249.

[4] إيمان بوعكاز، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016، ص216.

الزيادة في الإنفاق لتحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.[1]وقد خصص لهذا البرنامج ملغ مالي قدره 525 مليار دج ووجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتعزيز الخدمات العمومية في مجال الهياكل القاعدية [2]،وتم إعطاء أهمية للقطاع الفلاحي فنجد أنه خصص له ما قيمته 65.4 مليار دج من الاستثمارات تم تجسيدها من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)،[3] بهدف النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحي، ولقد توسع المخطط سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية لكون معناة المناطق الريفية من الحرمان والفقر،[4] ويساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي والحكومة،[5] والذي يعبر هذا المخطط عن إرادة قوية ومؤكدة لترسيخ قيم تحديث القطاع الفلاحي ويحث على إتباع طرق جديدة للتنمية الفلاحية قائمة على مشاركة فعالة للفلاحين والاستعمال الجيد والعقلاني للدعم المقدم من طرف الدولة وتشجيع الاستثمار بغرض الإنعاش الفعلي للقطاع الفلاحي في الجزائر،[6]ويعتبر استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري وجاء تكميلا لمسار الإصلاحات والبرامج التنموية التي بدا العمل بها في التسعينات.[7]يتضمن هذا البرنامج مجموعة من المحاور المترابطة فيما بينها تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المحاور أو المشاريع المتمثلة في دعم تكييف أنظمة الإنتاج، دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع، استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني للتشجير، استصلاح الأراضي بالجنوب. ولأجل تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية تم استخدام أجهزة لذلك، تمثلت فيما يلي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، صندوق مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.[8]

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

---

[1] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص216.

[2] فاتح حركاتي، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص154.

[3] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] مليكة جرمولي، **السياسة الفلاحية في الجزائر والاصلاحات الطارئة عليها _ دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005، ص 106.

[5] فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق"، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2021/03/14، ص 46.

[6] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005، ص259.

[7] شعابنة إيمان، **"مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2017، ص310.

[8] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص136.

يطلق عليه أيضا "المخطط الخماسي الأول" وكان ناتج عن الزيادة المسجلة في مداخيل المحروقات حيث ارتفعت أسعار النفط إلى حدود 39 دولار سنة 2004 ما أدى إلى ارتفاع تراكم احتياطي الصرف إلى 43.1 مليار دينار في نفس السنة، فكانت لدى السلطات الجزائرية نظرة تفاؤلية بخصوص الوضعية المالية المستقبلية فأطلقت برنامجا استثماريا ضخما تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،[1] وقد خصص لقطاع الفلاحة اعتمادا ماليا قدر ب 300 مليار دج في ظل هذا البرنامج ويضم كل من التجهيزات المعلوماتية وتعزيز استحداث مناصب عمل في القطاع الفلاحي وترقية الصادرات الفلاحية وتطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية كالجراد والوقاية منها،[2]وتحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين وتنمية تربية المواشي والدواجن وتحسين محيط المستثمرات الفلاحية،[3] وكان هذا في اطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على وضع الأساس السياسي لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي قد تم إدراجها في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 الذي يبن الإطار القانوني للسنوات الخمس المقبلة (2009-2013) والذي يرتكز على: تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية (حبوب، بقول جافة، حليب..)، حماية مداخيل الفلاحين، تعزيز التشاور مع الأطراف الفاعلة في المجال الزراعي والزراعة الصناعية ويمنح البرنامج سياسة وحيدة لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بطريقة تعاقدية طويلة المدى وتم التوقيع على عقود النجاعة مع كل الولايات سنة 2009 على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة وقسمت العقود على نوعين "عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الاقتصاد الزراعي" ويقوم بـ: دعم النشاطات الفلاحية المباشرة، منح قروض ميسرة ومسح الديون، دعم استخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، توفير البذور والأسمدة وعقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي ويقوم دعم وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وإنشاء ما أطلق عليه "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وتوظيف جيد للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق والتسيير العقلاني لها وتثمين الثروة الغابية وبناء وحدات سكنية وقاعات علاج وتوفير أكثر للكهرباء والماء الصالح للشرب.[4]

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي "البرنامج الخماسي للتنمية" (2010-2015)

والهدف من هذا البرنامج:[5]

- ✓ زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات واسعة الاستهلاك كالقمح والحليب.
- ✓ ضمان تغطية متوسط الحد الأدنى من الاحتياجات.
- ✓ تحديث وإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى القطاع الفلاحي كالري الالي، التسميد، واستخدام البذور وتحسينها.
- ✓ تحديث وتنظيم شبكات تسويق الإنتاج وتوفير المدخلات والخدمات الفلاحي.

---

[1]إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص219.

[2]فاتح حركاتي، مرجع سبق ذكره، ص164.

[3]هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص70.

[4]محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص172.

[5]سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 38.

- ✓ إنشاء أنظمة للجمع والربط ما بين مختلف القطاعات، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار في السوق.
- ✓ تمديد شبكات الري الزراعية إلى 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014.
- ✓ تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في احتياجات تغطية البذور والمشتلات والمواشي.

ويطلق عليه أيضا "المخطط الخماسي الثاني"، حيث تقرر دعم قطاع الفلاحة بإعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال سن قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي، حيث قامت الدولة بإتباع سياستين وهما:

1. سياسة التجديد الفلاحي:

والتي تم فيها القيام بالإجراءات التالية:

- إطلاق برنامج التكثيف الزراعي والتكامل بين قطاعات واسعة من الاستهلاك.
- إنشاء نظام رقابي لاستقرار المعروض من السلع الاستهلاكية وحماية مداخيل المزارعين وحقوق المستهلكين.
- توفير بيئة مناسبة ومن خلال تحديث التمويل الزراعي والتأمين.

2.سياسة التجديد الريفي:

وهي سياسة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإقليمية وبيئية، والتي تتم من خلال الأدوات التالية:

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.
- تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج.[1]

رابعا: نموذج النمو الاقتصادي (2016-2019):

تبنت الجزائر خلال سنة 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو بمثابة خيار لرؤية مستقبلية طويلة المدى بغرض أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة خلال العقد المقبل، وبخصوص قطاع الزراعة فقد وضع له مخطط عمل خاص سمي بمخطط عمل الفلاحة "plan d'action felaha 2019" وتتمثل سياسته فيما يلي: الزراعة والثروة الحيوانية؛ الغابات والأحواض المائية؛ الصيد وتربية الأحياء المائية.

تقوم الركيزة الأولى الخاصة بالزراعة والثروة الحيوانية على تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي، تشجيع الكفاءات في هذا القطاع ودعم ومتابعة أصحاب المشاريع الفلاحية وتحديث المزارع، أما الركيزة الثانية والخاصة بالغابات والأحواض المائية فتقوم على: تطوير وتكثيف الجهود لحماية وتطوير الإنتاج الغابي، في حين تقوم الركيزة الثالثة الخاصة بالصيد وتربية الأحياء المائية على: تعزيز وحماية وحفظ الموارد السمكية، مرافقة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك.

حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى تحقيق: متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%، قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري، بيئة

[1] ميلود وعيل وحسني ششوي، **"الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر"**، مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية، ص13.

التشجير بـ 13%، تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار، الصادرات بـ 1,1 مليار دولار، الوصول إلى 1500000 منصب شغل، حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية في آفاق 2020 وفيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية فتسعى إلى: رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري، تعبئة100 مليون دينار للاستثمار الإنتاجي.[1]

يمكن القول إنه وفي ظل مختلف هذه السياسات الاقتصادية والتي تضمنتها البرامج التنموية نجد أن الدولة قد أعطت مكانة للقطاع الزراعي بتمويل ودعم الاستثمارات فيه.[2]

خامسا: مخطط عمل القطاع الفلاحي 2020-2024 بعد أزمة جائحة (كوفيد-19)

أصبح قطاع الفلاحة الذي يعد قطاعا اقتصاديا واجتماعيا بامتياز، يساهم بأكثر من 12% في الناتج الداخلي الخام، كما يمثل ربع السكان العاملين والمقدر عددهم بأكثر من مليونين منصب دائم، إلى جانب هذا العدد، يشغل القطاع حسبه عدد كبير من الشباب البطال خريجي معاهد التكوين المهني. هذا بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المصغرة في أطار دعم المؤسسات الفلاحية.[3]

يصبو مشروع قانون المالية لـ 2020 إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار خاصة في المناطق الجنوبية. كما يركز على تحقيق الامن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكدا في هذا الصدد بأن الإنتاج الفلاحي أصبح يغطي بشكل شبه كامل الاحتياجات الغذائية للسكان. كما خصص للقطاع الفلاحي 259.6 مليار دج. يتركز هذا المخطط الذي تم مناقشته في سنة 2020 من طرف الدولة في ظل أزمة كورونا (كوفيد-19) على عدة أهداف منها:[4]

- تشجيع الإنتاج الوطني من خلال توفير وسائل الإنتاج وعصرنتها وحماية الإنتاج المحلي عبر تقليص بعض المنتجات.
- حل مشكل الري لاسيما في الهضاب والجنوب مع زيادة المساحات المسقية من خلال استخدام الوسائل العصرية.
- إدماج الإبداع كمفتاح للعصرنة وللتنمية الفلاحية، إقرار سياسة فلاحية، تعزيز وترقية الأعمال الموجهة لسكان الأرياف وكذا المحافظة على التراث الغابي وتثمينه.
- إنشاء "معهد الفلاحة الصحراوية" يكون مقره في الجنوب الجزائري لضمان التكوين والتأطير لهذا النوع من الزراعة، كما شدد على ضرورة تخليص الفلاحة من القيود البيروقراطية.
- الاهتمام بالفلاحة الصحراوية وتربية المواشي، والتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية وتوسيع وتثمين الطاقة الغابية، أين حث على تشجيع بعض القطاعات المولدة للثروة مثل الأشجار المثمرة وإنتاج العسل.

---

[1] Ministère de L'agriculture, du développement rural et de la pèche, **Plan d'action felaha 2019**, réunion sectorielle, 02/06/2016, P03.

[2] حميد باشوش، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص19.

[3] شريف عماري، "خصص 259.6 مليار دج للقطاع الفلاحي في إطار قانون المالية"، تاريخ النشر: 01 أكتوبر 2019، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2022، على الموقع: www.aps.dz>economie>78867-259-6

[4] الفلاحة، الرئيس تبون يدعو لرفع القدرات والمعالجة المستعجلة، بتاريخ: 19 جانفي 2020، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2022، على الموقع: www.aps.dz>economie

- التشديد على ضرورة تخفيض الأسعار حتى تكون المنتجات في متناول المواطن والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي، من خلال حماية وتطهير وضمان التحسين الأمثل للعقار الفلاحي.
- تعزيز نظام تمويل النشاطات الاستراتيجية وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية ورقمنة1 النظام المعلوماتي.

من المقرر أن يفضـــي هذا البرنامج في افاق 2024 إلى رفع الإنتاج وتثمينه الشـــامل وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف في البيئات الهشة الجبلية وكذا السهوب والصحراء وإلى إدماج الصناعات الزراعية واستحداث مناصب شغل.

تصبو مساعي هذا المخطط إلى إحداث تنمية فلاحية وريفية ناجعة ومستدامة وجعلها أداة فعالة لتنويع الاقتصاد وتقليص عجز الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الأساسية، حيث يرتكز على ثلاث محاور، وهي عصـــرنة الفلاحة وتطوير نشـــاطاتها في المناطق الصحراوية والجبلية.[1]

[1]شريف عماري، مرجع سابق الذكر.

خلاصة الفصل:

إن اهتمام الجزائر بالعائدات التي تدر من قطاع المحروقات أدى بها إلى إغفال النظر على القطاعات الأخرى والتي يمكن أن تساهم أيضا في التنمية الاقتصادية، لأن التنمية الاقتصادية تتطلب تنويع الاقتصاد والاهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني والتحرر من قطاع المحروقات كونه قطاع يتمتع بالتقلبات الخارجية، ولكون الجزائر تمتلك أيضا ما يؤهلها لأن تصبح بلدا مكتفيا ذاتيا، فمن خلال القطاع الفلاحي يمكن للجزائر أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، وبالخصوص في ظل وجود أراضي صالحة للزراعة، وأخرى قابلة للاستصلاح، والتوفر على ثروة مائية كبيرة وكذا الإمكانيات البشرية والرأسمالية المتاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى مصدرا للسلع الفلاحية، وبالتالي تصدير هاته المنتجات وترقية صادرات التجارة الخارجية، ويمكن أن يكون هو الاختيار المناسب في الفترة القادمة.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

يعد القطاع الفلاحي الجزائري من أهم القطاعات التي تمون الاقتصاد بمختلف المنتجات والمحاصيل الاستهلاكية والمصنعة، ويعتبر كألية من أليات التنويع الاقتصادي الذي يوفر احتياجات السكان من المواد الاستهلاكية من إنتاج فلاحي محلي، إضافة إلى توفير العملة الصعبة للدولة الناتجة عن التصدير، وقد سطرت الدولة لتحقيق تلك الأهداف سياسات من شأنها العمل على زيادة الإنتاج ورفع معدل الإنتاجية لمختلف المنتجات الفلاحية، وهذا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الفلاحية من جهة، وتدعيم الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، حيث أن الجزائر تتوفر على إمكانيات متعددة ومختلفة تسمح بتحقيق هذه الأهداف، إذ استغل القطاع الفلاحي أحسن استغلال.

ومن هنا رأينا أن نقدم هذا الفصل ونقسمه إلى أربع مباحث تتناول عموميات حول التنمية الفلاحية والتنويع الاقتصادي وأثرها على هذا الأخير، وأخيرا هيكل الصادرات الفلاحية في الجزائر، كالتالي:

- المبحث الأول: التنمية الفلاحية في الجزائر
- المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي
- المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي
- المبحث الرابع: تطور هيكل الصادرات الفلاحية في الجزائر.

المبحث الأول: التنمية الفلاحية في الجزائر

إن للتنمية الفلاحية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية لكل دولة، نظرا لأهمية الفلاحة في نمو وتطور الاقتصاد، وتعتبر الفلاحة مصدرا أساسيا للغذاء وللمواد الأولية وتساهم في امتصاص البطالة، ولا ننسى كذلك قضية الأمن الغذائي، وفي ظل المستجدات الإقليمية والعالمية تصدرت هذه القضية مجال اهتمامات الدولة الجزائرية، ونظرا لهذا الدور الفعال سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها، أهميتها وشروطها، العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي، وأخير مقومات وإمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية، أهدافها

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية

تعددت مفاهيم التنمية الفلاحية لما لها من أهمية للنهوض بالاقتصاد الوطني كالتالي:

تعبر التنمية الفلاحية عن الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له والمعين لتحسين وتطوير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة.[1]

ويعبر عنها في الوقت الحاضر بالمناهج والخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو، أي التوصل إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني، وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.[2]

كما تعني الانتقال والتحول من أساليب الإنتاج البدائية والتقليدية إلى أساليب علمية مستحدثة والتغيير التكنولوجي الذي يستند على نتائج وتوصيات المختبرات والبحث العلمي الفلاحي.

كما عرفت منظمة الأغذية والزراعية التنمية الفلاحية بأنها عملية متكاملة تهدف لضمان توفير الحاجيات الغذائية للأفراد حاضرا ومستقبلا، كما ونوعا، توفر فرص العمل المستدام وزيادة الدخل، المحافظة على الموارد الطبيعية، العمل على حماية القطاع الزراعي، تعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.[3]

وعليه فإنه يمكن تعريف التنمية الفلاحية: "بأنها تنصرف على كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".[4]

تعرف أيضا بأنها: "العملية التي يتم من خلالها إنتاج أقصى ناتج زراعي ممكن، أو هي ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق معها أقصى ناتج زراعي ممكن".

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، العراق، 1969، ص381.

[2] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص341.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التنمية الريفية في المنطقة العربية**، السودان، 2008، ص5-6.

[4] رعد جعفر حسين، **الاقتصاد الزراعي**، محاضرات، كلية قسم تقنيات التربية والمياه بغداد، العراق، 2012، ص4.

يمكن القول إن التنمية الفلاحية هي عملية تطوير الأرض والمجتمعات وحتى الأعمال التجارية، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.[1]

ثانيا: أهداف التنمية الفلاحية:

ويمكن إجمال أهداف التنمية الفلاحية فيما يلي:[2]

- ✓ زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يساهم في الدخل الوطني الإجمالي، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- ✓ التنوع في المنتجات الفلاحية حسب المناطق والظروف.
- ✓ التصنيع الفلاحي وتشغيل الأيدي العاطلة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، وتوفير مناصب شغل.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة دائمة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجية.
- ✓ التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحدثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.
- ✓ رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي.
- ✓ الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف.
- ✓ تحقيق ظاهرة التخصص الفلاحي حسب الظروف الطبيعية على مستوى المناطق الفلاحية المختلفة.
- ✓ التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الفلاحي لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية الزراعية.
- ✓ تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الفلاحي وتوظيف كافة عناصر الإنتاج الزراعي في خدمة هذه البرامج.
- ✓ السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الفلاحي وصولا لتحقيق تنمية اقتصادية زراعية بهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

---

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في كوبن هاكن، الدانمارك، 2008، ص 105.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- ✓ تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الفلاحية وشروطها

أولا: أهمية التنمية الفلاحية

تكمن أهمية تحقيق التنمية الفلاحية في كونها تمثل المحور المهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال النتائج التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة في الأتي:[1]

-توفير العدد المناسب من السلع الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي.

- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريفي والحضري.

-توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية.

- الحد من الهجرة نحو المدن.

- الحفاظ على عادات وتقاليد القرية بتنفيذ المشاريع التنموية التي تدفعهم للاستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض.[2]

- المساهمة في الناتج القومي.

- تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات المالية من الإنتاج الزراعي.

- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي والزراعي.[3]

-الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء.

- الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال.

- تقنين استخدام المدخرات الفلاحية لضمان إنتاج غذائي صحي وآمن.

- رفع الحالة المعيشية لفقراء الريف خلال فترة قصيرة.[4]

-زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان.

-رفع مستوى المعيشة.

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال العمل على انتاج أكبر قدر من الناتج المادي.

-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وتطوير الوحدات في مختلف الفروع الفلاحية.

-تحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد المتاحة من موارد طبيعية ويد عاملة وتكنولوجيا.

-زيادة الصادرات والحد من الواردات، وخلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.

-توفير مناصب شغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتمكنوا من الحصول على مداخيل تغطي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

---

[1]محمد علي داهش، زكي يونس، **اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ضبي، 2004.

[2]بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، **الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق"، جامعة أدرار، الجزائر، 2021/03/14، ص34.

[3]بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4]بلقاسم ميموني، محمد السعيد بودربالة، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

-العدالة الاجتماعية أي التوزيع العادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج.[1]

ثانيا: شروط التنمية الفلاحية

لإنجاز وإنجاح عملية التنمية الفلاحية وفق البرامج التنموية ذات الكفاءة العالية، ينبغي أخذ الشروط الاتية في الحسبان:[2]

-ينبغي أن تبنى العلاقة الإنتاجية بين المستثمرين أو المسيرين الفلاحين والقوى العاملة الفلاحية على أساس الأخذ والعطاء، الحق والواجب، حتى لا يحدث أي اختلال يؤدي إلى التخلي أو البعد عن هذا القطاع الحيوي.

-إن استقرار الوضع السياسي شرط مهم لإحداث تنمية اقتصادية فلاحية سليمة، وبالتالي تنمية اقتصادية شاملة.

- استخدام عناصر الإنتاج الفلاحي من أرض وعمل ورأس مال وإدارة أو تنظيم بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج فلاحي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية.

-التسويق الجيد ويتم هذا بوجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية، وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات.

- وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الفلاحية مثل توفر المؤسسات التمويلية والتسويقية والجهات الإرشادية وغير ذلك من المؤسسات أو الجهات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التكميلية.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[3]

1.يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الضرورية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث بإمكانه أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا يتطلب فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة، إضافة إلى الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها أثر كبير على الإنتاج الفلاحي.[4]

2.ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

---

[1]خيرة بن قطيب، الويزة قويدر، **مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015)**، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد 01، جامعة المدية، 2020، ص 46.

[2]رشيد مالكي، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة _ حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 64-65.

[3]مجيد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992

[4]سارة مسعودي، محمد الأمين مصطفاوي، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطورها وتحسين مردوديتها**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج البويرة، ماي 2021، ص77.

_الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
_الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.
3.ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية وذلك لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.
4.العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

المطلب الرابع: مقومات وإمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر وذلك نظرا لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية للبلاد، نلخصها فيما يلي:[1]

1-المقومات الطبيعية: تقع الجزائر في شمال الفارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب الكبير، تتربع على مساحة تقدر بـ 741 381 2 كلم مربع، تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي وعربي والعاشر عالميا، يمتد ساحلها على مسافة تفوق 1200 كلم وتعتبر المقومات الطبيعية العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

أ.الأقاليم: تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي وهي:
-إقليم الساحل والذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية والخلجان.
-إقليم التل ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الوديان الوفيرة الموجودة بها.
-إقليم الصحراء ويشكل أكبر مساحة في الأراضي الجزائرية حيث يحتل حوالي 80% من إجمالي المساحة، وتقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها معظم الواحات.

ب. المناخ: وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:
-مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في شهر أوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة ويكون الجو حارا ورطبا.
-مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.

[1]وداد طالبي، **دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2020/12/31، ص565-566.

-مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار في شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا أكثر من 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الشتاء[1].

ج. المياه: تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور ونمو القطاع الفلاحي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية والمستغلة في الري الفلاحي، والجدير بالذكر أن الظروف المناخية تلعب دورا هاما في تحديد حجم هذه الأراضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة وهي منتظمة وغير موزعة بشكل متساوي وتقدر إمكانيات المياه الطبيعية في البلاد بـ 19 مليار متر مكعب في السنة، لكن الطلب شهد مضاعفات في السنوات الأخيرة حيث يتجاوز حاليا أكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة ومن المتوقع أن يصل إلى الحد الأقصى لإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050، وتعتبر الفلاحة في الجزائر المستهلك الأساسي للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60% من مجموع حجم المياه سنة 2019، والجدير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، تنقسم الموارد المائية إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ الموارد المائية المطرية: تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر بـ 197 مليار متر مكعب بمعدل تساقط سنوي يقدر بـ 82 ملم، وهو معدل ضعيف.
- ✓ الموارد المائية السطحية تتمثل في الوديان والأنهار والتي تعتبر قليلة في الجزائر تقدر بـ 13.5 مليار متر مكعب سنويا، ورغم قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22% والجزء الباقي يصب في البحار والشطوط.
- ✓ الموارد المائية الجوفية: حجم المياه الجوفية 33 مليار متر مكعب، واحتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر بـ 60 مليار متر مكعب، لكن استغلالها ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار وكذا ضعف تجديدها إذ لا يتجاوز 0.6 مليار متر مكعب في السنة.

نلاحظ أن الدولة الجزائرية حاولت اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تدارك مشكل المياه من خلال رفع حجم المياه المعبئة بإنشاء السدود والحواجز المائية حيث تم إنشاء 98 سد و19 في طور الإنجاز ومنه قدرت المياه القابلة للتعبئة بـ 13.7 مليار متر مكعب.

2-الدعم المالي والتقني:

من أجل النهوض بقطاع الفلاحة والسعي المتواصل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع.

إذ يعتبر توفير الموارد المالية من مقومات التنمية الفلاحية، حيث تقدم مختلف القطاعات مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسييرها لذلك تخصص الدولة الجزائرية في ميزانيتها سنويا غلاف مالي لقطاع الفلاحة يحدد حسب الاحتياجات، كما أن للقطاع الخاص "مستثمرين وفلاحين" دور في زيادة رؤوس الأموال.

---

[1] عيسى مرزاقة، **دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر**، صفحة الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في لتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 2012، ص8.

ويعد الجانب التقني من العوامل الرئيسية التي أدت إلى توسيع الإنتاج، لذلك أصبحت الجزائر في حالة ماسة مكننة القطاع، وهذا ما نلاحظه في التطور المستمر في عدد العتاد الزراعي.

3-التكوين الفلاحي:

يعتبر التكوين عامل مهم في رفع الإنتاجية وتطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي، حيث قامت الجزائر بإنشاء 13 مركز لتكوين الأعوان التقنيين و11 معهد لتكوين التقنيين و4 معاهد لتكوين التقنيين السامين في الزراعة. وإنشاء 31 مخبر للبحث الزراعي في الحجم المتوسط و68 محطة للبحث والتجارب تتمركز أغلبها في المناطق الشمالية.

لكن رغم هذه الإمكانيات لا يزال البحث لم يصل للمستوى المطلوب في المجال الزراعي وربما يرجع لضعف تحديد الأهداف وغياب الأولويات وضعف عدد المسجلين فيه.

4-المساحة المزروعة:

حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية الصادر عن المنظمة العربية للتجارة الزراعية لسنة 2019 فإن نسبة المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية للجزائر تقدر بـ 3.62 بالمائة، أما نسبة المساحة المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر تقدر بـ 19.53 بالمائة.[1] حيث تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة استراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة بـ 42.4 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر بـ 741 381 2، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في:[2]

-المنطقة الساحلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

-المنطقة الداخلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتضم كل من البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف.

-المنطقة السهبية: والتي تتربع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي: أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والأغواط.

---

[1] **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي بالدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، 2018-2019.

[2] دهينة مجدولين، **استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 55.

-المنطقة الصحراوية: والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر بـ 0.218 مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي: ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف وإليزي.

5-الموارد البشرية:

باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون عامل خلال الفترة(1980-2009)، وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون عامل خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى، وقدرت الزيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93 بالمائة.[1] حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما أدى إلى وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال منخفض ولم يشهد تطورا ملحوظا بعد حيث بلغت حجم العمالة الفلاحية سنة 1990 بـ 90500 عامل لترتفع إلى 252.5 ألف عامل سنة 2000 وهذا يعود إلى تنفيذ العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية التطبيق وبالرغم من زيادة عدد العمال إلا أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغت 20.63% سنة 2000 في حين أنها كانت تقدر بـ 21.13% سنة 1990 وهذا يعود للظروف الأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة إلى جانب نزوح العديد من المواطنين إلى المدن والرغبة في العمل في المصانع، وتواصل نسبة حجم القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية والمقدرة بـ 23.47% سنة 2008 حيث بلغ عدد العمالة الزراعية 23584 عامل إلا أنه عدد العمالة الزراعية شهدت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2000، في حين أنها تبدأ في التزايد من جديد في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير الامتيازات، الإمكانيات والتسهيلات للفلاحين، حيث سجل سنة 2012 حجم عمالة مقدرة بـ 247650 عامل إلا أن هذه الزيادة لا تزال ضئيلة على مر السنوات فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية إلى نسبة العمالة الإجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الأخيرة[2] وهذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن الرغبة في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه إلى قطاع الصناعة، التجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى.

إلا أن نسبة العاملين في السنوات الأخيرة أصبحت في تناقص، مثلت سنة 2019 نسبة قدرها 9% من إجمالي المشتغلين،[3] وهذا راجع إلى كثرة النزوح من الأرياف على المدن، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من القوى العاملة المستخدمة فعليا تتكون من عمال يشتغلون بصفة غير دائمة أي مؤقتة.

---

[1] زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي**، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: التنمية المستدامة في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي23-24نوفمبر 2014، ص10.

[2] الديوان الوطني للمعطيات، http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2022/05/23.

[3] بيانات البنك الدولي على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.Zs، تاريخ الاطلاع: 2022/05/23.

6-الموارد النباتية والحيوانية:

_**الموارد النباتية:** يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة.[1]

_**الموارد الحيوانية:** تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين، بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال.[2]

[1] ربيع بوعريوة، **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس، 24-25 ماي 2017.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

لقد أخذ التنويع الاقتصادي بعدا واسعا عند الباحثين والأكاديميين في دراساتهم المتعددة، وتطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تتشكل أغلب صادراتها من مواد باطنية طاقوية تتحدد أسعارها حسب السوق العالمية والمعرضة لمخاطر نضوبها أو انهيار أسعارها، وسنتناول في هذا الفصل مفهوم التنويع الاقتصادي أسبابه ودوافعه، أهميته وأهدافه، محفزات التنويع الاقتصادي، خصائصه وأنماطه وأخيرا محددات التنويع الاقتصادي واليات تحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي، أسبابه ودوافعه

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي "Economic Diversity" يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، أي أنه عملية تغيير هيكلي في البنية الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية، بهدف تنويع مصادر الدخل.[1]

هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على مورد واحد، وبالتالي فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

كما يعرف أيضا على أنه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرد على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.[2]

التنويع بصفة عامة هو تقليل الاعتماد على مورد واحد والانتقال إلى الاعتماد على القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، أي بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[3]

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه الانتقال إلى هيكل للإنتاج الوطني أكثر تنوعا، بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وإرساء أسس النمو المستدام.[4]

هو تهيئة اقتصاد حديث تتوفر له كل أسباب البقاء خارج نطاق النفط ويحافظ على مستوى دخل عال نسبيا بعد نهاية عصر النفط.[5]

---

[1] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 30، العدد 24مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 31-12-2013، ص 8، متاح على الموقع، تم الاطلاع يوم: 12 ماي 2022، الساعة: 15:05.
https://www.iasj.net/iasj/download/5410e08d388f3d71

[2] حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016/10/22، ص 01.

[3] عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 31، 2014، ص57.

[4] La Banque mondiale, **Diversification économique : les leçons de l'expérience, panorama de l'aide pour le commerce 2019**, diversification et autonomisation économiques- OCDE, OMC 2020, P 150.

[5] مهدي سهر غيلان، **دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 05، العدد 02، 2007، ص 34.

يقصد به تنمية قطاع غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، كما يقصد به تقليص دور القطاع العام وتطوير دور القطاع الخاص، أو هو تهيئة اقتصاد حديث تتوفر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط.[1]

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.[2]

عموما يعرف التنويع الاقتصادي بالعملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها، فمن خلال ما تقدم يتضح أن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف بشكل أساسي لتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر رئيسي لتلك الإيرادات، بمعنى أن التنويع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد.

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي دون القطاعات الأخرى، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية كالنفط لتمويل الموازنة العامة.[3]

ثانيا: أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي

يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب والدوافع التالية:[4]

-**تخفيف المخاطر:** إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا.

-**تحقيق النمو الاقتصادي واستخدامه:** إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج roner، حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو، واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات هي أيضا مهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي.

-**استنزاف الموارد الطبيعية:** نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي يعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض الموارد بأنواع أخرى من رأس المال وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد.[5]

---

[1] Attaran Mohsen, **Industrial diversity and economic performance in US areas**, The Annals of Regional Science, 1986, vol.20, no 2, p.44-54.

[2] مؤشرات التنويع الاقتصادي، متاح على الموقع: http://en.wikipedia.org/wiki/Diversity_index ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/25.

[3] أحمد ضيف، أحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة البويرة، 2018، ص 22.

[4] نبيلة نوي، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(1)، ص181-182.

[5] عقون سارة، نوفل سمايلي، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2021، ص15.

-**تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتميز اقتصادها بمستوى ضعيف من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.[1]

-**زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-**توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

-**تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

-**توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

-**زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع اخر، كما يساهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

كما تهدف سياسة التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين.[2]

كما أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها في خمسة اعتبارات أساسية:[3]

-اتجاهات معدلات التبادل التجاري.

-عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية.

-استنزاف الموارد المعدنية.

-وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع.

-الحد من مخاطر المحفظة.[4]

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه

---

[1]أحمد ضيف وأحمد عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]نفس المرجع السابق، ص 22-23.

[3]رفيقة صباغ، **التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04/العدد 01، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020، ص 70.

[4]موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص138.

أن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا كان موردا ريعيا يكلف إنتاجه جهود وتكاليف استخراجه فقط، كالنفط مثلا ما يجعل الاقتصاد غير مستقر وعرضة للتقلبات والمخاطر خاصة عند انخفاض الطلب العالمي عليه، ومن ثم تدهور أسعاره. لذا تلجأ الدول النفطية لسياسة تنويع الموارد من أجل تفادي المخاطر الاقتصادية المحتملة.[1]

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

وتكمن أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي:[2]

1-التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، وتخفيض قيمة الصادرات بشكل خاص، لأنها تقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى التي تتميز بوفورات الحجم مع القطاعات الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعزز التجارة الخارجية والتحرر من الاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات وعلى مصدر واحد للدخل.

2.يمارس التنويع دور اقتصادي مهم في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية.

3.خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج الإجمالي.

4.تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدل النمو من خلال استغلال الموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد، بهدف زيادة الناتج عن طريق تنويع الهيكل الإنتاجي، والذي سيؤدي إلى خلق مزيد من فرص التشغيل وتعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة إيراداته المالية، الأمر الذي يرفع من القوة الشرائية للعملة المحلية ويقلل من الاختلالات السعرية.

5.يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظرا لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة المحلية من خلال إقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة.

6.زيادة تحقيق المكاسب التجارية.

7.تحقيق أعلى معدلات الإنتاج.

8.بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، وتحقيق تنمية متوازنة.

9.خلق اقتصاديات تنافسية تسمح بالاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي،[3] من خلال تعزيز الأجنبي في النشاط الاقتصادي، وتعزيز دور النشاط الخاص.

---

[1]نصر حميداتو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية 2000-2016**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، التخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص144-145.

[2]مروة خضير سلمان، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص 16-17.

[3]ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، 2008، ص 26.

10.ترسيخ العلاقات التشابكية فيما بين القطاعات الإنتاجية والتي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
11.يجعل الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية وزيادة تحقيق المكاسب التجارية وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي والتكامل الإقليمي.
12.التقليل من الاعتماد شبه الكامل على إيرادات قطاع المحروقات الذي يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية.[1]
13.تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة اقليما واجتماعيا.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول النامية، إلا أن حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي:[2]

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية.
-فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
-تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
-تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة.
-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
-الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.
-ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية.
-الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجار الخارجية والحفاظ عليها.
-تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.
-الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها.
-إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
-إيلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
-العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية الشاملة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي.[3]

---

[1]عبير محمد جاسم وسهيلة عبد الزهرة، **التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 57، 2019، ص 233.

[2]خالد الخطيب وريمة بصري، **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة -الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص 11.

[3]محمد مسعودي، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018، ص228.

-توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.[1]
-تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية او انخفاضها (مورد غير متجدد).
-زيادة أثر السحب "L'effet d'entrainement" على مستوى القطاعات الأخرى.[2]
فالغرض من التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الاعتماد على البترول والغاز وعائداتهما في دفع عجلة تنمية الاقتصاد، واستحداث بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمن مصادر عائدات متعدد ودائمة، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص.[3]
وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة:[4]

- ✓ استقرار النمو الاقتصادي.
- ✓ توسيع قاعدة الإيرادات.
- ✓ رفع القيمة المضافة للقطاعات.

المطلب الثالث: محفزات التنويع الاقتصادي، خصائصه وأنماطه

أولا: محفزات التنويع الاقتصادي (العوامل المؤثرة في تحفيز التنويع الاقتصادي)

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحفيز التنويع الاقتصادي، ولقد قام البنك الدولي بمراجعة العديد منها في عدة دراسات، وصنفها في أربعة فئات تضم الإصلاحات الاقتصادية والعوامل الهيكلية، متغيرات الاقتصاد الكلي والموارد الطبيعية، كما قامت دراسة حديثة شملت 212 شركة من شركات التصدير بتصنيف هاته المحفزات إلى نوعين هما:

1- المحفزات الداخلية وتشتمل على اتفاقيات التصدير ومستوى خبرات الافراد وهيكل الموارد البشرية.
2- المحفزات الخارجية والتي تتضمن المنافسة الشديدة والمسافة التي تفصل الشركات المصدرة عن الأسواق.[5]

ومن النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات التطبيقية التي قامت بتحليل محفزات التنويع الاقتصادي:[6]

---

[1] إسماعيل صاري، بوضياف مختار، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 10، 2019، ص 398.

[2] ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] سارة عقون ونوفل سمايلي، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، جامعة العربي التبسي _ تبسة، الجزائر، 2021، ص14.

[4] ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، حزيران (يونيو)، بيروت، 2002، ص8.

[5] نصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 147-149.

[6] أحمد عدنان وأنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018، ص61.

1/-الإصلاحات الاقتصادية:
-التخلص من المعوقات التجارية بين الدول والتي تلعب دورا في دعم المنافسة والاستثمار وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل. ويمثل تحرير التجارة وصولا مفتوحا للأسواق بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهناك العديد من الأثار الإيجابية للوصول المفتوح إلى السوق في العامل الكلي للإنتاجية، الأمر الذي يزيد من عدد الشركات القادرة على التصدير بالإضافة إلى زيادة تنوع الصادرات.
-الوصول إلى التمويل الذي يقاس بحصة الائتمان المحلي إلى حصة ائتمان القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
2/-متغيرات الاقتصاد الكلي:
-القطاع الخاص الذي يلعب معظم الدول المتقدمة دورا هاما في التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وقد توصل (HERTOG 2013)[1] في دراسة بعنوان "القطاع الخاص والإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي" إلى أن مساهمات القطاع الخاص للتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في دول مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير مما تم التخطيط له في هذه الدول مقارنة مع الدول الأخرى ذات التركيبة الاقتصادية المتشابهة.
-الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يؤثر في مختلف القطاعات وتختلف درجة التأثير من قطاع إلى اخر.
3/-العوامل الهيكلية: وتتضمن عدد السكان في الدولة ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات فيها، إذ يزداد التنوع بزيادة السكان حيث يكون بمقدور الشركات المحلية الوصول إلى أسواق كبيرة والاستفادة من وفورات الحجم. وتسمح الموارد البشرية للشركات بتغيير نمطها التخصصي من تصنيع السلع الأولية إلى السلع القائمة على المعرفة. كما تزيد المؤسسات الاقتصادية من ثقة شركات الاعمال وتتيح الفرص لأنشطة جديدة من خلال توفير البيئة الاستثمارية الصديقة.
4/-الموارد الطبيعية حيث يمكن النظر إليها بوصفها نعمة أم نقمة تبعا لعدة عوامل تتضمن جودة النظام المؤسسي والمالي وممارسات الحوكمة الجيدة.

ثانيا: خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[2]
1-التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية.
2-التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية.
3-التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة.[3]

ثالثا: أنماط التنويع الاقتصادي

---

[1] Hertog Stephan, The private sector and reform in the Gulf Cooperation Council. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, from http://eprints.lse.ac.uk/54398/1/Hertog_2013.pdf

[2] سليمة طبايبية، الهادي لرباع، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس _ سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008، متوفر على الموقع http://eco.univ-setif.dz/seminars/ddurable/31.pdf.

[3] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار-العراق، 2014، ص 446.

يوجد أشكال مختلفة للتنويع إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي، تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع التجارة الخارجية، كالتالي:[1]

_تنويع النشاط الانتاجي: يتمثل هذا النوع بشكل خاص عند تحقيق تغيير في بنية الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاد القائم على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير _المنتجات الأولية، ويشمل التنويع على مستوى المؤسسة الاقتصادية، والتنويع على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة.

_التنويع التجاري: يرتبط هذا النمط من أنماط التنويع الاقتصادي بالدخل الفردي.

_تنويع القطاعات التنافسية: الاقتصادات الأكثر تنوعا، هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، والنتيجة تحكمها سعر المنتج وأسعار السلع البديلة له.

_تنويع الأصول: تقسيم أصول الدولة إلى أصول طبيعية، منتجة وغير الملموسة.[2]

_تنويع الإنتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية: يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك يتنوع إنتاجها، بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في المعدات والطاقة الإنتاجية للمؤسسة بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق متناقص الطلب أو تتوقع تناقصه.

_تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي: يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات.[3]

_تنويع على مستوى التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وكذا طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها.

المطلب الرابع: محددات التنويع الاقتصادي وأليات تحقيقه

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي، نجد:[4]

1.التدخل الحكومي: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية

---

[1]إسماعيل صاري، **التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، أوت 2019، ص 898.

[2]أسامة نجوم، تقرير البنك الدولي 2014: **التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو اسيوية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص4.

[3]محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، 2016، ص 638.

[4]بللعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2017-2018، ص 25.

النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل تكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الانفاق العام بتنويع مصادر الدخل، دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية.[1]

ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه.

2.القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شركات قوية مع القطاع الخاص.

3.الموارد الطبيعية: من بين العوامل التي تقود التنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن أن تنشأ من الموارد المستخرجة.

4.القدرات المؤسساتية والموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق عنصران أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية.[2]

ثانيا: أليات ومتطلبات تحقيق التنويع الاقتصادي

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي،[3] ومن بين تلك الآليات ما يلي:[4]

---

[1]عبد العزيز عبدوس، **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادين العدد 06، ديسمبر 2016، ص 110.

[2]أنظر:

-United Nations, **Economic Diversification in Africa : A Review of selected Countries**, op.cit., p 18-23.

-United Nations, **The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**, op.cit., p 08-12.

[3]أسماء بللعما، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

[4]الشارف بن عطية سفيان، **حاكمي بوحفص، التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2017)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5426-2602، العدد 1040-2170، الجزائر، 12-12-2018، ص 324.

1.إعادة الاعتبار لدور للدولة: بإطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما من خلال إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات النمو والتنمية.

2.الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: العمل على ترسيخ نظام اقتصادي قائم على أساس التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتظهر أهمية الشراكة بين القطاعين في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.[1]

3.الاستثمار الأجنبي المباشر: فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم وزيادة الأرباح مع تقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي.

4.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصاداتها.[2]

5.التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.[3]

كما تحتاج عملية التنويع مجموعة من المتطلبات التي تعتبر ركيزة ضرورية لتحقيقها نوجزها في التالي:[4]

- ✓ الاهتمام بالموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري.

---

[1] رشيد فرهاد، **المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا**، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، 10 ماي 2013، ص68-69.

[2] لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق، **تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، يومي 25-26 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 04-05.

[3] لعفاف لومايزية، **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 62، 2017، ص 23، مجلة إلكترونية متوفرة على الموقع: http://search.elmarefa.net
تم الاطلاع يوم 12 ماي 2022، الساعة: 15:22.

[4] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **"التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 02، العدد 31، 2014، ص 77-78.

- ✓ تعزيز ريادة الاعمال بالسعي إلى إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعزيز بيئة الاعمال.
- ✓ توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي.
- ✓ توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.
- ✓ تنسيق وإصلاح عمل السياسات المالية.
- ✓ إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات.
- ✓ الاستثمار في البنى التحتية.

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يعد القطاع الفلاحي من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في النهوض والتنويع في اقتصادها، باعتبار أن هذا القطاع له تأثير على القطاعات الأخرى، وقد تبينت لنا الوضعية الحرجة التي بات يعيشها الاقتصاد الجزائري، ضرورة التحرك والبحث عن بديل يعول عليه في تنويع والنهوض بالاقتصاد الوطني، ولذلك ارتأينا أن نتناول في هذا المبحث دور القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي والذي قسم بدوره إلى عدة مطالب شملت دور التنمية الفلاحية في الاقتصاد الوطني وكذا التجارة الخارجية.

المطلب الأول: دور التنمية الفلاحية في الاقتصاد الوطني

إن هدف الفلاحة كما قلنا سابقا مد الانسان بالمواد الغذائية، وتوفير الخامات النباتية والحيوانية للمصانع، وتتميز الفلاحة بأنها حرفة عالمة وواسعة الانتشار الجغرافي، ويمكن الاستدلال على أهمية القطاع الفلاحي بعدة معايير مثل عدد العاملين فيه، كمية الإنتاج منه، ومدى مساهمته في التجارة الخارجية وفي تنمية الاقتصاد الوطني، لهذا كان دوما من أهم أولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.[1]

1.مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى خرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والاهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر تؤدي الفلاحة دورا رئيسيا وجوهريا في بناء الاقتصاد عبر مساهمتها الواسعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس تطور أداء الاقتصاد الوطني، وتحسن الأداء الاقتصادي، والتي توضح النمو الاقتصادي الوطني، ويمكن من خلال بيانات الجدول التالي تتبع تطور الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الخام للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (02): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة (2000-2019) بالأسعار الجارية (مليار دج)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الفلاحة	النسبة من الناتج الخام
2012	16208.7	1421.7	8.8
2013	16643.8	1640	9.9
2014	17205.1	1771.5	10.3
2015	16712.7	1935.1	11.6
2016	17514.6	2140.3	12.2
2017	18575.8	2219.2	11.9
2018	20259	2427	12
2019	15148.4	1803.7	11.8

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات بنك الجزائر

[1] علي عبابة، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه لطور الثالث، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، 60-63.

الشكل رقم (01): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالجزائر للفترة (2012-2019) بالأسعار الجارية (مليار دج)

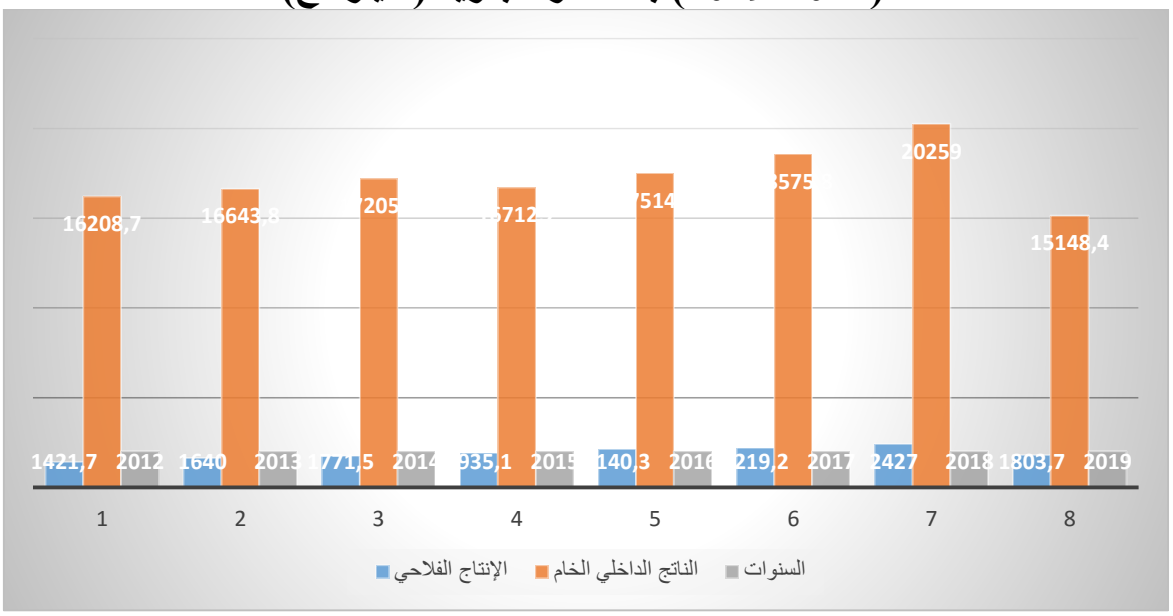

المصدر: من إعداد الطالبة بصيغة Excelبناء على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (02): نسبة الإنتاج الفلاحي من الناتج الداخلي الخام

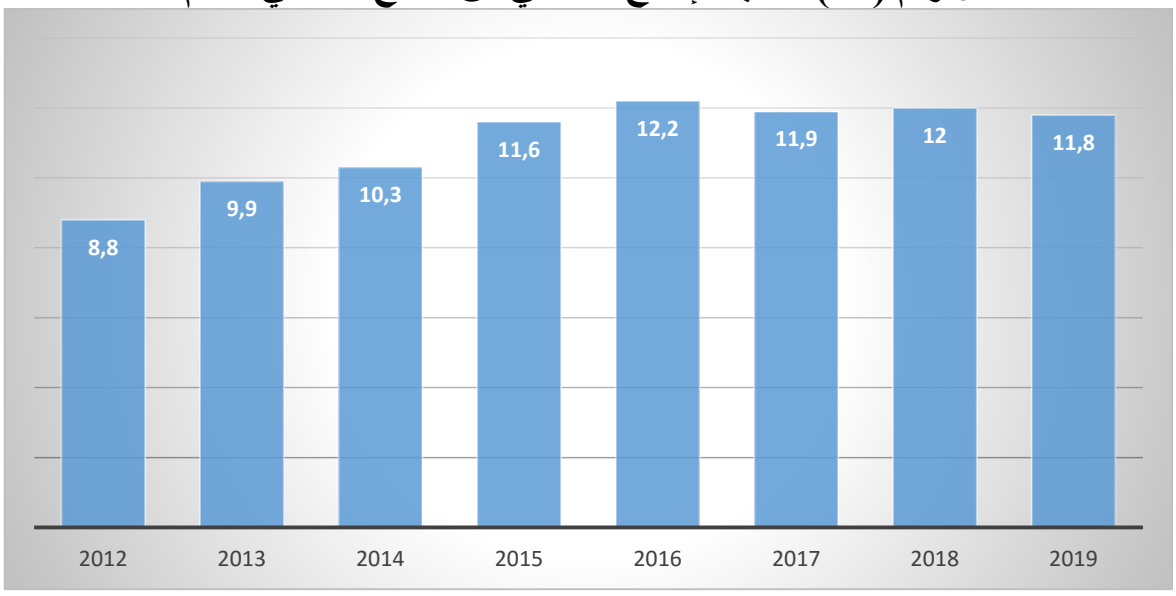

المصدر: من إعداد الطالبة بصيغة Excelبناء على معطيات الجدول السابق

فتشير بيانات الجدول (01) أن الناتج الفلاحي قد عرف نموا ملحوظا خلال الفترة المدروسة، فمن حوالي 1421.7 مليار دج سنة 2012 ليبلغ أعلى قيمة في سنة 2018 حيث وصل إلى 2427 مليار دج، وبذلك فقد شهدت معدلات نمو الناتج الفلاحي بشقيه النباتي والزراعي تذبذبات مرتفعة، بلغ اعلاها عام 2018 حوالي 12%، وأدناها سنة 2012 إذ تزايد الناتج الفلاحي بـ 1005.3 مليار دج عن الناتج الفلاحي لسنة 2012، ليتراجع سنة 2019 حيث بلغ 1803.7 مليار دج.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي فتتراوح ما بين 8.8% كأدنى معدل سجل عام 2012 و12.2% أعلى معدل سجل سنة 2016، حيث نلاحظ أن مساهمة

القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا من سنة 2012 إلى سنة 2018، ولإظهار ذلك يمكن دراسة تطور القيمة المضافة في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال تحليل الجدول الاتي:

الجدول رقم (03): نسبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة

السنوات	نسبة القيمة المضافة
2012	7.20
2013	8.20
2014	2.50
2015	6
2016	1.80
2017	1
2018	5
2019	2.3

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معطيات البنك الدولي

نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة عرفت تذبذبا سنتي 2012 و2013، إذ قدرت سنة 2012 بـ 7.2 ثم ارتفعت سنة 2013، حيث بلغت 8.2، لتعود إلى التذبذب سنتي 2014 و2015، ثم شهدت انخفاضا محسوسا ومتذبذبا إلى غاية سنة 2019.

2.مساهمة القطاع الفلاحي في استحداث مناصب عمل

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي خاصة في انتشار ظاهرة البطالة إحدى اهم انشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.[1]وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	حجم اليد العاملة الكلية "بالآلاف"	اليد العاملة في الفلاحة "بالآلاف"	نسبة اليد العاملة من اليد العاملة الكلية
2000	5726	873	15.25
2001	6229	1312	21.06
2002	6653	1328	19.96
2003	6684	1412	21.13
2004	7798	1617	20.74
2005	8044	1380	17.16
2006	8869	1606	18.14
2007	8594	1170	13.61
2008	9146	1252	13.69

[1]حميد قروحي وزكية معزوز، **دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل في الجزائر**، ملتقى دولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، 2014، ص 59.

2009	9472	1242	13.11
2010	9735	1136	11.67
2011	9599	1034	10.77
2012	10170	912	897
2013	10788	1141	10.58
2014	10239	899	8.78
2015	10594	917	8.66
2016	10845	865	7.98
2017	10858	1102	10.15
2018	11048	1146	10.28
2019	11156	1100	9.86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

زكريا جرفي وموسى رحماني، أثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة قياسية للفترة 2000-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 11، الجزائر، جوان 2019، ص 265.

الشكل رقم (03): تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2019)

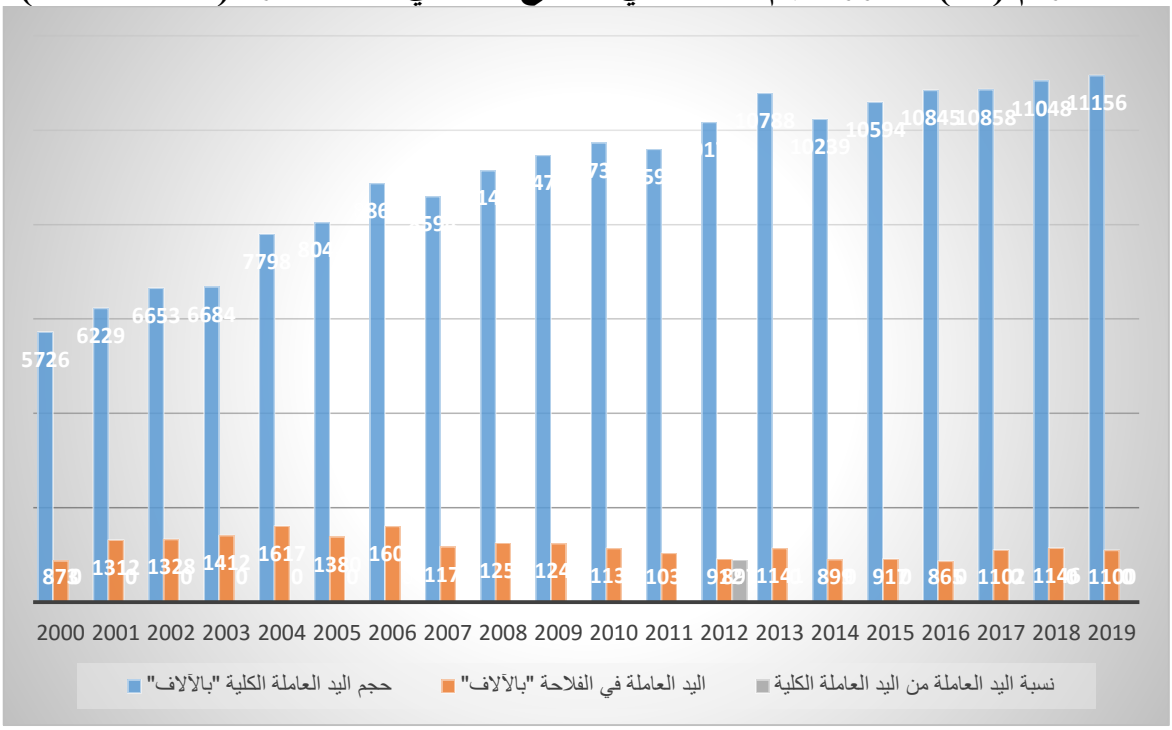

المصدر: من إعداد الطالبة بصيغة Excelبناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة 2000-2019 تراوح بين 873 ألف عامل و1100 مليون ومئة ألف عامل، أي نسبة اليد العاملة في قطاع الفلاحة ما بين 7.98% و21.13% من اليد العاملة الكلية، أي أن اليد العاملة في القطاع الفلاحي منخفضة بالنسبة لليد العاملة الكلية.

ومنه يمكن القول إن القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار حيث أنه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي

تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع ومنه يمكن القول إن هناك عمالة ثابتة تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل، بينما باقي العمال هم عمال موسميين فقط.

وكذلك يرجع انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة بسبب هجرة قوة العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح أدى إلى الهجرة الريفية نحو المدن وهذا من أجل تحسين أوضاعهم المادية وزيادة دخولهم.

3.ترقية النشاطات الفلاحية على ضوء مخرجات ندوة الإنعاش الاقتصادي (أوت 2020)

شكلت ترقية الاستثمارات في الصناعات التحولية وسلاسل توزيع المنتجات الفلاحية وأرضياتها الفلاحية اللوجستية، من أجل تثمين الفوائض:[1]

- ✓ إنشاء حوافز ملائمة ومناسبة فيما يخص التمويل والعقار الفلاحي والصناعي والحوافز الضريبية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.
- ✓ تشجيع الفلاحين على الاستثمار الجماعي فيما يخص الصناعات التحويلية ومنصات الخدمات اللوجستية الفلاحية.
- ✓ تحسين حوكمة الأراضي الفلاحية العمومية واعتماد تقنيات إنتاجية فعالة.
- ✓ تطوير تقنيات الري وزيادة الأراضي الفلاحية المروية، والحفاظ على الإمكانيات المائية للبلد.
- ✓ تعزيز انتاج ونشر الابتكارات التقنية المناسبة لمختلف أنواع المستثمرات الفلاحية.
- ✓ تحسين تنظيم مهنة الزراعة وتحريرها من القيود البيروقراطية.
- ✓ تحسين القدرات المالية والبشرية لوزارة الفلاحة من أجل إعداد سياسات فلاحية تلائم متطلبات البلد.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية

1.الصادرات:

باستعراض تطور قيمة الصادرات الفلاحية، يتضح أنها متذبذبة بين الزيادة والنقصان، وتراوحت بين حد أدنى بلغ قدره 1524 مليون دج سنة 2000، وحد أقصى بلغ قدرة 8519.7 مليون دج لسنة 2017، وبمتوسط سنوي بلغ 3392.5 مليون دج لنفس الفترة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية للجزائر ضئيلة جدا ولم تتجاوز نسبتها 1%، وهذا رغم الزيادة في قيمتها ويرجع هذا إلى زيادة الصادرات من القطاعات الأخرى بنسب كبيرة جدا وخاصة الصادرات من المحروقات، وفيما يلي نستعرض أهم التطورات التي مست قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)، مع إظهار الأهمية النسبية للصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الجزائرية.[2]

الجدول رقم (05): تطور الصادرات الزراعية الجزائرية للفترة (2000-2017)
(القيمة مليون دينار جزائري)

[1] وداد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص570.
[2] علي عبابة، مرجع سبق ذكره، 146.

السنوات	الصادرات الزراعية	معدل النمو بالنسبة لسنة 2000	نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية
2000	1524.00	-	0.09
2001	1776.00	16.53	0.12
2002	1597.60	4.82	0.11
2003	1771.90	16.26	0.09
2004	2600.00	70.60	0.11
2005	2325.90	52.61	0.07
2006	2475.00	62.40	0.06
2007	2876.70	88.75	0.07
2008	2621.40	72.00	0.05
2009	2919.50	91.56	0.09
2010	2490.80	63.43	0.06
2011	2721.70	78.58	0.05
2012	3719.70	144.07	0.07
2013	4981.90	226.89	0.10
2014	4571.40	199.96	0.09
2015	5519.20	262.15	0.16
2016	6053.20	297.19	0.18
2017	8519.70	459.04	0.22

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائية التجارة الخارجية، أعداد مختلفة من الموقع: WWW.ONS.COM

الشكل رقم (04): نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية

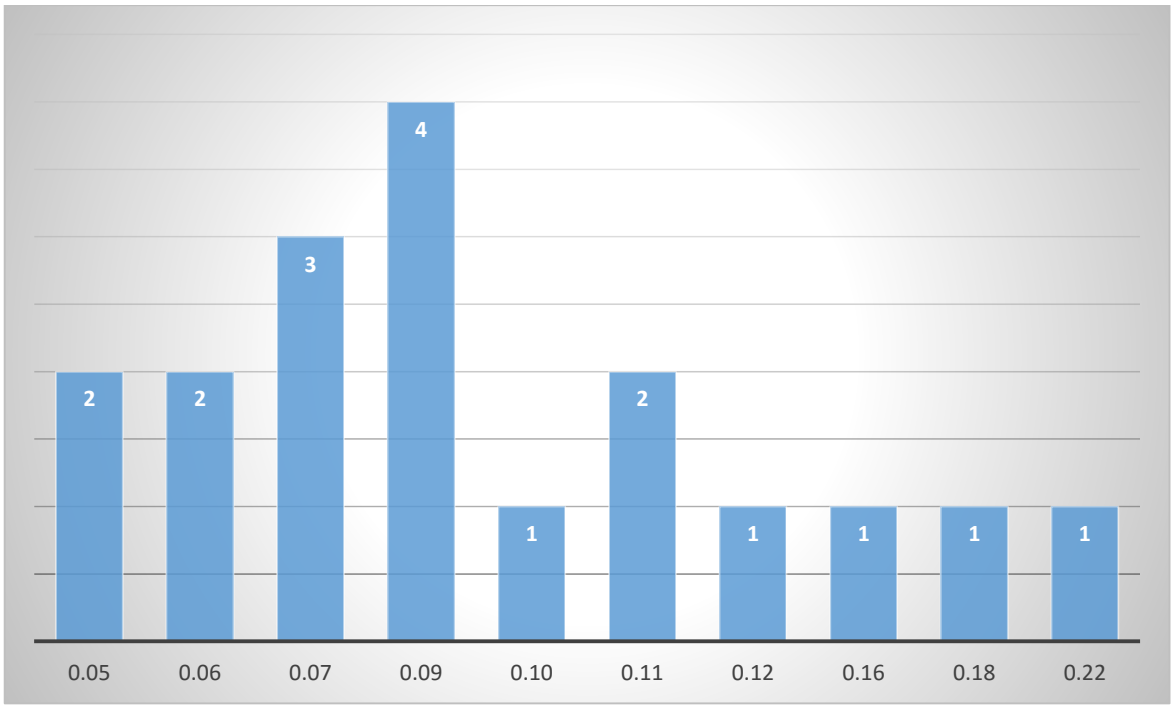

المصدر: من إعداد الطالبة بصيغة Excelبناء على معطيات الجدول السابق

ومنه يمكن القول إن الثروة النفطية التي تزخر بها الجزائر كانت على حد ما عائقا أمام تنمية الصادرات خارج المحروقات وأولها الصادرات الزراعية، بحكم أن الجزائر بلد زراعي، وبالتالي وجب على الدولة العمل أكثر لتحسين الإنتاج الموجه للتصدير وتنويعه لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية.

ثانيا: التوزيع السلعي للصادرات الزراعية

تعتمد الصادرات الزراعية الجزائرية بشكل أساسي على سلع الفائض، وهي السلع التي يزيد الإنتاج المحلي منها عن الاحتياجات المحلية، وهذه السلع تشكل الهيكل التصديري الزراعي الجزائري خلال حقبة طويلة من الزمن، وتتمثل في التمور، السكر، البطاطس، الخضر والأسماك وبعض السلع الزراعية الأخرى.

الجدول رقم (06): أهم السلع الجزائرية المصدرة (الوزن: ألف طن، القيمة: مليون دينار جزائري)

السنوات / السلع	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكر والحلويات	218	17387	19524	16441	21855	18490	15091	25634	25337
الأسمدة الطبيعية	3959	/	/	11856	7665	7730	9571	7870	6118
الأسمدة الصناعية	184	/	/	726	2228	25159	42126	49045	36288
الجلود	1199	/	/	1881	2067	2250	1721	1242	1582
اللحوم	56	2	23	3	3	19	16	12	41
الأسماك	987	445	478	445	481	599	645	771	1038
الحليب ومشتقاته	140	82	75	175	387	327	261	45	81
التمور	1568	1685	1849	2032	2369	3089	3485	4111	5811

الزيوت والشحوم	328	704	872	883	277	35	117	1368	1496
النبيذ والمشروبات	1348	2130	2048	2517	2738	1322	1021	804	1525
الثمار الزيتية	98	292	261	367	422	487	667	490	858

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية من التمور قد تصدرت قائمة المنتجات الزراعية النباتية طيلة الفترة المدروسة، حيث بلغت حوالي 5811 مليون دج سنة 2017، مقابل حوالي 1568 مليون دج سنة 2007، وبالرغم من هذا التطور إلا أنها لم تعرف الاستقرار وسجلت قيم متباينة ومتذبذبة، حيث سجلت ما قيمته 1039 مليون دج سنة 2009 ثم شهدت ارتفاعا معتبرا بعد سنة 2010 استمر إلى غاية 2017، بينما بلغت قيمة الصادرات من الزيوت والشحوم سنة 2007 ما يقارب 328 مليون دج، و1496 مليون دج سنة 2017.

كما نلاحظ ارتفاع حجم وقيمة الصادرات الجزائرية من الثمار والبذور الزيتية زيادة كبيرة حيث بلغت نحو 98 مليون دج سنة 2007 و858 مليون دج سنة 2017، وأيضا السكر حيث ارتفع حجم صادراته من 217 مليون دج سنة 2007 لتصل إلى 21855 مليون دج سنة 2013 ثم إلى نحو 25337 مليون دج سنة 2017، أما حجم الصادرات من الأسمدة الطبيعية فقد ارتفع هو الاخر من 3959 مليون دج سنة 2007 ليصل إلى حوالي 6118 مليون دج سنة 2017، مسجلة أعلى قيمة سنة 2012 بحوالي 11855 مليون دج، أما الجلود واللحوم فقد سجلت حوالي 1199 مليون دج و 56 مليون دج على الترتيب وهذا سنة 2007، لتصل قيمة صادرتها إلى 1582 مليون دج و41 مليون دج وهذا سنة 2017، حيث عرفت الجلود انخفاضا ملحوظا خلال الفترة المدروسة في حجم صادراتها، أما صادرات اللحوم فقد عرفت قيمها تذبذبات من سنة لأخرى، بينما النبيذ والمشروبات فهي الأخرى ارتفعت من نحو 1347.9 مليون دج سنة 2007 لتصل إلى 2737 مليون دج سنة 2013 ثن انخفضت لتصل نحو 1525 مليون دج سنة 2017، وإلى جانب هذه المنتوجات تقوم الجزائر بتصدير الثروة السمكية وهي متنوعة، حيث تتكون من القشريات والرخويات، وتصدر طازجة ومجمدة أو مجففة، كما تصدر أسماكا حية، وعرف تصدير الأسماك انخفاضا من نحو 987 مليون دج سنة 2007 إلى 1038 مليون دج سنة 2017، وهذا نتيجة انخفاض الكمية المصدرة حيث ارتفعت ارتفاعا طفيفا من نحو 2687 ألف طن سنة 2007 إلى 3 مليون طن سنة 2015.

2.الواردات:

باستعراض تطور قيمة الواردات الزراعية، يتضح أنها عرفت نموا مستمرا، وتراوحت بين حد أدنى بلغ قدره 102648.40 مليون دينار جزائري سنة 2001، وحد أقصى بلغ قدره 421943 مليون دج لسنة 2017، وبمتوسط سنوي بلغ 183246.55 مليون دج لنفس الفترة.

من الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاعا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى فسجلت 110311.60 مليون دج سنة 2000، لتعرف ارتفاعا مستمرا وصل إلى 473621.70 مليون دج سنة 2015، وهو ما يمثل نسبة نمو 329.35% مقارنة بسنة

2000، وهذا النمو راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا، فحسب تقرير البنك الدولي، أن أسعار الأغذية ارتفعت بنسبة 83% خلال الفترة 2002-2005، وأن أسعار القمح ارتفعت لوحدها بـ 120%.

كما نلاحظ أن نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الصادرات الكلية للجزائر تتراوح بين 7.4% و15.98%، وهذا رغم الزيادة في قيمتها ويرجع هذا إلى زيادة الصادرات من القطاعات الأخرى بنسب كبيرة جدا وخاصة الصادرات من المحروقات.

الجدول رقم (07): تطور الواردات الزراعية الجزائرية للفترة (2000-2017)

السنوات	الواردات الزراعية	معدل النمو بالنسبة لسنة 2000	نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية
2000	110311.60	-	15.98
2001	102648.40	-6.95	13.40
2002	149133.10	35.19	15.58
2003	136196.60	23.47	13.00
2004	154946.10	40.46	11.79
2005	158011.00	43.24	10.58
2006	155563.20	41.02	9.98
2007	189312.80	71.62	9.88
2008	328326.50	197.64	12.77
2009	242701.20	120.01	8.50
2010	223071.20	102.22	7.41
2011	403731.00	265.99	11.73
2012	346195.60	213.83	8.86
2013	368661.20	234.20	8.44
2014	401724.70	354.17	8.51
2015	473621.70	329.35	9.12
2016	42650.70	286.77	8.28
2017	421943.90	282.50	8.26

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة من الموقع:WWW.ONS.COM

الهيكل السلعي للواردات الزراعية:

إن السلع الزراعية التي تستوردها الجزائر تتمثل أساسا في (الحبوب، الحليب، السكر، الزيوت، القهوة، الشاي وأغذية الأنعام)، وأن 75% من فاتورة الاستيراد تتمثل في الحبوب والحليب،[1] بالإضافة إلى الفواكه والخضر الطازجة والجافة، الأجبان واللحوم بأنواعها بما

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص42.

فيها المجمدة، الأسماك المجمدة والعسل، ويضاف لهذه المنتوجات كميات كبيرة من الذرة والصوجا.

لقد بلغت قيمة الواردات الجزائرية من الحبوب (القمح اللين، الصلب والأرز) سنة 2002 ما يقارب 6095 ألف طن أي ما قيمته 77567.9 مليون دج، وقد انخفضت هذه الكميات إلى نحو 4703 ألف طم سنة 2007 بينما عرفت قيمتها ارتفاعا حيث حققت ما قيمته 91065 مليون دج، ووصلت الكميات المستوردة حبوب الجزائر لسنة 2015 نحو 8618 ألف طن بما قيمته 246848 مليون دج، يلي هذه السلع كذلك الحبوب المحصلة للأعلاف الحيوانية حيث لا تقل أهمية من حيث تكوين الواردات الزراعية الجزائرية، حيث بلغت 2486.3 ألف طن بقيمة 24371.8 مليون دج سنة 2002، لتعرف تطورا ملحوظا من حيث الكمية والقيمة لتصل إلى نحو 5211.5 ألف طن بقيمة 105639.7 مليون دج.

الجدول رقم (08): التوزيع السلعي للواردات الزراعية (الوزن: مليون طن، القيمة: مليون دج)

السنوات / السلع	2002		2007		2010		2013		2014		2015	
	الوزن	القيم	لوزن	القيم	الوزن	القيم	الوزن	القيم	الوزن	القيم	الوزن	القيم
حيوانات حية	1	695	1	1	2400	7577	36	15015	30	14105	23	10557
النباتات الحية	5	811	1	316	1	416	2	740	3	1224	2	1223
حبوب محصلة للأعلاف الحيوانية	2486	24372	2348	37008	2793	47710	3754	83671	4863	95166	5211	105640
الأعلاف الحيوانية	460	8884	679	15704	992	32110	1305	61616	1498	72829	1487	69207
الخشب	756	18433	928	37609	1242	42005	1544	64376	1689	75225	1598	72523
العتاد الفلاحي	21	8965	10	4062	19	11782	71	34896	90	44909	102	56002
اللحوم	18	2809	65	9816	57	12559	68	20141	80	24757	69	26045
الأسماك	9	519	7	536	17	2316	23	5798	34	8990	32	8458
الحليب ومشتقاته والبيض والعسل	270	38869	294	73793	299	73846	307	99820	425	164705	407	117449
الخضر	191	6970	326	12668	239	15722	309	27902	233	22022	276	28644
الفواكه	291	7257	288	8359	375	16633	481	33616	525	39914	471	44526
القهوة والشاي ومشتقاتها	127	6577	137	16447	147	17878	158	29712	163	30446	168	37934
الحبوب	6095	77568	4703	91065	5327	97422	6423	176043	7534	198476	8619	246849
الشحوم والزيوت	545	22018	617	33921	704	49787	906	76499	867	65959	904	71999
السكر والحلويات	1038	21349	1217	29717	1243	41338	1831	74997	1945	73366	1948	75458
التبغ	16	2407	19	8913	29	18130	25	27406	22	30199	25	41405

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

كما زادت واردات الحليب ومشتقاته والبيض والعسل، إذ بلغت في سنة 2002 ما قيمته 38869.5 مليون دج لما يقارب 270 ألف طن لتصل سنة 2005 إلى نحو 287.1 ألف

طن بما قيمته 58909 مليون دج، ثم عرفت نوعا من عدم الاستقرار، إذ انخفضت الكميات المستوردة إلى نحو 296.4 ألف طن سنة 2008 صاحبها انخفاض في فاتورة الاستيراد إذ بلغت 83543 مليون دج، ثم عرفت ارتفاعا مستمرا لتصل سنة 2015 إلى 406.7 ألف طن بما قيمته 117448 مليون دج، ولعل هذا الارتفاع في قيمة واردات الحليب ومشتقاته صاحبه ارتفاع في الكميات المستوردة وترجع إلى زيادة الاستهلاك عن الإنتاج، وإنشاء مصانع لإنتاج الحليب التي من شأنها الاعتماد على المواد الأولية التي تستورد، وكذلك بالنسبة إلى واردات الزيوت والدهون إذ تطورت من 544.5 ألف طن بما يقارب 22018 مليون دج سنة 2002 إلى نحو 805.9 ألف طن بقيمة 76498.9 مليون دج لسنة 2012، ثم عرفت الكمية المستوردة سنة 2013 لتصل إلى 906 ألف طن لكن فاتورتها انخفضت إلى 76498 مليون دج، ثم عرفت انخفاضا في الكمية صاحبه انخفاض في القيمة حيث وصلت سنة 2015 إلى نحو 903 ألف طن مع قيمة 71999 مليون دج.

أما فيما يخص الواردات من مادة السكر فتطورت من 1038 ألف طن بقيمة 21349.5 مليون دج سنة 2002 إلى نحو 1948.5 ألف طن بقيمة 75458 مليون دج سنة 2015، أما الواردات من القهوة والشاي ومشتقاتهما فقد بلغت سنة 2002 كمياتها 126.7 ألف طن بقيمة 6577.3 مليون دج وذلك بنسبة مساهمة في حجم الواردات الزراعية تقدر بـ 2.38%، وقد عرف حجم هذه الواردات تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض ليصل سنة 2015 نحو 168.21 ألف طن بقيمة 37934.4 مليون دج كأعلى قيمة.

كما تتضمن تركيبة الواردات الجزائرية عددا أخر من السلع الزراعية ولكنها ذات أهمية محدودة نسبيا مقارنة بالسلع السابق ذكرها، ومنها الخضر والفواكه إذ بلغت هذه السلع أعلى قيمة لها سنة 2015 بما يقارب 276.15 ألف طن و471.25 ألف طن حيث بلغت قيمها 28643.7 و44525.8 مليون دج على التوالي، ثم تأتي اللحوم بجميع أصنافها الحمراء والبيضاء، والتي وصلت أعلى نسبة لها في تركيبة الواردات الزراعية 4.85% سنة 2005 بقيمة 16163 مليون دج، وقد عرفت قيمة هذه الواردات أقصاها سنة 2015 بنحو 26045 مليون دج، ثم الأسماك والتي بلغت أعلى نسبة لها 0.81% من حجم الواردات الزراعية وهذا سنة 2014 وذلك بما يقارب 28.6 ألف طن بمقابل قيمته 8457.8 مليون دج، ثم التبغ الذي حقق أعلى نسبة مساهمة سنة 2010 بـ 3.6% من حجم الواردات الزراعية والتي تشكل نسبة بسيطة، حيث حققت ما يقارب 28.6 ألف طن بقيمة 18130.04 مليون دج، والتي وصلت أعلى مستوى سنة 2015 بحوالي 24.9 ألف طن وذلك بقيمة 41404.9 مليون دج، إضافة إلى وجود الأعلاف الحيوانية والحيوانات الحية والنباتات والخشب والعتاد الفلاحي وغيرها.

المبحث الرابع: تطور هيكل الصادرات الفلاحية في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها المساهمة في دعم الأمن الغذائي والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية وطبيعية، ولكن الواقع يعبر عن عكس ذلك، حيث يعاني هذا الأخير صعوبات تحول دون تطويره من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي التوجه نحو تصدير الفائض من المنتجات الفلاحية نحو الأسواق الخارجية.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر

يعتبر الميزان التجاري مقياسا لحجم المبادلات التجارية الخارجية، حيث يقوم بقياس القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات لجميع السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويكون الميزان التجاري إما موجبا ويعرف بالفائض التجاري وغما سالبا ويعرف بالعجز التجاري، حيث في الأول تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات وتكون في الثاني قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، ويعد الميزان التجاري الزراعي أحد مكونات الميزان التجاري الكلي حيث يقوم بقياس قيمة الصادرات والواردات من السلع الزراعية، وعلى هذا الأساس والأهمية الميزان التجاري الزراعي في الجزائر أردنا إبراز الوضعية النسبية لتطور التجارة الخارجية الفلاحية للتجارة الخارجية الكلية.

1.الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلاحية لإجمالي التجارة الخارجية

باستعراض تطور قيمة التجارة الخارجية الفلاحية خلال الفترة 2000-2017، يتضح أنها تراوحت بين حد أدنى قدره 1524 مليون دج سنة 2000، وحد أقصى بلغ قدره 8519.7 مليون دج سنة 2017، مسجلة بذلك معدل نمو قدره 262% مقارنة بسنة 2000، وبمتوسط سنوي بلغ قدره 2598.28 دج، كما نلاحظ في الجول أسفله أن متوسط الأهمية النسبية للتجارة الزراعية في التجارة الكلية بلغ خلال فترة الدراسة نحو 4.76%، وتراوحت هذه الأهمية بين حد أدنى بلغ نحو 2.85% في سنة 2006، وحد أقصى بلغ نحو 6.13% خلال سنة 2002، وقد يرجع هذا الانخفاض النسبي على نقص الفائض الزراعي المتاح للتصدير، أو الفائض عن الاستهلاك المحلي فضلا عن انخفاض درجة الجودة وعدم المطابقة لمواصفات الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات الكلية، ويتبين كذلك من بيانات الجدول أن الأهمية النسبية لقيمة التجارة الزراعية إلى إجمالي قيمة التجارة الكلية تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

الجدول رقم (09): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية في الجزائر للتجارة الكلية للفترة (2000-2017)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	التجارة الزراعية	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	التجارة الخارجية	نسبة التجارة الزراعية من التجارة الكلية
2000	1524.00	110311.60	111835.60	2347641.30	690425.70	2347641.30	4.76
2001	1776.00	102648.40	104424.40	2246198.20	765862.40	2246198.20	4.65
2002	1597.60	149133.10	150730.70	2458231.70	957039.80	2458231.70	6.13
2003	1771.90	136196.60	137968.50	2949494.90	1047441.40	2949494.90	4.68

4.31	3651847.60	1314399.80	3651847.60	157546.10	154946.10	2600.00	2004
3.26	4915193.10	1493644.80	4915196.10	160336.90	158011.00	2325.90	2005
2.85	5537541.70	1558540.80	5537541.70	158038.20	155563.20	2475.00	2006
3.13	6130992.20	1916829.10	6130992.20	192189.50	189312.80	2876.70	2007
4.32	7667053.10	2572033.40	7667053.10	330947.90	328326.50	2621.40	2008
3.96	6202441.30	2854805.30	6202441.30	245620.70	242701.20	2919.50	2009
3.07	7345395.00	3011807.60	7345395.00	225562.00	223071.20	2490.80	2010
4.61	8816632.90	3442501.60	8816632.90	406452.70	403731.00	2721.70	2011
3.65	9594441.30	3907071.90	9594441.30	349915.30	346195.60	3719.70	2012
3.90	9585648.20	4368548.40	9585648.20	373643.10	368661.20	4981.90	2013
4.22	9637306.50	4719708.30	9637306.50	406296.10	401724.70	4571.40	2014
5.52	8675297.00	5193460.00	8675297.00	479140.90	473621.700	5519.20	2015
4.80	8432493.20	5154776.80	3277716.40	432703.90	426650.70	6053.20	2016
5.40	9039593.20	511297.60	3928295.60	430463.60	421943.90	8519.70	2017
4.76	4393522.13	1800998.91	4393522.13	185844.83	183246.55	2598.28	المتوسط

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة من الموقع: WWW.ONS.COM

الميزان التجاري الزراعي:

بدراسة تطور قيمة الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2017، يتضح أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 468102.50- مليون دج (عجز) سنة 2017، وحد أقصى بلغ نحو 100872.40- مليون دج (عجز) لسنة 2001، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 180648.27- مليون دج (عجز)، كما نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري للسلع الزراعية سجل عجزا مستمرا، نظرا للفارق الكبير بين قيمة الصادرات الزراعية وفاتورة الواردات الزراعية، حيث أن نمو الصادرات وتزايد الافراد في الوطن لم يكن مسايرا لنمو الواردات التي عرفت تطورا من سنة لأخرى، وهذا سبب عجز الإنتاج الوطني لتلبية الاحتياجات الوطنية لأغلب المنتجات الزراعية، رغم نمو الإنتاج الوطني بنسب كبيرة لبعض المنتجات الزراعية كالمنتجات الحيوانية، إلا أن باقي المنتجات الزراعية الأخرى وخاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، سجلت تذبذبات في الإنتاج وكانت بالقدر غير الكافي لتغطية الطلب الوطني وهو ما أدى إلى التوجه للاستيراد، وهو ما جعل فاتورة الواردات الزراعية للجزائر في تزايد مستمر.

الجدول رقم (10): تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري للفترة (2000-2017)

(القيمة: مليون دينار جزائري)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
2000	1524.00	110311.60	-108787.60
2001	1776.00	102648.40	-100872.40
2002	1597.60	149133.10	-147535.50
2003	1771.90	136196.60	-134424.70
2004	2600.00	154946.10	-152346.10
2005	2325.90	158011.00	-155685.10
2006	2475.00	155563.20	-153088.20
2007	2876.70	189312.80	-186436.10

2008	2621.40	328326.50	-325705.10
2009	2919.50	242701.20	-239781.70
2010	2490.80	223071.20	-220580.40
2011	2721.70	403731.00	-401009.30
2012	3719.70	346195.60	-342475.90
2013	4981.90	368661.20	-363679.30
2014	4571.40	401724.70	-397153.30
2015	5519.20	473621.70	-468102.50
2016	6053.20	426650.70	-420597.50
2017	8519.70	421943.90	-413424.20
المتوسط	3392.53	266263.92	-262871.38

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة من الموقع: WWW.ONS.COM

إن الجزائر تمر بأزمة غذائية وذلك نتيجة للأداء الضعيف الذي يعرفه القطاع الزراعي، سواء من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث الميزان التجاري الزراعي الذي عانى قيم سالبة في جميع السنوات، بالإضافة إلى عدم قدرة الصادرات الزراعية على تغطية الواردات الزراعية المتزايدة كما لاحظنا، مما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية.

فتعد الجزائر من بين الدول العربية التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية، التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي بنسبة تفوق 1.5% سنويا، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق 4%سنويا[1]، وانعكس ذلك على الواردات الغذائية مما جعلها تتزايد سنة بعد أخرى.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات تنمية الصادرات الفلاحية في الجزائر

أن توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة أولى مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، على سبيل المثال:[2]

أولا: معوقات خاصة بالإنتاج:

1.المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات في المجال الزراعي.[3]وتبقى مشكلة العقار الفلاحي قائمة، لاسيما أن المؤسسات المالية أصبحت مجبرة على تقديم القروض بضمانات

---

[1]فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[2]عز الدين سمير، **دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص160.

[3]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة 18، الجزائر، جويلية 2001، ص31.

مادية، أثر ذلك على تمويل العمليات الإنتاجية، مما يدفع بعض المنتجين إلى اللجوء إلى أعمال غير رسمية منها التأجير أو التنازل عنها.[1]

2.مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية حيث تعتمد الفلاحة بشكل أساسي على الموارد الطبيعية من أراضي خصبة ومناخ ملائم، ووجود مياه كافية لري المحاصيل الزراعية، لذلك فأي نقص في هذه الموارد يؤثر بالسلب على حجم الإنتاج.

وتتمثل المعوقات المتعلقة بالموارد الطبيعية فيما يلي:[2]

-التقليص العمدي للأراضي من طرف الانسان وهي تشمل أعمال التحريف والتبوير والبناء على الأراضي الزراعية، مما يؤدي على فقدان مساحات زراعية خصبة وذات جودة.

-مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الأرض إذ تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعي، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة عطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي[3]، بل غنها تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود.

-مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الفلاحية: تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر من عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما وكيفا، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية.

-مشاكل ومعوقات تتعلق بالتقلبات المناخية وقلة الموارد المائية: تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة، بالإضافة إلى الاستعمال غير الكفء للمياه، كما أن التقلبات المناخية وموجات الحر الشديدة تؤثر في الإنتاج الزراعي، فقد تفقد الدولة كل منتجاتها المبرمجة في حال الجفاف أو حتى الفيضانات، وبالنتيجة سيتأثر مستوى الإنتاج ويؤثر بدوره على مستوى الأمن الغذائي.

-مشاكل ومعوقات تكنولوجية: تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي، الإنساني أو الحيواني، ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي من الكثير من المدخلات الحديثة كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي.[4]

-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية: حيث نجد مشكلة الفائض في القوى العاملة في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، كما يعتبر هذا القطاع غير مغري مما يؤدي إلى الإقبال الضعيف عليه، ويرجع هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي يقدمها القطاع الزراعي.[5] أما بالنسبة للمشاكل والمعوقات

---

[1]محمد رجراج، **السياسة الاقتصادية وحتمية الأداء المميز في القطاع الفلاحي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس، 2005، ص21.

[2]سمير عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص161.

[3]جامعة الدول العربية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينات**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، مصر، 2000، ص 172.

[4]فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي _ حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ص298.

[5]فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

التنظيمية والمادية فنذكر منها مشاكل التسيير الإداري للزراعة، مشكلة ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الزراعة.

ثانيا: معوقات متعلقة بالتصدير

1.المشاكل التسويقية للقطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي بصفة عامة من العديد من المشكلات التسويقية في السوقين المحلي والعالمي تتمثل فيما يلي:[1]

-صغر المساحات المزروعة من المحاصيل مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التسويقية.

-عشوائية وتذبذب الإنتاج بسبب اعتماد معظم الزراعة على الامطار مما يؤدي إلى تذبذب كمية السلع الفلاحية المصدرة من سنة لأخرى.

-اتباع سياسة تصنيع ما يجود به التجار والوسطاء دون إبرام العقود مع المنتجين أنفسهم وفق سياسة مستقرة.

-عدم توفر التمويل اللازم لدى المزارعين مع الارتفاع النسبي لتكاليف التسويق خاصة في المناطق المستصلحة والبعيدة عن الأسواق.

-عدم توافر المعلومات والإحصاءات التسويقية عن الكميات المطلوبة والمتداولة بالمناطق المختلفة.

2.مشاكل تكنولوجية: والتي تتمثل في:[2]

- ✓ نقص الاستثمار في البحوث والتطوير.
- ✓ عدم الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ نقص التكوين في الإطارات المؤهلة في مجال تصدير المنتجات الزراعية.
- ✓ عدم وجود قاعدة معلومات رقمية متطورة.
- ✓ عدم الاعتماد أو اللجوء إلى استعمال البرامج الالكترونية والتكنولوجية الحديثة في مجال الإدارة التصديرية.
- ✓ وجود فجوة رقمية كبيرة في مجال التصدير الإلكتروني.
- ✓ نقص رقمنة الإجراءات الإدارية للعمليات التصديرية في مجال القطاع الزراعي.

3.تحديات التنافسية التصديرية: تعتبر المنافسة الشرسة من أهم الصعوبات التي يمكن مواجهتها عند الولوج إلى أسواق التصدير، وهذا بسبب:[3]

- ✓ عدم تطبيق معايير المواصفات الدولية فيما يخص المنتجات الزراعية.
- ✓ عدم وجود ميزة تنافسية للسلع الزراعية الموجهة للتصدير.
- ✓ عدم وجود دراسات متخصصة في أذواق المستهلكين في الأسواق الدولية.

---

[1] علاء الدين قادري، دريش زهرة، **اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية وأثارها المستقبلية على الاقتصاد الوطني (دراسة اقتصادية وتحليلية)**، الملتقى الدولي الرابع، القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3، 25/24 ماي 2.17، ص 9.

[2] حسان بخيت، **تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية – الواقع والمتطلبات 2000-2008**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 120-122.

[3] عز الدين سمير، مرجع سلق ذكره، ص 170.

-التحديات الإدارية في التصدير: وتتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ نقص المهارات الإدارية اللازمة.
- ✓ نقص التخطيط السليم والناجح لعملية التصدير.
- ✓ نقص التنبؤات بالطلب العالمي.
- ✓ نقص الرقابة لربط التنفيذ بالمخططات.

4.العراقيل اللوجستية: ونذكر منها بعض المشاكل على مستوى الموانئ والمطارات:[2]

-المطارات: من العوائق التي يمكن مواجهتها على مستوى المطارات عند التصدير ما يلي:

- ✓ غياب منصة مجهزة بالتخزين المبرد.
- ✓ مراكز الشحن غير مناسبة لتصدير المنتجات الفلاحية وغير مجهزة بمرافق خاصة، فهي مستعملة بكثرة لتصدير واستيراد السلع غير القابلة للتلف.

-الموانئ: تتميز الموانئ الجزائرية ببنى تحتية قديمة، فمن العوائق التي يواجهها المصدرين:

- ✓ عدم ضمان الشركة الوطنية للنقل البحري لبعض الوجهات الخارجية مما يجبر المتعاملين الاقتصاديين اللجوء إلى ناقلين أجانب لنقل بضائعهم بتكاليف باهضة.
- ✓ نقص إعلام المصدرين عن وجود مؤسسات عمومية وخاصة المتخصصة في ميدان شحن البضائع من داخل الوطن نحو ميناء التحميل.

المطلب الثالث: الصادرات خارج قطاع المحروقات

لقد عملت الجزائر مباشرة بعد الأزمة العالمية لسنة 1986 وفي نهاية الثمانينات على وضع أول برنامج للتصدير خارج المحروقات بهدف إدارة التوازن لميزانها التجاري على المدى المتوسط حتى يحقق فائض مستديم على المدى الطويل.

تكرست هذه السياسة الجديدة بصورة واضحة مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية ورفع احتكار الدولة على التجارة الخارجية وتحرير الصرف المتعلق بدفع العمليات التجارية الخارجية الذي انبثقت عنه العديد من التسهيلات التي تسمح مباشرة بالخوض والدخول في مجال المبادلات التجارية خاصة في مجال التصدير خارج المحروقات، فيتم السماح لكل شخص طبيعي أو معنوي يكتسب صفة التاجر وممارسة نشاطه في مجال التجارة الخارجية سواء دخل بصفة منتجا أو تاجرا للجملة أو للتجزئة أو أية مؤسسة أخرى.

وحتى تتم عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات تم إنشاء أجهزة وهياكل مختصة مكلفة لمتابعة هذه السياسة، تقوم باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل التي تحقق الترقية مع وضع إجراءات لابد من اتباعها حتى تتم عملية تنفيذ هذه السياسة.[3]

---

[1]فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية، اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 109-110.

[2]إلهام أيت عمر بن عجال، **اليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات _ واقع وافاق**، دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017، ص 306-307.

[3]ليندة بالحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص221-222.

إن أزمة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل 1986 هي التي حتمت على الدول ومن بينها الجزائر التوجه الحتمي نحو إيجاد بديل للمحروقات وهو ما اصطلح عليه بالصادرات خارج المحروقات متمثلة في تصدير منتوجات فلاحية وصناعية وخدمية، حيث وصلت أسعار المحروقات إلى ما دون 10 دولار للبرميل، بينما في وقت سابق كانت تفوق 35 دولار للبرميل.

ومع حلول 1988 والذي يشكل بداية ظهور الإصلاحات الاقتصادية والتي تركز على التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني والتوجه نحو اقتصاد السوق، كل هذا أكد صراحة التوجه نحو اقتحام الأسواق الخارجية، ومن أجل هذا الهدف فإن الدولة قد سنت قوانين وتشريعات عديدة تمثلت في الإطار التحفيزي للصادرات خارج المحروقات والذي يركز على مسائل متعددة نكر منها:[1]

1.هيمنة الدولة على التجارة الخارجية والمرونة التي منحت لقطاع التجار الخارجية خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13-02-1991، والمتضمن تحرير عمليات التجارة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

2.مجال الضرائب والرسوم المتمثلة في الإفادات الممنوحة للقطاعين العام والخاص.

3.جانب التمويل بفضل عدة إجراءات تتمثل في جانب تدعيم القطاعات المصدرة والتسهيلات البنكية المختلفة.

4. تسويق الصادرات والتي تأخذ جانب مهم في عملية ترقية المنتوج المصدر وتوزيعه وترويجه في الأسواق الخارجية، وهذا بفضل الهيئات التي أسندت إليها هذه المهام.[2]

بسبب تحالف النكسة البترولية منذ أواخر 2014 وتأثير الظروف الوبائية الاستثنائية لجائحة كورونا والتي أثرت بشكل أساسي ومباشر على أسعار النفط العالمية نتيجة لإغلاق مواقع الإنتاج واضطراب سلاسل التوريد العالمية...، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العوائد النفطية، حيث سجلت الصادرات الاجمالية انخفاضا بنسبة 33.57% خلال سنة 2020، ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35.20% حيث لازالت تشكل الجزء الأهم من الصادرات في هذه الفترة بنسبة 90.52% من القيمة الإجمالية والتي بدورها انخفضت بشكل حاد بقيمة قدرها 11.70 مليار دولار مقارنة بسنة 2019، في حين أن الصادرات خارج المحروقات لازالت هامشية حيث لا تمثل إلا 9.48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.26 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12.59% كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني أدناه:[3]

الجدول رقم(11): تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2009-2020) بالمليون دولار

---

[1]صارة حاج يوسف، **دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 86.

[2]سكينة بن حمود، **الصادرات لجزائرية خارج المحروقات**، بدون ذكر اسم المجلة، العدد 14 ديسمبر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص211-212.

[3]شهرة ورتي، رياض موساوي، **تنويع الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي للإقلاع الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 02، لسنة 2002، ص 139.

السنة	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات
2009	1066	44128
2010	1526	55527
2011	2062	71427
2012	2062	69804
2013	2165	63752
2014	1634	60304
2015	1485	35724
2016	1391	28246
2017	1367	33261
2018	2218	38338
2019	2581	33243
2020	2256	21541

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

-إحصائيات الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر سنة 2020، ص 19، متاح على الموقع http://www.douane.gov.dz

-بيانات إحصائية للوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار سنة 2018، متاح على الموقع http://www.andi.dz/index/php/ar/statistique/bilan-du-exterieurcomerce-

الشكل رقم (05): تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2009-2020) بالمليون دولار

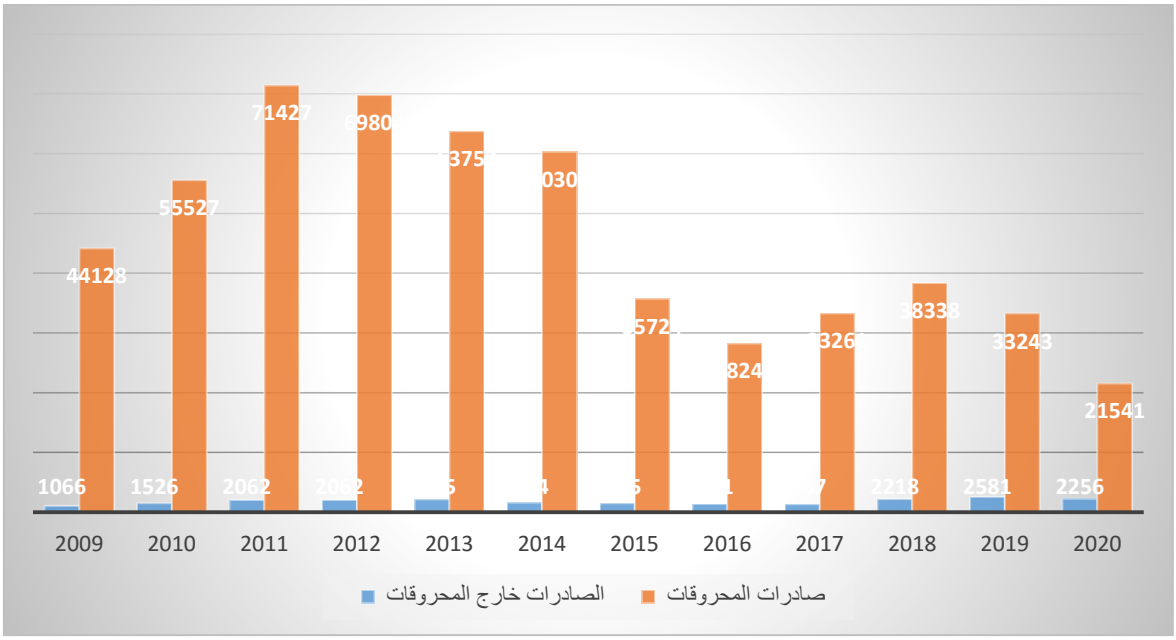

المصدر: من إعداد الطالبة بـ صيغة Excelبالاعتماد على معطيات الجدول السابق

حققت التجارة الجزائرية قفزة نوعية ملفتة بارتفاع الصادرات من غير المحروقات سنة 2019 لتصل إلى 2580 مليون دولار، و2256 مليون دولار سنة 2020 وهي حصيلة أعلى من الذي حققته في الظروف العادية، ومن بين أهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات الأسمدة المعدنية والكيميائية، الحديد والصلب، المواد الكيميائية غير العضوية، حيث سجلت المواد الغذائية ارتفاعا إلى 442.59 مليون دولار بنسبة 8.52% محققة سنة 2020 مقارنة بـ سنة 2019، كما بلغت صادرات سلع التجهيزات الزراعية 0.32 مليون دولار، وهو ما يعادل 26.28% خلال سنة واحدة، في حين ارتفعت قيمة سلع التجهيزات الصناعية بـ 9.46% أي بمبلغ 7840 ألف دولار، وكذا السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ 7.25%، المصنوعات المعدنية المصدرة إلى 141 مليون دولار، حيث تعد هذه الأرقام مكسبا مهما للجزائر في ظل العجز المتواصل للميزانية العامة، وتآكل احتياطي العملة الأجنبية، بفعل تراجع أسعار النفط منذ سنوات والأزمة الصحية كوفيد 19، وهو ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (12): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2014-2020) بالمليون دولار

السنوات / المنتجات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير% 2019 و 2020
المواد الغذائية	323	238	326	350	373	407.85	442.59	%8.52
المواد الخام	110	107	84	73	93	95.95	71.52	%-25.46
المنتجات نصف المصنعة	1173	1111	909	845	1626	1956.92	1611.18	%-17.67
سلع التجهيزات الزراعية	1	0	0	0	0	0.25	0.32	%26.28
سلع التجهيزات الصناعية	16	18	53	78	90	82.97	90.81	%9.46
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	11	11	18	20	33	36.42	39.06	%7.25
المجموع	1634	1485	1391	1367	2218	2580.36	2255.49	%-12.59

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لـ:

-إحصائيات الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر سنة 2020، ص 20، متاح على الموقع:
http://www.douane.gov.dz
-إحصائيات بنك الجزائر لسنة 2020، ص 166، متاح على الموقع:
www.bank-of-http://algeria.dz.html.bulletinstatistique

الشكل رقم (06): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2014-2020) بالمليون دولار

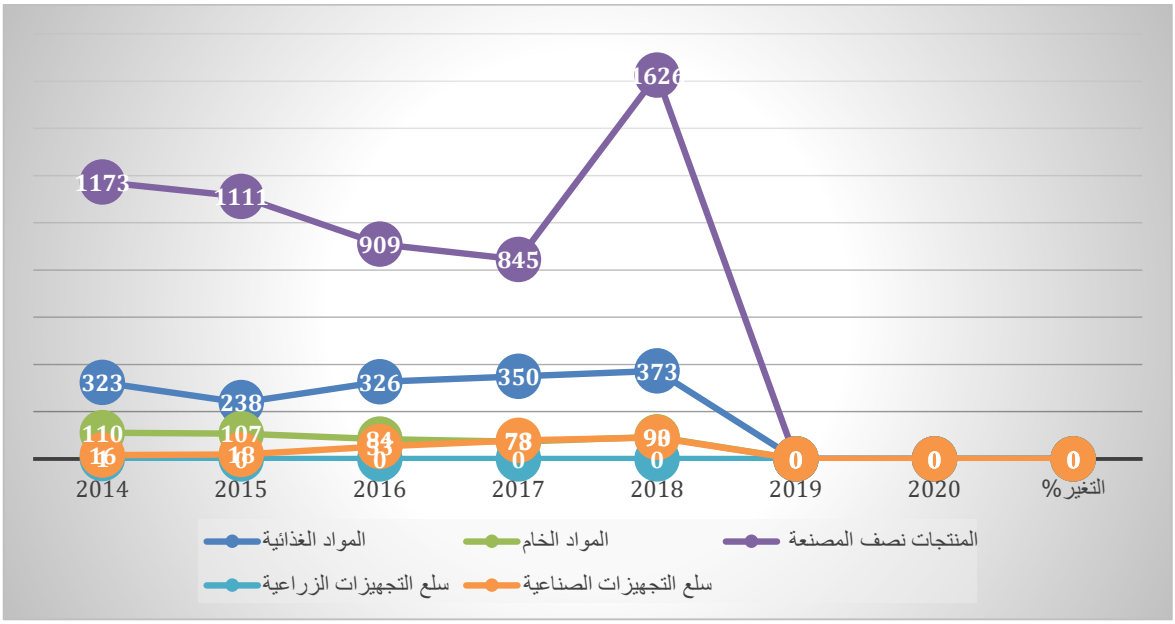

المصدر: من إعداد الطالبة بصيغة Excelبناء على معطيات الجدول السابق

ونتيجة لسعي الجزائر إلى تنويع مداخيلها وهيكل صادراتها، اتخذت الجزائر مجموعة من القرارات لدعم القطاع الإنتاجي بمختلف مؤسساته، وتعمل الحكومة الجزائرية على التخلص من عقدة الريع النفطي، الذي لازمها منذ نصف قرن، بتحقيق نحو 5 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات، كهدف رئيسي لسنة 2021، والمدرجة ضمن أولويات الإقلاع الاقتصادي، في مسعى للاستفادة من مزايا الدخول إلى المنطقة الإفريقية الحرة، من خلال تنمية صادرات مختلف السلع والمنتجات، وبالنسبة لمصدري المنتجات خارج المحروقات، فإن الخمسة الأوائل من أصل 1219 مصدر حققوا لوحدهم أكثر من 72.76% من القيمة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات وهذا خلال سنة 2020.

خلاصة الفصل:

حظي قطاع الفلاحة في الجزائر بقدر كبير من اهتمام الدولة لأهمية هذا القطاع ودوره البارز في توفير الغذاء لأبناء هذا البلد ومساهمته في ترقية الاقتصاد الوطني، ولا يزال قطاع الفلاحة يشكل ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية لما يتمتع به من موارد متجددة، فلا يزال هذا القطاع يقدم مساهمة كبيرة في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص العمل وترقية التجارة الخارجية.

ولقد كان للسياسات الزراعية المقدمة من طرف الدولة الدور البارز في تطور مستويات الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية المنتجة محليا، حيث تميزت بالتنوع والتعدد وذلك لتنوع الظروف المناخية في الجزائر، ولقد عرف الإنتاج الفلاحي تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ساهم إلى حد كبير في تلبية الطلب المحلي من الإنتاج الزراعي في بعض المنتجات الزراعية، كما ساعد في نمو الصادرات الزراعية، غير أن ذلك لم يكن كاف ورافقه نمو كبير للواردات الزراعية والتي كان لها الأثر السلبي على الميزان التجاري الزراعي، إذ أن النمو السكاني السريع وتحسن الظروف المعيشية للمجتمع الجزائري تتطلب المزيد من المنتجات الفلاحية.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

بعد أن تطرقنا للجانب النظري حول موضوع تأثير القطاع الفلاحي كألية للتنويع الاقتصادي على الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي تضمنه الفصلين السابقين، وفي هذا الصدد نسعى في هذا الفصل إلى التطرق للجانب التطبيقي للبحث محل الدراسة من خلال محاولة قياس أثر تطور بعض الصادرات على الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (نموذج الـARDL)، بالمرور على الخطوات العملية الخاصة بذلك بدءا باختبار الاستقرارية مرورا إلى تشكيل نموذج التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة (متغيرات النموذج في المدى الطويل)، وصولا إلى عرض مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها، إضافة إلى تحديد نوع العلاقة في المدى القصير. من هنا، يتمحور هذا الفصل على مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: يتعلق بعرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.
- أما المبحث الثاني: فيتعلق بتحديد متغيرات الدراسة وأهم التطورات المتعلقة بذلك، ويستعرض أيضا الأدوات والأساليب الإحصائية والنماذج القياسية المستخدمة في النموذج وعرض ومناقشة أهم النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

قبل الخوض في الجانب التطبيقي للدراسة لابد لنا من إبراز الجوانب النظرية التي تخص الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية وفي هذا الإطار سيتم أيضا عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وإبراز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية

أولا: ماهية الاقتصاد القياسي: يمكن الاستدلال عليه من خلال ما يلي:[1]

1.مفهوم الاقتصاد القياسي: أن مصطلح الاقتصاد القياسي Econométrie يحتوي على كلمة اقتصاد Economie وهي جذر هذا المصطلح، وذلك لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية، والجزء الأخر من هذا المصطلح هو كلمة قياس Métrice وتعني الحساب القياسي أي أنه عبارة عن التقدير الكمي للأشياء.

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تؤثر فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية، حيث تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بمعنى أخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى الشكل الكمي، حيث تحكمه علاقات رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والاحصائية وهو ما يعرف بـ "النمذجة القياسية".

2.لمحة عن الاقتصاد القياسي: يعتبر الاقتصاد القياسي فرعا من فروع علم الاقتصاد، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية.

ويعرف الباحث مادالا Maddala الاقتصاد القياسي على أنه: تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية بهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم قبولها أو رفضها.

ويعتبر الاقتصاد القياسي أداة وظيفية ما بين النظرية الاقتصادية، الرياضيات الاقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع.

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية الاقتصاد القياسي Économétrie Society المكونة عام 1930، ومن ثم إصدار المجلة الدورية عام 1933 Économétrie، تبعتها بعد ذلك عدة دوريات أخرى متخصصة في هذا الميدان مثل مجلة العلوم الاقتصادية القياسية Journal of Econometrics وغيرها.

إن أهم ميزة في نموذج الاقتصاد القياسي للعلاقات الاقتصادية هو أنه يحتوي على الحد العشوائي (عنصر الخطأ) الذي يخترق قوانين الاحتمال، والذي نجده مهملا في النظرية الاقتصادية والرياضيات الاقتصادية.[2]

---

[1] ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 2000-2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2018-2019، ص 396.

[2] يحي عبد الله قوري، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017-2018، ص 03.

3.أهداف الاقتصاد القياسي: تتمثل الأهداف التي يسعى الاقتصاد القياسي إلى تحقيقها فيما يلي:[1]

- ✓ اختبار النظرية الاقتصادية.
- ✓ اتخاذ القرار ورسم السياسات.
- ✓ التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية.

يستخدم الاقتصاد القياسي النظرية الاقتصادية والعلاقات الرياضية والطرق والأساليب الإحصائية، فهو ملتقى لثلاثة ميادين هي: الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء.

إن النموذج القياسي يمكن تكوينه بالاعتماد على نوعين من المعطيات الأولية:

1.معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة.

2.معطيات خاصة بظاهرة (مؤشر) واحد خلال سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية، وهي ما تعرف بالسلاسل الزمنية.

ثانيا: تحليل وتكوين السلاسل الزمنية

1.نظرة عامة حول السلاسل الزمنية

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات النموذج، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.[2]

تعريف السلسلة الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T، ويرمز لها عادة بـ$(t \in T, Y(t))$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن والأخر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة ويمكن التعبير عنها رياضيا كالاتي:

$$Y = f(t)$$

أما إذا كانت هناك عوامل أخرى أي متغيرات توضيحية أخرى إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية:[3]

$$Y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_k)$$

---

[1] نبيلة عرقوب، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: **محاضرات في نظرية الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019-2020، ص 03.

[2] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 09، العدد 34، 2013، ص 176.

[3] نفس المرجع السابق، ص 177.

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى اخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن مرتبة ترتيبا تصاعديا.[1]

ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من المشاهدات عن ظاهرة ما في أوقات محددة، عادة ما تكون على فترات متساوية، أي تكون في سلسلة تواريخ متتابعة مثل أسابيع أو أشهر أو فصول أو سنين.

وطبيعة تكوين هذه السلاسل تتأثر بتغير المركبات المكونة لها، وتتشكل نتيجة تفاعل العديد من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة بحيث تهدف إلى معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها واتجاهها لكي نتمكن من القيام بالتقديرات اللازمة والمتمثلة فيما يلي:[2]

- ✓ العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.
- ✓ العوامل التي تنشأ نتيجة وجود تقلبات موسمية في السلسلة.
- ✓ العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.
- ✓ العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

لقد أشار كل من غرانجر ونيوبولد (Granger et Newbold) سنة 1974 إلى أن استعمال سلاسل زمنية غير مستقرة في القياس الاقتصادي، يؤدي إلى الحصول على نتائج مغلطة خاصة فيما يخص معنوية المعلمات والنماذج المقدرة، ولهذا فإنه من الضروري دراسة استقرار السلاسل الزمنية كخطوة أولى وتحويلها إلى سلاسل مستقرة في حالة عدم استقرارية السلسلة الزمنية الأصلية، وهذا لتجنب النتائج المغلطة. ولهذا الغرض سنتطرق على أنواع السلاسل الزمنية وطرق الكشف عنها:[3]

2.أنواع السلاسل الزمنية

-السلاسل الزمنية المستقرة وهي السلاسل التي توفرت فيها الشروط التالية:[4]

- ✓ تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

- ✓ ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = Var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

---

[1]محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي_ محاضرات وتطبيقات**، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص195.

[2]علي مكيد، **"الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص 279

[3]أميرة بحري، **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1-، الجزائر، 2017/2016، ص 206.

[4]محمد مكيديش، عبد القادر ساهد، **دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج ARCH**، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2008، ص 30.

- ✓ أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن، أي الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(0)$$

-السلاسل الزمنية الغير مستقرة وهي السلاسل التي تعتمد على اتجاه زمني وعلى المركبة الفصلية، ولأجل تحليل عدم الاستقرارية لابد من التمييز بين نوعين من النماذج:

- **النماذج TS:** النماذج TS هي نماذج غير مستقرة ولها خاصية عدم استقرارية تحديدية Deterministic وتكتب على الشكل التالي:[1]

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

حيث:

ε_t :يعتبر تشويش أبيض .

هذا النموذج غير مستقر لأن:

$$E(Y_t) = a_0 + a_1 t + E(\varepsilon_t) = a_0 + a_1 t$$
$$V(Y_t) = 0 + V(\varepsilon_t) = a_0 + \sigma_\varepsilon^2$$
$$cov(Y_t, Y_T) = 0, t \neq$$

هذا النموذج TS غير مستقر لأن توقعه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن ، ويمكن جعله مستقرا عن طريق تقدير المعلمتين: a_0, a_1 بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS وطرحه من Y_t أي: $Y_t - a_0 + a_1 t$.

في هذا النوع من النمذجة، يكون التأثير الناتج عن صدمة ما (أو صدمات عشوائية عديدة) في اللحظة t عابرا.

- **النماذج DS:** النماذج DS هي نماذج غير مستقرة ولها خاصية عدم استقرارية عشوائية Stochastic وتكتب على الشكل التالي:[2]

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

حيث: ε_t يعتبر تشويش أبيض و β عدد ثابت حقيقي.

يمكننا جعلها مستقرة عن طريق أخذ الفروقات لها، أي: $\Delta^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$ ، ويمكن كتابتها بواسطة معامل التأخير L، أي:

$$(1 - L)^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث: d هو درجة الفروقات. بوجود الحد الثابت β في النموذجDS يجعل من الممكن تحديد نموذجين مختلفين:

[1]محمد رملي، **مطبوعة في: تحليل السلاسل الزمنية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2019-2020، ص 72.

[2]محمد رملي، نفس المرجع السابق، ص 73.

✓ إذا كانت $\beta = 0$ يسمى نموذجDS بدون مشتقة، ويكتب:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بما أن ε_t صخب أبيض فإن النموذج يسمى "نموذج السير العشوائي".

✓ إذا كانت $\beta \neq 0$ يسمى النموذج DS بالمشتقة، ويكتب:

$$Y_t = \beta + Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

2. دراسة استقرار السلاسل الزمنية

توجد عدة طرق لاختبار صفة الاستقرار (السكون) في السلسلة من بينها الطريقة البيانية، الطريقة الإحصائية واختبارات جذر الوحدة.

- **الطريقة البيانية:** تتم من خلال مشاهدة معالم دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي حيث يجب أن تقع الأعمدة داخل مجال المعنوية معبرا عنه بخطين متوازيين.
- **الطريقة الإحصائية:** من خلال استعمال اختبار (Ljung-Box) لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 28، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة اخر قيمة في العمود Q-stat،[1] وتحسب إحصائية Ljung-Box بالعلاقة التالية:

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{28}\frac{\rho_k^2}{n-k}$$

حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع المجدولة لتوزيع كاي تربيع، وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة نقول أن السلسلة غير مستقرة، والعكس صحيح.

- **أهم اختبارات الجذر الوحدوي (Unit Root Tests)**

لا تمكن اختبارات الجذر الوحدوي "Unit Root Tests" من الكشف فقط عن وجود عدم الاستقرارية، ولكن أيضا تحديد ما هو غير مستقر (عملية TS أوDS) وبالتالي تقدم طريقة مثلى لجعل السلسلة مستقرة، وسيتم التطرق إلى اختبار " ديكي-فولر البسيطDF"، واختبار "ديكي فولر المطورADF"، إضافة إلى اختبار فيليبس بيرون p-pحيث:[2]

✓ **اختبارDF (Dickey-Fuller):**

[1]محمد مراس، عبد القادر بلعربي، **التنبؤ باشتراكات الأنترنت باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الخطية وغير الخطية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02، جامعة سعيدة، 2016، ص 114.

[2]عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 245.

يسمح الاختبار بمعرفة إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا ومعرفة نوع السلسلة الغير مستقرةTS أوDS ويعتمد الاختبار على ثلاث نماذج هي:[1]

- نموذج الانحدار الذاتي $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1)$
- نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots (2)$
- نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الثابت والاتجاه العام. $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \beta + ct + \varepsilon_t \dots (3)$

وتتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:[2]

-نقوم بتقدير ϕ_1 باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS من أجل النماذج الثلاث وكذلك الانحراف المعياري.

-تقدير التباين في المدى القصير باستعمال العلاقة التالية:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

-تقدير التباين في المدى الطويل بالعلاقة التالية:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}(1 - \frac{i}{l+1})\sum_{i=-1}^{n} e_t e_{t-1}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل، من المهم تحديد درجة التأخر l، ويساوي بالتقريب:

$$l = 4(n/100)^{2/9}$$

حيث أن:

n :عدد المشاهدات .

-حساب الإحصائية:

$$t^*_{\phi_1} = \sqrt{k} * \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث:

$$k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$$

-إذا كانت $t_{\phi_1} \geq t_{Tab}$ يعني وجود جذر وحدة، أي السلسلة غير مستقرة، والعكس صحيح.

[1] Régis Bourbonnais op-cit, p149.

[2] محمد الصغير قليل، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اصطمبولي، معسكر، 2018-2019، ص 50.

✓ **اختبار ديكي-فول الموسع (المطور)ADF:(Augmented Dickey-Fuller)**

يستخدم اختبار ديكي فولر الموسعADF في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t، ويعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$\Delta Y_t = a_1 + a_2 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

-تستخدم هذه المعادلة الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-m} حيث:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$

$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية بالمعادلة حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، ويستخدم هذا الاختبار لاختبار ما إذا كانت متغيرات السلسلة أحادية الجذر غير مستقرة وذلك بالتطبيق على النماذج الثلاث التالية:[2]

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = a_1 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi \Delta Y_{t-j+1} \\ \Delta Y_t = a_1 + a_2 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \end{cases}$$

حيث:

Δ : تشير إلى الفرق.

m : طول الفجوة الزمنية.

-ونختبر فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة، حيث:

$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda \neq 0 \end{cases}$ بيانات السلسلة غير مستقرة

بيانات السلسلة مستقرة

فإذا كانت القيمة الإحصائية (المحسوبة) أقل من القيمة الحرجة (المجدولة)، نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تشير إلى أن السلسلة مستقرة. والعكس صحيح، ففي هذه الحالة يجب إزالة عدم الاستقرار من خلال علاج عدم ثبات تباين السلسلة وإزالة الاتجاه العام بطريق الفروق إلى أن نصل إلى الحالة التي تكون فيها السلسلة

[1] نبيلة عرقوب، مرجع سابق الذكر، ص 17.

[2] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي _النظرية والتحليل_**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 270.

الزمنية مستقرة وعندها نقول أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(d)$، وأن القيم المجدولة لاختبار ديكي-فولر قد احسبت من طرف "Mackinnon".

✓ **اختبار فيليبس بيرون (Phillips et Perron, 1988)**

يعتمد اختبار فيليبس بيرون (P-P) على التصحيح غير المعلمي للتحيز الموجود في احصائية اختبار ديكي فولر والناتج عن مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لبواقي نماذج جذر الوحدة، أي له قدرة اختيارية أفضل وهو أدق من اختبار ADF خصوصا عندما تكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب نتائج الاختبارين وعدم انسجامهما فمن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليبس بيرون (P-P)[1]. ويضم هذا الاختبار أربعة خطوات كالتالي:[2]

-تقدير النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) واستخراج قيم الاحصائيات المحسوبة t_{ϕ_1} وبواقي النموذج e_t.

-تقدير التباين قصير المدى للبواقي:

$$\sigma_\zeta^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

-تقدير معامل التصحيح أو التباين طويل المدى للبواقي:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}(1 - \frac{i}{l+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

حيث أن قيمة التأخير l تتحدد على أساس العلاقة التالية:

$$l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

-وعليه تكون الإحصائية المحسوبة لاختبار فيليبس بيرون (P-P) على النحو التالي:

$$t_{\phi_1}^* = \sqrt{\theta} \times \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma_{\phi_1}} + \frac{n(\theta - 1)\sigma_{\phi_1}}{\sqrt{\theta}}$$

حيث أن:

$$\theta = \frac{\sigma_\zeta^2}{S_t^2}$$

محمد ادريوش دحماني، **سلسلة محاضرات في مقياس "الاقتصاد القياسي"**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2012-2013، ص 209.

[1]

[2]محمد العقاب، مطبوعة علمية متخصصة تحت عنوان: **تحليل السلاسل الزمنية _محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد**، تخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان العاشور، الجلفة، 2018/2017، ص 46.

ويتم مقارنة القيمة الإحصائية المحسوبة $t^*_{\phi_1}$ بالاحصائية المجدولة لـ "Mackinnon"، ومنهجية هذا الاختبار هي نفس منهجية اختبار ديكي فولر.

المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration)

يقدم تحليل التكامل المشترك دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار.

أولا: تعريف تكامل السلاسل الزمنية

إذا كانت هناك سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في علاقة ما انحدار زائف وذلك إذا ما كانا يتمتعان بخاصية التكامل المشترك، وإذا كان هناك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، أي: $Y_t \sim I(0)$، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$، عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أي: $Y_t \sim I(1)$، وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d)، أي: $Y_t \sim I(d)$.[1]

ثانيا: تعريف التكامل المشترك

يعتبر غرانجر Granger(1969) أول من أشار إلى مفهوم التكامل المشترك أو الاندماج المشترك ليتم فيما بعد التوسع فيه من طرف أنجل وغرانجر Engel-Granger سنة 1987 ثم جاءت بعد ذلك عدة دراسات نذكر منها الدراسة التي قام بها جوهانسن Johansen 1988, 1991, 1994، للتكامل المشترك.

ويعني التكامل المشترك أن تكون السلستان المتكاملتان ذات سلوك متشابه عبر الزمن، وهو ما يشكل علاقة توازنية في الأجل الطويل ويجعل التركيبة الخطية بينهما ذات متوسط معدوم وتباين ثابت، كما أشرنا في استقرارية السلاسل الزمنية فإننا نكون عندئذ أمام إحدى الحالات التالية:[2]

---

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعة، مصر، 2005، ص 669.

[2] عبد الحكيم سعيج، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: محاضرات في مقياس الأدوات الرياضية للقرار**، تخصص: مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2017، ص 56.

$|\phi| < 1$: تكون السلسلة مستقرة.

$|\phi| > 1$: تكون السلسلة منفجرة.

$|\phi| = 1$: تكون السلسلة غير مستقرة.

السلسلة غير المستقرة يتم تحويلها على سلسلة مستقرة بإجراء الفروقات عليها، فروقات أولى، ثانية...وهكذا. نقول أن السلسلة y_t متكاملة من الرتبة d ونكتب $y_t \to I(d)$ كأن تحويل السلسلة y_t إلى سلسلة مستقرة يتطلب إجراء العدد d من الفروقات، فإذا كانت $(d = 0)$ نقول عندئذ أن السلسلة y_t مستقرة عند المستوى.[1]

ثالثا: اختبارات التكامل المشترك(Co-Integration Tests)

3-1-اختبار أنجل وغرانجر Engel-Granger (1987):

يستخدم في تلك النماذج التي تحتوي على متغيرين فقط إحداهما تابع والأخر مستقل، وتتم هذه الطريقة من خلال خطوتين هما:[2]

الخطوة الأولى: تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك Co-Integration Regression باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

الخطوة الثانية: يتم فيها اختبار استقرارية البواقي e_t، حيث $(\varepsilon_t$: المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة الاجل)، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF، فإذا كانت سلسلة البواقي المقدرة من معادلة انحدار التكامل المشترك لا تحتوي على جذر الوحدة أي مستقرة، فهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية)، وإذا كانت البواقي غير مستقرة فذلك يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

3-2-اختبار جوهانسن Johansen Cointegration Test (1988-1991) واختبار جوهانسن وجوسيليوس Johansen –Juselius Cointegration Test:

رغم تعدد اختبارات التكامل المشترك، إلا أن اختبار جوهانسن-جوسيليوس يتفوق على هذه الاختبارات جميعا، حيث يتميز بملائمته للعينات صغيرة الحجم، وفي حالة وجود أكثر من متغيرين، كما أنه يكشف عن وجود تكامل مشترك فريد بين المتغيرات. من أجل تحيد عدد متجهات التكامل المشترك، فإن الاعتماد الأساسي يندرج على اختبارين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى وهما:[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] بيان مرزوق وراتب عساف، **أثر المعروض النقدي على الاقتصاد الفلسطيني**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018، ص39-40.

[3] إيمان محمد وإبراهيم علي، **أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 02، مصر، أفريل 2021، ص 559.

1/-اختبار الأثر (Trace Test):

وفيه نختبر الفرض العدمي، الذي يتضمن أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل أو يساوي العدد (q) في مقابل الفرض البديل الذي يشير إلى أن $(q = r)$ ويحسب على النحو التالي:

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i-r+1}^{p} Ln\,(1-\lambda_i)$$

2/-اختبار القيمة العظمى (Maximal eigenvalue):

في هذا الاختبار، نختبر الفرض العدمي بوجود متجه (r) للتكامل المشترك، في مقابل الفرض البديل بوجود $(r+1)$ متجه للتكامل المشترك، ويحسب من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T(1-\lambda_{r+1})$$

بعد عرض اختبارات التكامل المشترك المشار إليها أعلاه، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات.

لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لـ Pesaran، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات السابقة، وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي إذ أنه يعتبر نموذج ملائم للموضوع محل الدراسة، وذلك لأن اختيار النموذج المناسب يتوقف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة التكامل حسب الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أي متكاملة عند الرتبة صفر I(0)، يتم استخدام نموذج الانحدار البسيط أو المتعدد.
- **الحالة الثانية:** إذا كانت السلاسل الزمنية منها ما هو مستقر عند المستوى ومنها ما هو مستقر بعد أخذ الفروق الأولى، أي متكاملة عند الرتبة صفر I(0)، وعند الرتبة واحد I(1)، يتم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.
- **الحالة الثالثة:** إذا كانت جميع السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الرتبة أي مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى أي متكاملة من الرتبة واحد I(1)، أو جميع السلاسل مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الرتبة صفر I(0)، سنميز بين حالتين:

1- في حالة وجود تكامل مشترك، يتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM في حالة متغير مفسر أو شارح واحد، أو نموذج شعاع تصحيح الخطأ أو ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات VECM في حالة وجود أكثر من متغير مفسر أو شارح.

2- في حالة عدم وجود تكامل مشترك، يتم استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

❖ **الحالة الرابعة:** إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الأول والثاني أي متكاملة من الرتبة واحد I(1) ومتكاملة من الرتبة الثانية I(2)، نعتمد على نماذج الانحدار الذاتي AR أو شعاع الانحدار الذاتيVAR .

المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع

من أجل دراسة العلاقة والأثر بين المتغير التابع "الصادرات خارج قطاع المحروقات" والمتغيرات المستقلة "الصادرات الفلاحية"، "الصادرات الغذائية" و"الصادرات الصناعية"، سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، والتي قام بتطويرها كلا من Pesaran سنة 1997، وShinand and Sun سنة 1998، وبعد ذلك عدل من طرف Pesaran and al سنة 2001.

أولا: مفهوم منهجية الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة ARDL

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل " Pesaran, et al(1997-2001)"، حيث يأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود معلمات تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL.[1]

حيث تعتبر منهجية (Autoregressive Distributed Lag)، منهجية حديثة إذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and Long run) في نفس النموذج، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع،[2] وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:[3]

- ✓ كلها مستقرة عند المستوى.
- ✓ كلها مستقرة عند الفرق الأول.
- ✓ بعضها مستقرة عند المستوى والبعض الاخر مستقر عند الفرق الأول.

ويكتب النموذج على الشكل التالي:

---

[1]سعاد مزلف، شليحي الطاهر، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**، باستخدام نموذج ARDL، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص 250.

[2]فريد طهراوي، **دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL**، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 373.

[3]نسيمة جلولي، محمد مقران، **مداخلة بعنوان: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي**، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص 04.

$$\Delta Y_t = c + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{1t-1} + \beta_3 X_{2t-1} + \cdots + \beta_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{t=1}^{q-1} \gamma_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \gamma_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \gamma_{3i} \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \gamma_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ :يشير الفروق من الدرجة الأولى

Y_t : المتغير التابع.

X_k : المتغيرات التفسيرية.

$q_1, q_2, \dots, q_k$:الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع و المستقل للنموذج.

c :معلمة الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots$:معاملات العلاقة طويلة الأجل.

$\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \dots$:معاملات العلاقة قصيرة الأجل(نموذج تصحيح الخطأ).

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ثانيا: خصائص ومميزات منهجية ARDL

تمتاز منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير بعدة مزايا على مستوى استقرارية السلاسل، المشاكل القياسية التي تواجه الباحث الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية التحليلية او القياسية حيث ندرجها كما يلي:

- ✓ إن منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة الخاصة بالنموذج، بالإضافة إلى تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.[1]
- ✓ يمكن استخدامه في حالة متغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0)، أو من الرتبة واحد I(1)، أو متكاملة في حالة المزج بينهما، كما يمكن تطبيقه عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة.
- ✓ يتمتع بخصائص أفضل أي يعطي نتائج جيدة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، عكس النماذج الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا.

[1]محمد دريوش دحماني، **إشكالية البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص236.

- ✓ يستعمل هذا النموذج عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، بحيث P هي أقصى فترة إبطاء التي يمكن أن تستخدم و K هو عدد المتغيرات الداخلة في النموذج، ويتم تطبيق معياري AIC و SC لاختيار درجة الإبطاء المثلى.
- ✓ يمكن لهذا النوع من النماذج التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، والقضاء على المشاكل التي يمكن أن تحدث بسبب وجود الارتباط الذاتي.
- ✓ يقوم بتقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في معادلة واحدة.
- ✓ يسمح بإدراج المتغيرات الوهمية (الصورية) في اختبار التكامل المشترك.
- ✓ يسمح بتحديد أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع.

ثالثا: خطوات استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

تتلخص المنهجية المستخدمة في النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL في اتباع الخطوات التالية:

1.دراسة الاستقرارية: كما سبق وأن ذكرنا أن منهجية ARDLتستعمل دون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى$I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات تستقر عند الفرق الثاني بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة وأشهرها ADF وP-P كما ذكرنا سابقا.[1]

2.اختبار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النموذج: من أهم متطلبات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، هو تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة والمثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ،[2] وذلك باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي(Var)، وذلك وفقا لأقل قيمة للمعايير التالية:[3]

- ✓ معيار خطأ التنبؤ النهائي. (1969) Final Prediction Error (FPE)
- ✓ معيار أكايك (1973) Akaike information criterion (AIC)
- ✓ معيار شوارتز(1978) Schwarz information criterion (SC)
- ✓ معيار هانان-كوين (1979) Hannan-Quinn (HQ)
- ✓ معيار نسبة الإمكان الأعظم Likelihood Ratio Test (LR)

---

[1] نسيمة جلولي، محمد مقران، مرجع سابق الذكر، ص 05.

[2] أحلام خليفة، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 10، جامعة البليدة 02، جوان 2020، ص 170.

[3] عمار عبد الهادي شلال، مروان عبد الرسول حمودي، بسام أمين صبري، **استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين مؤشر السوق المالي وسعر صرف الدينار العراقي للفترة (2007-2017)**، كلية المعارف الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2019، ص718.

3.اختبار التكامل المشترك: يعني التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، أي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها.[1]

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDLمن خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test "، المطور من قبلPesaran et al (2001) حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي((Autoregressive Model, AR (p ونماذج فترات الابطاء الموزعة (Distributed Lag Model). في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.[2]

وقد اقترح (Pesaran et al 2001) حساب إحصائيتين هما: اختبار فيشر F والمستخرجة من (Wald Test) حيث يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، للكشف عن العلاقة التوازنية بين هذه المتغيرات على المدى الطويل، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وتحسب إحصائية (F) وفق الصيغة الاتية:[3]

$$F^c = \frac{(SSRR - SSRU)/m}{SSRU/(n-k)}$$

حيث:

$SSRR$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد.

$SSRU$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد.

k : عدد معلمات النموذج غير المقيد.

n : حجم العينة.

ويمكن تنفيذ اختبار والد من خلال الفرضيتين:[4]

-فرضية العدمH_0، وهي تشير إلى أن معلمات المتغيرات المشتركة المتباطئة تساوي جميعها الصفر، أي:

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_n = 0$$

-وهذا ضد الفرضية البديلة(H_1)، والتي تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

$$H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \neq \beta_n \neq 0$$

أما الاختبار الثاني، فهو حساب إحصائية (t)لاختبار فرضية العدم بأن معلمة المتغير التابع المتباطئ تساوي الصفر.

وقد اقترح بيساران واخرون (Pesaran et al 2001) قيما حرجة لحدود اختبار التكامل المشترك، حسب درجة تكامل المتغيرات، سواء متكاملة من الدرجة صفر$I(0)$ أو من

---

[1]فريد طهراوي، مرجع سابق الذكر، ص 377.

[2] Pesaran, M, Shin, Y. and Smith, R. (2001). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**. Journal of Applied Econometrics, Vol.16, p 289-326.

[3] Diebold, Francis. X, 2016,**"Econometrics"** University of Pennsylvania, First Edition, p 43.

[4]عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004، ص 40.

الدرجة الأولى$I(1)$، أو خليطا من الإثنين. فحسب بيساران وآخرون تفترض القيمة الحرجة الدنيا أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر$I(0)$، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة واحد$I(1)$.[1]ويتم اتخاذ القرار كما يلي:

-إذا كانت قيمة فيشر F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لـ (Upper Critical Bounds-UCB) (القيمة العليا):

- ✓ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

-إذا كانت إحصائية فيشر F المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة لـ (Lower Critical Bounds-LCB)، (القيمة الدنيا):

- ✓ نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونرفض الفرضية البديلة.

-أما إذا كانت إحصائية فيشر F المحسوبة محصورة بين الحدين الأدنى والأعلى أي LCB وUCB، ففي هذه الحالة النتائج تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات أم لا، أي حالة عدم التأكد.

4.تقدير نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ استنادا على المعايير AIC، SC وHQ، بالنسبة للنموذج محل الدراسة.

5.اختبارات جودة النموذج: قبل اعتماد نموذج ARDL ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:[2]

- **اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey**

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد، نموذج لانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي:[3]

$$e_t = r_1 e_{t-1} + r_2 e_{t-2} + \cdots + r_p e_{t-p} + u_t$$

-ليكن النموذج العام حيث الأخطاء مرتبط ذاتيا:

$$Y_t = b_0 + b_1 X_{t1} + \cdots + b_k X_{tk} + r_1 e_{t-1} + r_2 e_{t-2} + \cdots + r_p e_{t-p} + u_t$$

هناك ثلاث خطوات لإجراء هذا الاختبار:

---

[1]فريد طهراوي، مرجع سابق الذكر، ص 377.

[2] نور الدين بوالكور، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018، ص 455.

[3]أمحمد بن البار، **دروس حول: الاقتصاد القياسي 2**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، 2020، ص 11.

- ✓ تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقيe_t.
- ✓ تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$e_t = b_0 + b_1 X_{t1} + \cdots + b_k X_{tk} + r_1 e_{t-1} + r_2 e_{t-2} + \cdots + r_p e_{t-p} + u_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلةR^2 . (نذكر أن باستعمال هذه المعادلة سنفقد p مشاهدة).

- ✓ فرضية استقلالية الأخطاء H_0التي ينبغي اختبارها، وهي:

$$H_0: r_1 = r_2 = \cdots = r_p = 0$$

الإحصائية$LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيعχ^2 بدرجة حريةp، إذا كان:
$(n-p) \times R^2$ أكبر من $\chi^2(p)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

- **اختبار الازدواج الخطي (Multicollinearity Test):**

للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، نستخدم اختبار كلاين (Kline)، ويقوم هذا الاختبار بمقارنة قيمة معامل التحديد (R^2) مع مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في الدالة المقدرة، فإذا كانت قيمة معامل التحديد أكبر من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين فهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في الدالة المقدرة، أي $(R^2 > r_{x_i x_j}^2)$ والعكس صحيح.[1]

- **اختبار عدم ثبات تجانس التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH:**

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات المالية التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية، حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت، يعتمد إذن هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM وتتم خطوات الاختبار كما يلي:[2]

-تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى $Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t$ والحصول على مربعات البواقي e_t^2.

-تقدير النموذج التالي:

$$e_t^2 = \theta_0 + \theta_1 e_{t-1}^2 + \cdots + \theta_q e_{t-q}^2 + u_t$$

-مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2، نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

-اختبار فرضية التباين الشرطي للأخطاء وهي كما يلي:

---

[1]افتخار محمد مناحي الرفيعي، ناظم عبد الله عبد المحمدي، مالك علام عفات الخليفاوي، **استقرارية دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في الاقتصاد العراقي في إطار نموذج (ARDL) للفترة (1985-2015)**، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 15، العراق، 2019، ص73.

[2]فريد طهراوي، **مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي _محاضرات وأمثلة**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2016-2017، ص 106.

$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \cdots \theta_q = 0$

-حساب إحصائية معامل لاغرانج التي تعتمد على معامل التحديد وحجم العينة حيث:

$LM = (n - q) \times R^2$

والذي يتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q، فإذا كان $(n - q) \times R^2 > \chi^2(q)$ عند مستوى معنوية α، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ومعناه هناك على الأقل معامل واحد من معادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر ومنه فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.[1]

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Bera:**

لاختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع توزيعا طبيعيا أم لا، نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، حيث أنه يلخص جميع المقاييس الإحصائية مثل الوسط الحسابي (Mean)، الالتواء (Skewness)، والتفلطح (Kurtosis)، بحيث أن مقياسي الالتواء والتفلطح يقيسان التوزيع الطبيعي كذلك.

ولإجراء اختبار جارك-بيرا نحتاج إلى قيمة حرجة للمقارنة عند مستوى المعنوية 5% ودرجتي حرية من توزيع كي مربع χ^2 للفرضية الأساسية التي يكون التواءها أقل أو يساوي الصفر وتفلطحها يساوي 3 تقريبا، وهي تساوي القيمة 5.99،[2]ويعتمد هذا الاختبار على الفرضية التالية:[3]

- ✓ H_0: المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.
- ✓ H_1: المتغيرات لاتتبع التوزيع الطبيعي.

حيث يتم مقارنة القيمة الإحصائية لـ(Jarque-Bera)، مع القيمة الحرجة للاختبار، فإذا كانت أقل من 5.99 باحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي حالة العكس نقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى ان المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Regression Error Specication Test:**

وهو اختبار خاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج، يعتمد هذا النموذج على تقدير النموذج التالي:[4]

---

[1]محمد شيخي، مرجع سابق الذكر، ص 452.

[2]نبيلة عرقوب، مرجع سابق الذكر، ص 51.

[3]إبراهيم جمعاسي، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: دروس وتطبيقات في الاعلام الالي "مدخل إلى برنامج Stata في الاقتصاد القياسي"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 30.

[4]سومية شهيناز طالب، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 155.

$$d\ logU_t = \sum b_{t-1} dlogU_{t-1} + \sum c_{t-1}\, dlogY_{t-1} + \varepsilon_t$$

ونقوم من خلاله حساب مجموع مربعات البواقي $SCR_0 = \sum \varepsilon_t^2$ ، بعدها يتم تقدير النموذج التالي:

$$\varepsilon_t = \sum_{i=1}^{k} \lambda_i . dlogU_{t-1} + \sum_{i=0}^{k} \sigma_i . dlogY_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \theta_j . dlogU_t^j + \eta_t^2$$

ونحسب $SCR_1 = \sum \eta_t^2$

إحصائية الاختبار هي:

$$RESET = \frac{[SCR_0 - SCR_1]/(h-1)}{SCR_1/(n-p-h)}$$

والتي تتبع توزيع (F)، بدرجة حرية $(h-1, n-p-h)$، إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة، لانرفض فرضية العدم H_0 لملائمة الشكل الدالي.[1]

6.تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتحديد سرعة التعديل باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS): سوف يتم المرور إلى المرحلة الأخيرة وهي استخراج مرونات المدى البعيد والمدى القصير إلى جانب معامل التصحيح الذي يقيس سرعة تعديل اختلالات المدى القصير نحو وضعية التوازن للمدى الطويل، (أي تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج ARDL)، حيث يعتبر نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما على انحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية بالنسبة للمتغير التابع، وتأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، حيث يتم إدخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، ويشير حد تصحيح الخطأ إلى أنه يقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي، وينبغي أن تكون إشارة معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECM(-1) سالبة، وأن تقع قيمته بين 0 و1- إضافة لأن يكون معنويا أي دال إحصائيا،[2] ويمكن تمثيل معادلة نموذج تصحيح الخطأ كالاتي:

[1]Arture Charpentier, 2005, Cours de series temprelles – Theorie et Applicattion-, Dauphine, universite de Parie, Volume 1, P 26.

[2] بيان مرزوق، راتب عساف، مرجع سابق الذكر، ص 50.

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_0 Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_1 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_2 \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_{k+1} \Delta X_{kt-i} + \delta ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيث:

ECT_{t-1}: هو حد تصحيح الخطأ المعبر عن البواقي المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL بطريقة المربعات الصغرى.

δ: هو معامل تصحيح الخطأ، أي سرعة تصحيح اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل.

7.اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر (اختبار استقرارية النموذج)

للتأكد من خلو متغيرات الدراسة والنموذج ككل من وجود تغيرات هيكلية فيها، يمكن استخدام بعض الاختبارات المناسبة لذلك ومنها:[1]

- ✓ اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM.
- ✓ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares.[2]

ويعتبر هذين الاختبارين من أدق الاختبارات في هذه المجال ذلك أنهما يوضحان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى حدوث الانسجام، والتناسق بين المعالم طويلة الأجل مع المعالم قصيرة الأجل، وهذا يتطابق مع منهجية ARDLالتي دائما تأخذ بالحسبان الانسجام والتكيف في الأمدين القصير والطويل.[3]

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من Cusum و Cusum of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع

---

[1] Khalil Ahmed, Ammara Rias, **An Econometric Model of Poverty in Pakistan_ARDL Approach to Co-integration**, Asian Journal of Business and Management science, Vol. 1 No.3, 2012, p80.

[2] أحلام خليفة، مرجع سابق الذكر، ص 173.

[3] Sohail I.Magableh, Sameh Ajlouni, **Determinants of Private Investment in Jordan, An ARDL bounds Testing Approach, Dirasat**, Administrative Science, Volume 43, N 1, 2016, p270.

داخل مجال انحرافين معياريين، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، والعكس صحيح.[1]

[1] دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 291.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد دور الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية على الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2020)

قبل القيام بأي عملية قياسية لإحدى الظواهر الاقتصادية، ينبغي على الباحث في هذا المجال القيام بعملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، والتي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، مثلما هو الشأن لموضوع بحثنا هذا، وعلى هذا الأساس فقد تم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكمية المتعلقة بالصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

إذ يهدف هذا المبحث إلى محاولة تحديد محددات الصادرات غير النفطية وذلك من خلال مدى تأثير الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، عن طريق استخدام الأساليب القياسية. إذ سيتم في هذا المبحث قياس أثر الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية على صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، ويكمن ذلك من خلال قياس الأثر في نموذج قياسي، بحيث يكون المتغير التابع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وستكون كل من مؤشرات الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية متغيرات مستقلة، حيث أن هذه الدراسة ستعتمد على مستوى معنوية 5%، من خلال توصيف النموذج القياسي، وتحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، واستخدام منهجية التكامل المشترك الملائمة لتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

قصد تحديد مفاهيم وتعاريف متغيرات الدراسة، اعتمد من الناحية النظرية والتطبيقية على ما يلي:

اولا: طبيعة البيانات ومصادرها ومنهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2020)، وهي مقومة بـ "المليون دولار أمريكي"، وتم الحصول على أغلب البيانات من:

- ✓ تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
- ✓ إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)
- ✓ إحصائيات الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر، متاح على الموقع: http://www.douane.gov.dz
- ✓ إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، متاح على الموقع: www.fao.org
- ✓ بالاستعانة بالمعطيات الموجودة في الدراسات السابقة (مقالات، منشورات، أطروحات مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه).

أما منهجية الدراسة فتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تجعل من العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام نموذج

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)**بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات باستخدام الحزمة الحاسوبية **(Eviews 10)**.

ثانيا: تحديد المتغيرات وتصميم النموذج

لقد تطرقت العديد من الدراسات إلى أثر القطاع الفلاحي أو الصناعي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبعد أخذ فكرة عامة من مختلف الدراسات السابقة فإن هناك اتفاق على أن أهم المتغيرات المفسرة لهذه العلاقة تتمثل في كل من الصادرات الفلاحية، الصادرات الغذائية والصادرات الصناعية، وهذا لكون القطاع الفلاحي يساهم بنسبة كبيرة في أغلب المنتجات الصناعية والغذائية.

-تعريف الصادرات خارج قطاع المحروقات (EXHH): هي مجموع المنتجات الغير متعلقة بالنفط المتدفقة من البلد الذي أنتجت فيه إلى بلد ثان يتم استهلاكها فيه قصد تحقيق عائد أكبر من لو أنها أنتجت في البلد الثاني، وفي دراستنا هذه سنتناول:

الجدول رقم (13): التوصيف الدالي للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي والرموز الخاصة بها

	اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الأجنبية (فرنسية وإنجليزية)	رمزه	نوعه
01	الصادرات خارج قطاع المحروقات	« Exportations Hors secteur des hydrocarbures » « Exports outside the hydrocarbon sector »	$EXHH_t$	المتغير التابع
02	الصادرات الفلاحية	« Exportations Agricoles » « Agricultural Exports »	$EXAG_t$	المتغير المستقل الأول
03	الصادرات الغذائية	« Exportations Alimentaire » « Food Exports »	$EXAL_t$	المتغير المستقل الثاني
04	الصادرات الصناعية	« Exportations Industrielles » « Industrial Exports »	$EXIN_t$	المتغير المستقل الثالث

المصدر: من إعداد الطالبة

ووفقا لذلك، فإن الدالة التي تعبر عن النموذج الذي يهدف إلى تقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سوف تحمل الشكل الرياضي العام التالي:

$$EXHH = f(EXAG, EXAL, EXIN)$$

أما الشكل القياسي للنموذج، فهو كما يلي:

$$EXHH = c + \beta_1 EXAG + \beta_2 EXAL + \beta_3 EXIN + \varepsilon_t$$

حيث:

c : الحد الثابت.

$EXHH$:الصادرات خارج قطاع المحروقات.

$EXAG$:الصادرات الفلاحية.

$EXAL$:الصادرات الغذائية

$EXIN$:الصادرات الصناعية

ε_t :حد الخطأ.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل البدء في تقدير وتفسير العلاقة لابد من التحليل الوصفي والإحصائي للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة.

إن النموذج المقترح والإحصائيات المتحصل عليها ستشكل نقطة الانطلاق للمرحلة الثانية من البحث والتي تهتم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتقدير وفق ما تقتضيه درجة تكامل تلك المتغيرات، إذ تعد هذه الخطوة المنهجية الأولى والضرورية في كل الدراسات الإحصائية، التي تدرس وجود واتجاه العلاقات بين المتغيرات، وهو يعتبر مركز التوجه الذي سنعتمد عليه في هذه الدراسة.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

1.رسم السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحليلها

من أجل تحليل السلاسل الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة وجود مركبة الاتجاه العام لها وهل هي مستقرة أم لا، وهذا ما توضحه الأشكال الموالية، حيث يمثل المحور الأفقي في كل شكل السنوات (1990-2020)، والمحور الرأسي أو العمودي فيمثل قيم المتغيرات، كما يلي:

-المناقشة البيانية لسلسلة الصادرات خارج قطاع المحروقات:

فيما يلي التمثيل البياني لسلسلة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2020):

الشكل رقم (07): دراسة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

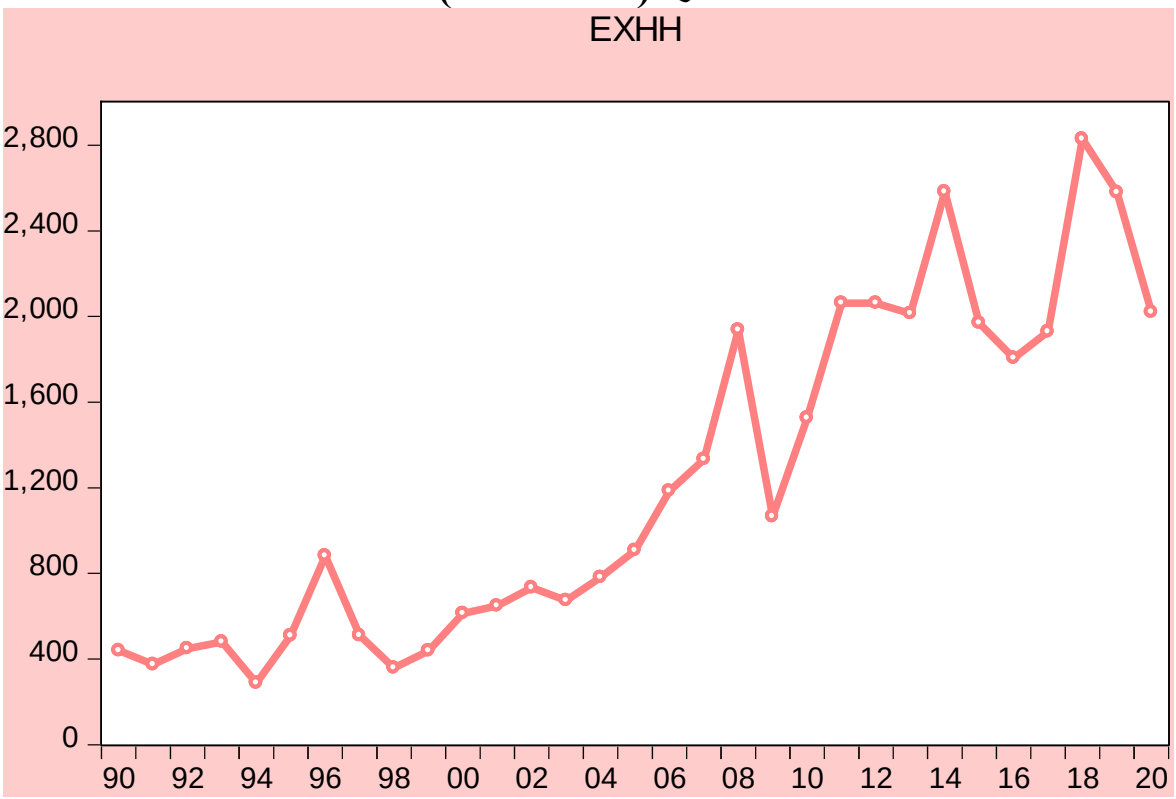

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج Eviews 10

نلاحظ أن قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات كان يعرف ركودا خلال الفترة (1990-1995)، وذلك راجع للوضع الأمني والاقتصادي الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك، ليرتفع سنة 1996، ثم عرف انخفاضا سنة 1998، أي أنه شهد فترة تذبذب إلى غاية الفترة (2000-2010)، حيث عرف في هاته الفترة ارتفاعا محسوسا وذلك لما شهدته الجزائر من ارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم انخفض سنة 2010 إلى غاية 2015، ثم ارتفع مجددا خلال الفترة (2016-2018)، حيث أن الجزائر في هاته الفترة قامت بإنشاء العديد من الفروع للشركات العالمية في الجزائر في العديد من المجالات، خصوصا في مجال تركيب السيارات وكذا تصدير العديد من المنتجات الفلاحية، ثم نلاحظ انخفاض خلال الفترة (2018-2020)، وذلك راجع للأوضاع الصحية التي شهدها العالم عامة والجزائر خاصة.

وبالتالي يلاحظ من البيان أن تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات أخذت منحنى متذبذب وغير ثابت خلال الفترة 1990-2020، وهذا يعني أن البيان غير مستقر في المستوى نظرا لاحتوائه على اتجاه عام، كما أن تباينه غير ثابت عبر الزمن، أي أنه عندما تكون السلسلة غير مستقرة لا يمكننا دراستها.

-المناقشة البيانية لسلسلة الصادرات الزراعية:

فيما يلي التمثيل البياني لسلسلة الصادرات الجزائرية الزراعية للفترة (1990-2020):

الشكل رقم (08): دراسة تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

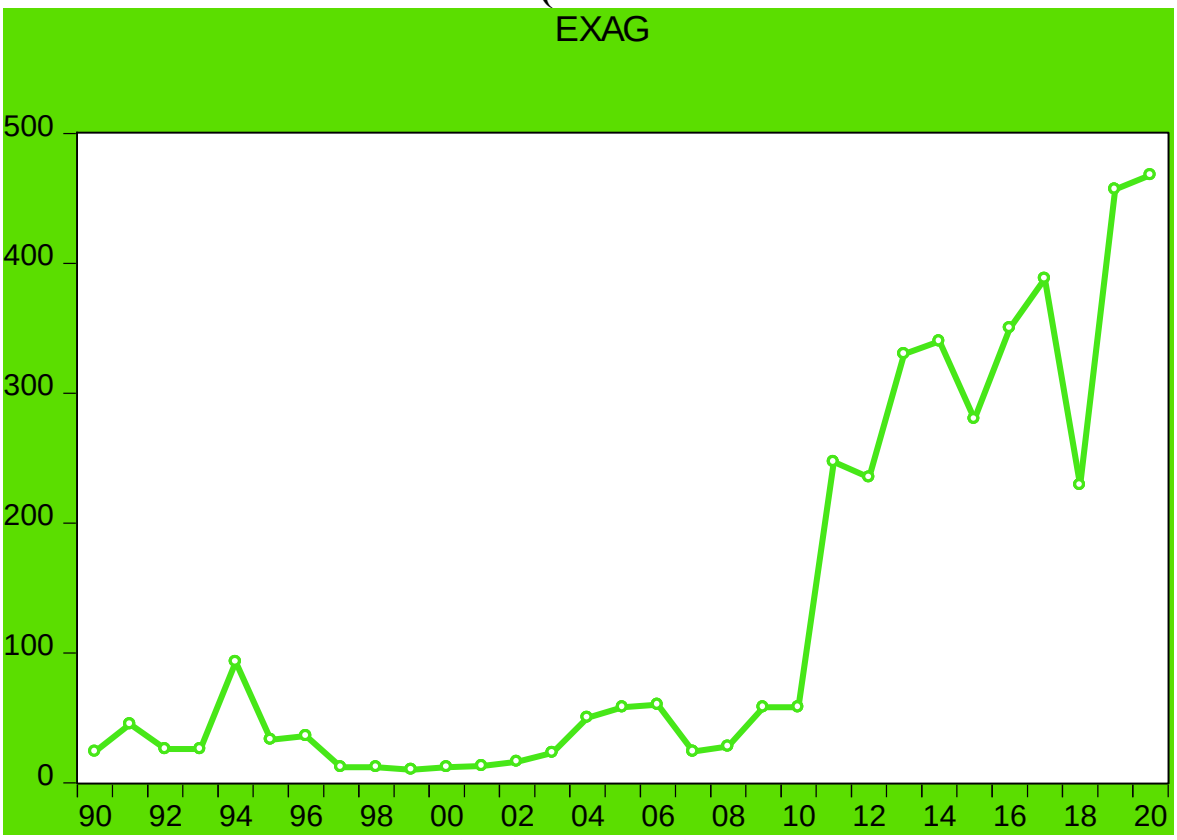

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج Eviews 10

يبين لنا الشكل أعلاه تطور الصادرات الفلاحية للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020، بحيث نلاحظ أنه عرف معدلات متذبذبة بين التناقص والتزايد من سنة 1990 إلى سنة ليبقى ذو معدل ثابت إلى غاية سنة 2001، ليبدأ في التزايد من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005، ليعود إلى التذبذب إلى غاية سنة 2011، وهذا بسبب انخفاض تساقط الأمطار، خاصة وأن المحاصيل تعتمد بشكل أساسي على تساقط الأمطار مع وجود نقص في السقي بالمرشات، إلا أنه ومع نهاية سنة 2011 عرفت الصادرات قفزة نوعية إلى غاية سنة 2013، لتعود إلى التذبذب بين التناقص والتزايد الحادي إلى غاية سنة 2020، وبالتالي يمكن القول أن الصادرات الزراعية في الجزائر تساهم بنسب ضئيلة لكن أفضل مما كانت عليه في التسعينات، إذ أخذت منحنى متذبذب وغير ثابت خلال الفترة 1990-2020، وهذا يعني أن البيان غير مستقر عند المستوى نظرا لاحتوائه على اتجاه عام، كما أن تباينه غير ثابت عبر الزمن.

-المناقشة البيانية لسلسلة الصادرات الغذائية:

فيما يلي التمثيل البياني لسلسلة الصادرات الجزائرية الغذائية للفترة (1990-2020):

الشكل رقم (09): دراسة تطور الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

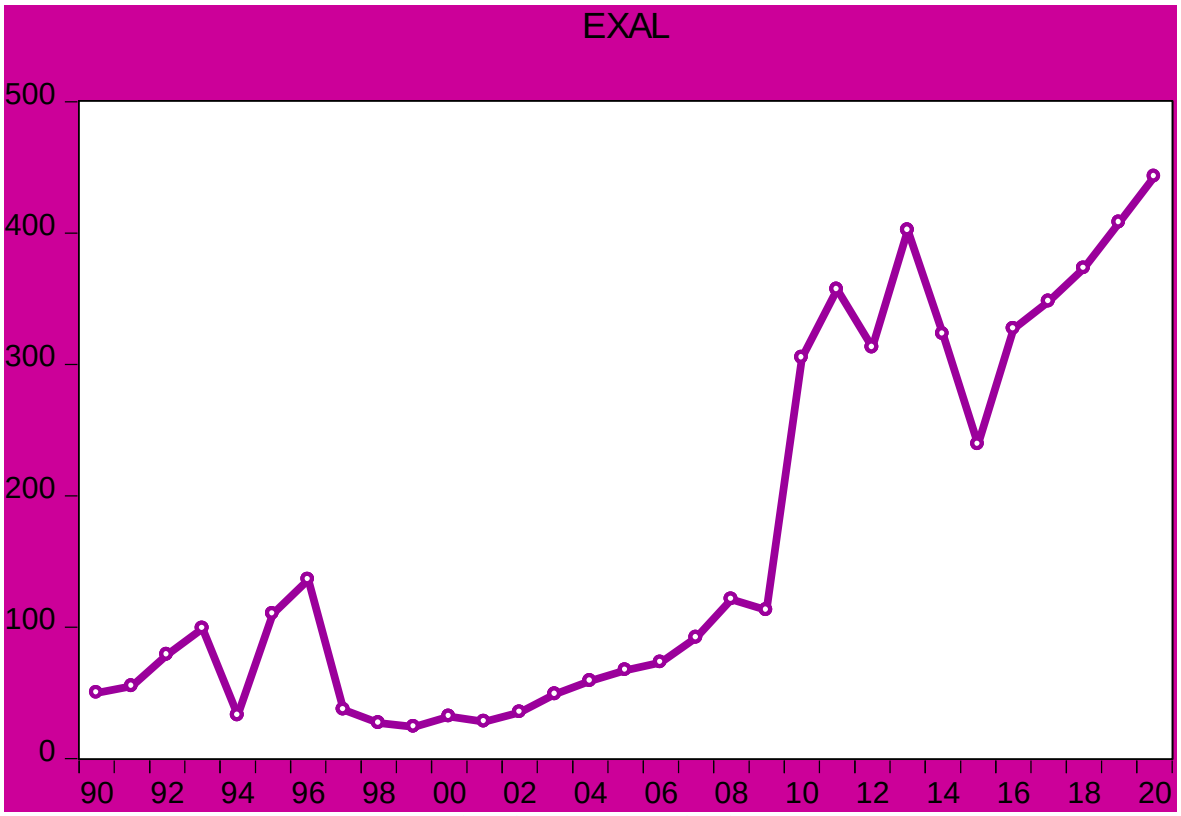

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج Eviews 10

من خلال البيان نلاحظ أن قيمة الصادرات الغذائية قد ارتفعت سنة 1990 إلى غاية 1993، ثم عرفت تذبذبا بين التزايد والتناقص إلى غاية 1995، لنشاهد ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2008 مستفيدة بذلك من عامل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية للتراجع سنة 2009 نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للغذاء، كما سجلت سنة 2010 و2011 ارتفاعا في قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية بسبب تحسن الإنتاج من المواد الغذائية الموجهة للتصدير وارتفاع أسعارها عالميا، لكنها تراجعت سنة 2012، في حين سجلت في 2013 ارتفاع لا بأس به في قيمة الصادرات الغذائية ثم سجلت بعدها انخفاضا إلى غاية سنة 2015، وخلال الفترة اللاحقة أي من سنة 2015 إلى سنة 2020 أخذت قيمة الصادرات الغذائية في الارتفاع نتيجة لعامل ارتفاع أسعارها عالميا، إذ تتماشى قيمة الصادرات الغذائية الجزائرية عموما طرديا مع اتجاه الأسعار العالمية للمواد الغذائية، حيث بارتفاع هذه الأسعار ترتفع قيمتها وبمجرد تراجعها تتراجع، وهذا ما جعلها متذبذبة باتجاه متزايد طيلة فترة الدراسة مما يشير إلى أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى نظرا لاحتوائها على اتجاه عام، كما أن تباينها غير ثابت عبر الزمن.

-المناقشة البيانية لسلسلة الصادرات الصناعية:

فيما يلي التمثيل البياني لسلسلة الصادرات الجزائرية الصناعية للفترة (1990-2020):

الشكل رقم (10): دراسة تطور الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

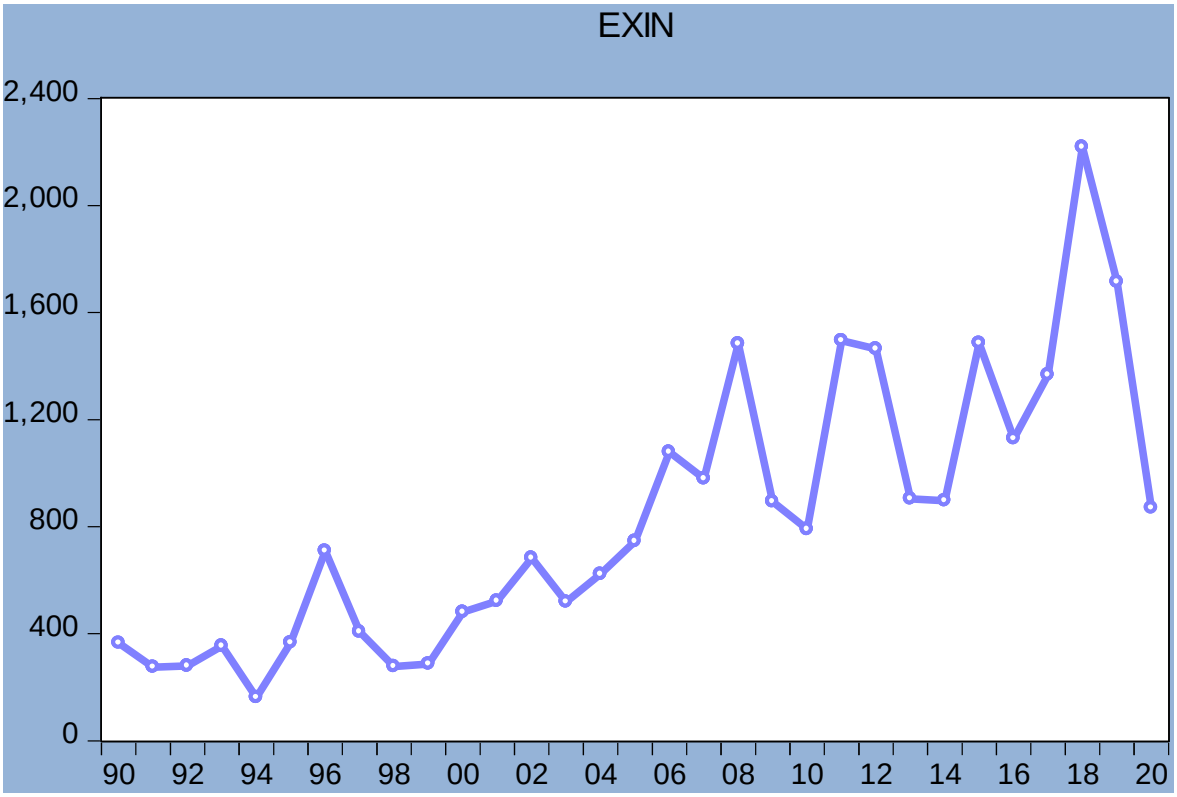

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن قيمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات متذبذبة طيلة فترة الدراسة، كما نلاحظ أنها جد ضئيلة لما يتميز به هذا القطاع بعدم تكوين نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الخارجية وذلك في إطار نشاط التصدير، كما نلاحظ من الجدول أن الصادرات الصناعية خارج المحروقات عرفت عدم استقرار في حصيلتها خلال الفترة المدروسة إذ تراوحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وذلك بنسب متفاوتة الشيء الذي يدل على أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى ويرجع ذلك لاحتوائها على اتجاه عام وتباين غير ثابت عبر الزمن.

الاستنتاج:

من خلال الأشكال أعلاه يتبين أن جميع السلاسل غير مستقرة، يعني وجود اتجاه زمني في كل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، مما يؤدي بنا إلى اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي وإجراء اختبار جذر الوحدة، للتأكد من الملاحظة السابقة من جهة والتخلص من الاتجاه الزمني إن وجد من جهة أخرى، وذلك للوصول إلى سلاسل زمنية مستقرة يمكن الاعتماد عليها في اختيار أنسب نموذج.

2.اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات سابقة الذكر

تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل كل$k \geq 0$ حيث من خلال نتائج تقدير دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية، تحصلنا على الأشكال التالية:

الشكل رقم (11): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية للصادرات خارج قطاع المحروقات، الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية عند المستوى

الصادرات خارج قطاع المحروقات EXHH

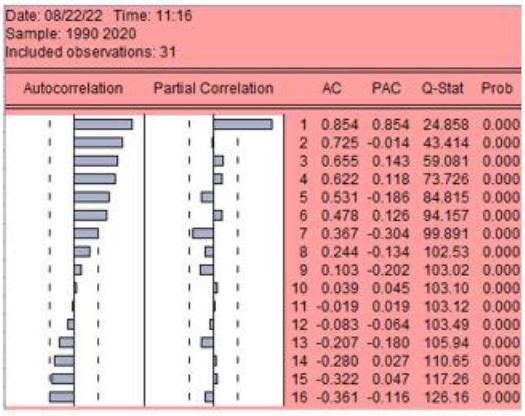

الصادرات الفلاحية EXAG

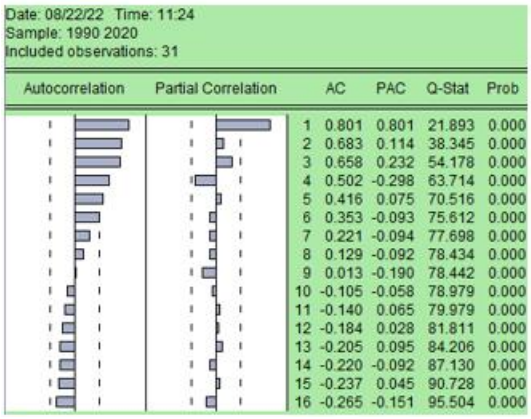

الصادرات الغذائية EXAL

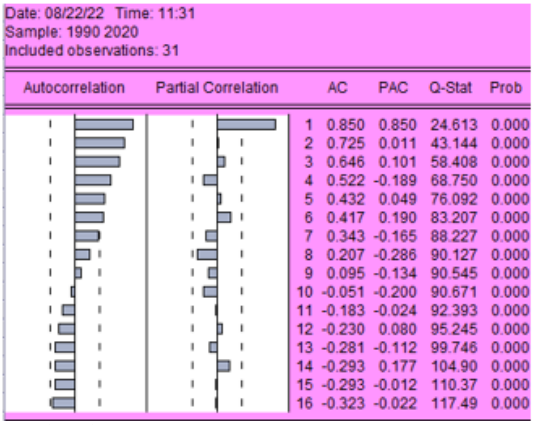

الصادرات الصناعية EXIN

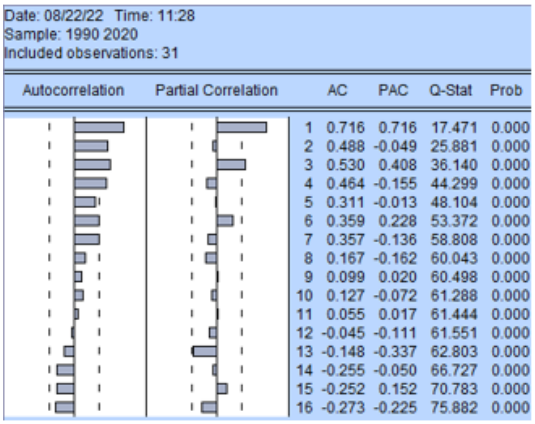

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الملاحظة لدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي نشاهد أنه في دالة الارتباط الذاتي البسيط هي في تناقص سريع أشبه ما يكون بتناقص هندسي ابتداء من أول تأخر، أما دالة الارتباط الذاتي الجزئي فهي في تناقص أسي، كما نلاحظ أن المعاملات المحسوبة من أجل كل الفجوات k تقريبا تختلف معنويا عن الصفر أي تقع خارج مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يعني أن السلسلة غير مستقرة.

ولإثبات ذلك يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة يتم استخدام إحصائية Q لاختبار(Ljung-Box)، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة اخر قيمة في العمود Q-stat في الشكل أعلاه تؤكد أن:

$$Q_{EXHH} - stat = 126.16$$
$$Q_{EXAG} - stat = 95.504$$
$$Q_{EXAL} - stat = 117.49$$
$$Q_{EXIN} - stat = 75.882$$

بتأخر h=16، حيث أن جميع القيم المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع ($\chi^2_{0.05,16} = 26.296$)، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على أن كل معاملات

الارتباط الذاتي مساوية للصفر $(H_0 = P_1 = P_2 = \cdots = P_{16})$ وتكون السلاسل محل الدراسة غير مستقرة.

ومن خلال الاشكال السابقة أيضا يتضح أن قيم إحصائية Q جوهرية من الناحية الإحصائية، حيث أن احتمال حصول قيم Q عن طريق الصدفة هو احتمال ضئيل للغاية $(Prob = 0.0000)$ ، هذه النتيجة إن دلت على شيء إنما تدل على أن السلسلة غير ساكنة أي غير مستقرة.

وللتأكد أكثر لابد من الاستعانة بالاختبارات الإحصائية (اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون P-P للجذر الوحدوي).

3.إجراء اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)

تتكون سلاسل المتغيرات من 30 مشاهدة سنوية وذلك امتدادا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، حيث سيتم التأكد من درجة استقراريتها من خلال اختبار جذر الوحدة، اعتماد على اختباري ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP، بحيث:

- ✓ H_0 : وجود جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة.
- ✓ H_1 : غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (14): نتائج إختبار جذر الوحدة اعتمادا على اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفيليبس بيرون P-P عند المستوى

المتغيرات Variables	عند المستوى At level					
	اختبار ديكي فولر ADF			اختبار فيليبس بيرون P-P		
	بوجود الثابت With Constant	بوجود الثابت والاتجاه العام With Constant & Trend	بدون الثابت وبدون الاتجاه العام Without Constant & Trend	بوجود الثابت With Constant	بوجود الثابت والاتجاه العام With Constant & Trend	بدون الثابت وبدون الاتجاه العام Without Constant & Trend
EXHH	-1.295268 (0.6185)	-3.807317 (0.0301)	-0.039215 (0.6617)	-1.094061 (0.7049)	-3.716384 (0.0366)	0.281913 (0.7610)
EXAG	1.580659 (0.9990)	-2.053473 (0.5496)	1.660434 (0.9735)	0.236321 (0.9705)	-1.873182 (0.6432)	1.286083 (0.9461)
EXAL	-0.323535 (0.9099)	-1.965906 (0.5956)	0.737147 (0.8685)	-0.164295 (0.9328)	-1.931340 (0.6135)	1.015218 (0.9144)
EXIN	-0.418274 (0.8928)	-5.793907 (0.0003)	1.228969 (0.9401)	-2.219529 (0.2039)	-4.399075 (0.0079)	-0.599064 (0.4494)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج Eviews 10

التفسير:

يبين الجدول رقم (14) نتائج اختبار الإستقرارية أو السكون لجذر الوحدة حسب اختباري ديكي فولر الموسع **(ADF)** وفيليبس بيرون **(P-P)** وذلك عند المستوى، وباستخدام البرنامج الإحصائي **(Eviews 10)**، لاختبار فرضية العدم $(H_0 = \beta = 0)$ التي تنص بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة (أي يوجد بها جذر وحدة)، مقابل الفرضية البديلة $(H_1 = \beta \neq 0)$ التي تنص على أن السلاس مستقرة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج وفق فيليبس بيرون لم تختلف كثيرا عن نتائج ديكي فولر، مما يعطينا مصداقية أكبر، إذ أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى بوجود الحد الثابت والحد الثابت والاتجاه الزمني ودونهما عند المستويات كافة، وذلك راجع لكون جل القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني قبول فرضية العدم $(H_0: \beta = 0)$ التي تنص على وجود جذر الوحدة وعدم استقرارية أو سكون السلاسل الزمنية.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

أشارت نتائج الاستقرارية عند المستوى أن جميع السلاسل غير مستقرة وعليه نلجأ إلى إجراء الفروق الأولى:

1.**عن طريق المنحنى البياني:** وقد أوضحت النتائج المنحنيات التالية:

الشكل رقم (12): التمثيل البياني للسلاسل محل الدراسة بعد إجراء الفروق الأولى

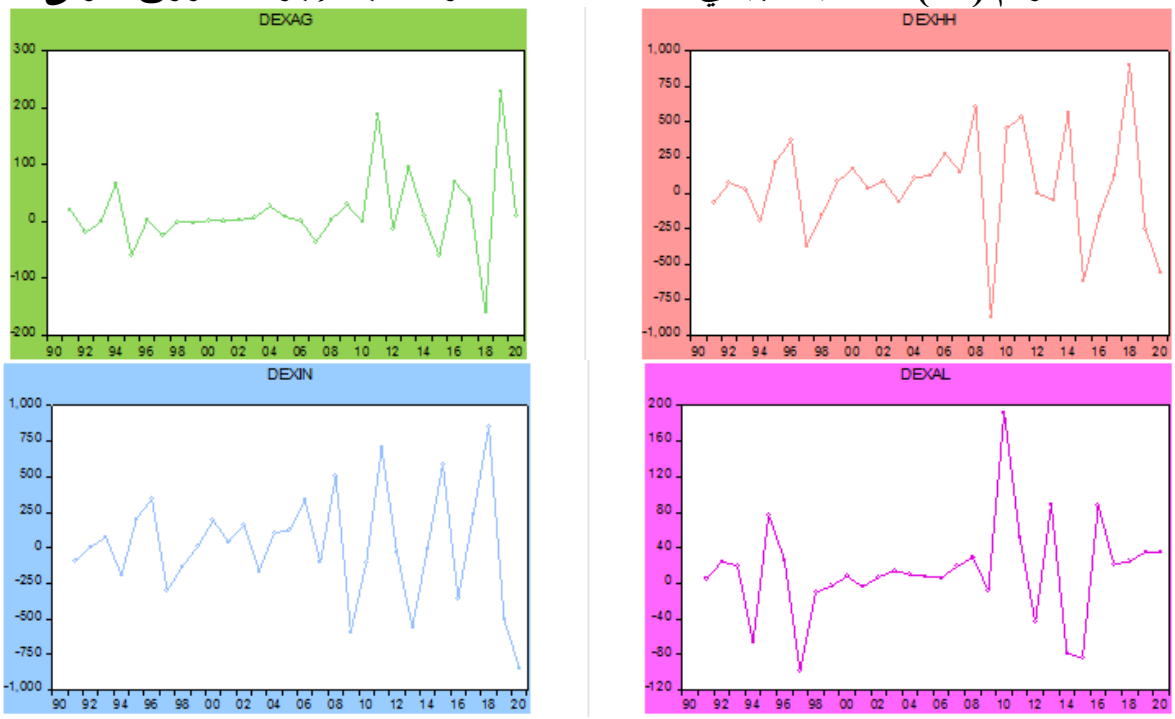

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن السلاسل الزمنية متذبذبة حول وسط حسابي ثابت طيلة فترة الدراسة، كما نلاحظ عدم وجود مركبة الاتجاه العام مما يشير إلى استقرارية المتغيرات محل الدراسة عند الفرق الأول.

2.**عن طريق دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية:** وقد أوضحت النتائج ما يلي:

الشكل رقم (12): دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية للصادرات خارج قطاع المحروقات، الصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية عند الفرق الأول

الصادرات الفلاحية DEXAG

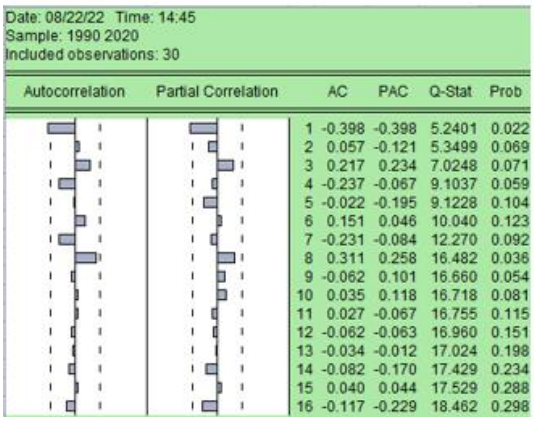

الصادرات خارج قطاع المحروقات DEXHH

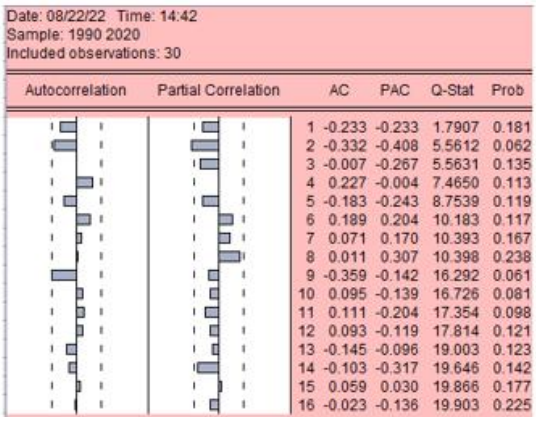

الصادرات الصناعية DEXIN

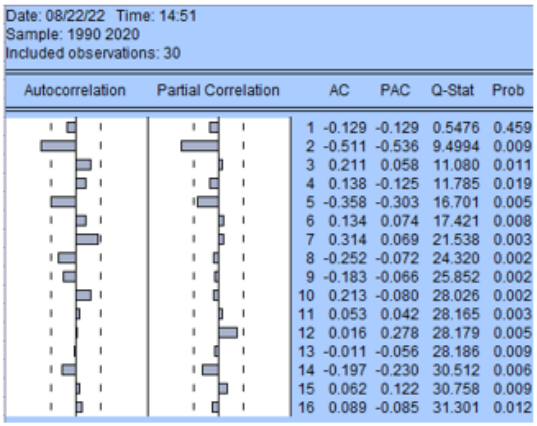

الصادرات الغذائية DEXAL

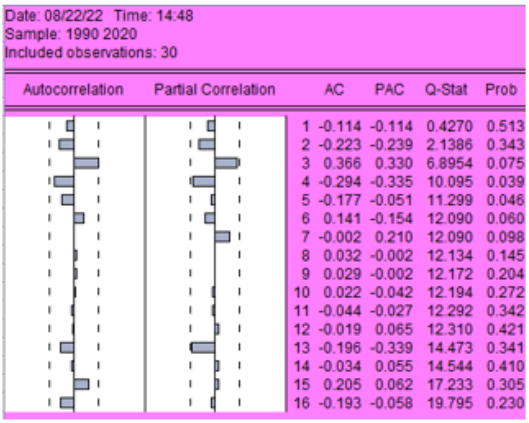

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من التمثيل البياني لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية أن جميع السلاسل مستقرة، حيث يلاحظ أن كل الأعمدة تع داخل مجال الثقة، بالإضافة إلى أن إحصائية Q-stat لجميع المتغيرات أصغر من القيمة الحرجة $(\chi^2 = 26.296)$، وهذا ما يؤكد استقرارية السلسلة.

3.اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests):

وقد أوضحت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار جذر الوحدة اعتمادا على اختباري ديكي فولر المطور ADF وفيليبس بيرون P-P عند الفرق الأول

المتغيرات Variables	عند الفرق الأول At First Difference					
	اختبار ديكي فولر ADF			اختبار فيليبس بيرون P-P		
	بوجود الثابت With Constant	بوجود الثابت والاتجاه العام With Constant & Trend	بدون الثابت وبدون الاتجاه العام Without Constant & Trend	بوجود الثابت With Constant	بوجود الثابت والاتجاه العام With Constant & Trend	بدون الثابت وبدون الاتجاه العام Without Constant & Trend

-6.409571 (0.0000)	-10.36747 (0.0000)	-10.68106 (0.0000)	-6.322439 (0.0000)	-6.144895 (0.0001)	-6.241923 (0.0000)	D(EXHH)
-7.348753 (0.0000)	-8.473498 (0.0000)	-7.872733 (0.0000)	-7.519391 (0.0000)	-4.300288 (0.0117)	-7.918292 (0.0000)	D(EXAG)
-5.578887 (0.0000)	-6.020066 (0.0002)	-5.839513 (0.0000)	-5.579925 (0.0000)	-5.901859 (0.0002)	-5.813493 (0.0000)	D(EXAL)
-6.410532 (0.0000)	-7.004540 (0.0000)	-7.368556 (0.0000)	-7.579370 (0.0000)	-7.757058 (0.0000)	-7.982856 (0.0000)	D(EXIN)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج Eviews 10

التفسير:

يبين الجدول رقم (15) نتائج اختبار الإستقرارية أو السكون لجذر الوحدة حسب اختباري ديكي فولر الموسع **(ADF)** وفيليبس بيرون **(P-P)** وذلك عند الفرق الأول حيث استوجب علينا إجراء الفروق الأولى لعدم استقرارية السلاسل عند المستوى، حيث نلاحظ من خلال النتائج أن جميع السلاسل قد استقرت عند الفرق الأول، إذ أن جميع القيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية البديلة $(H_1 = \beta \neq 0)$ التي تشير إلى عدم وجود جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى I(1).

المطلب الثالث: تقدير معلمات النموذج باستخدام منهجية ARDL

أولا: صياغة النموذج

بناء على النتائج السابقة فإن هناك العديد من أساليب التحليل القياسي الملائمة في هذه الحالة مثل نموذج تصحيح الخطأ ECM، نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، إلا أن أسلوب التحليل الذي تم الاعتماد عليه في نموذج هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL "Lag Distributed Regressive Auto"، وذلك لأن متغيرات الدراسة قد أعطت درجة سكون عند الفرق الأول وبالتالي نموذج ARDL مناسب للدراسة.

وبما أن وحدة قياس جميع المتغيرات هي "المليون دولار"، أي منسجمة فيما بينها فلا داعي لصقل أو تمهيد البيانات وجعل العلاقة بين المتغيرات خطية من خلال إدخال اللوغاريتم النيبيري.

وبالتالي فصياغة النموذج تكون كما يلي:

$$\Delta EXHH = c + \beta_1 EXHH_{t-1} + \beta_2 EXAG_{t-1} + \beta_3 EXAL_{t-1} + \beta_4 EXIN_{t-1} + \sum_{i=1}^{p_1} \gamma_1 \Delta EXHH_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_2} \gamma_2 \Delta EXAG_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_3} \gamma_3 \Delta EXAL_{t-i} + \sum_{i=1}^{p_4} \gamma_4 \Delta EXIN_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Δ: الفروق الأولى.

c : الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_4$: معلمات العلاقة طويلة الأجل.

$\gamma_1, \gamma_2, \dots, \gamma_4$: معلمات الفروق الأولى للعلاقة قصيرة الأجل.

$p_1, p_2, \dots, p_4$: فترات إبطاء المتغيرات.

ε_t: البواقي.

ثانيا: تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج

سيتم تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج بناء على مجموعة من الاعتبارات، حيث أنه ومن خلال البرنامج سيتم تحديد أمثل درجة إبطاء، في حدود 4 درجات، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (16): نتائج تحديد درجة التأخير حسب نموذج متجه الانحدار الذاتي Var

درجة التأخير	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-702.0860	-	6.09e+17	52.30266	52.49464	52.35975
1	-659.2621	69.78709	8.50e+16	50.31571	51.27559	50.60113
2	-634.3382	33.23180	4.80e+16	49.65468	51.38246	50.16844
3	-603.4670	32.01454	2.03e+16	48.55311	51.04880	49.29521
4	-536.6452*	49.49763*	8.09e+14*	44.78854*	48.05213*	45.75897*

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

تم تحديد درجة الابطاء المثلى عند الدرجة أربعة (4)، وذلك حسب كل الاحصائيات لأنها تقابل أقل قيمة، وذلك كما هو مبين في الجدول أعلاه.

-التوزيع الأمثل للإبطاءات

بغرض تحديد التوزيع الأمثل لفترات الابطاء تم الاعتماد على معيار Akaike وقد تم التوصل إلى أن فترات الابطاء للنموذج الأمثل $ARDL(p, q_1, q_2, q_3)$ هي (4,3, 4,4)، بمعنى أنه كل المتغيرات المفسرة تؤثر على المتغير التابع بأربع فترات تأخير، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (13): فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL

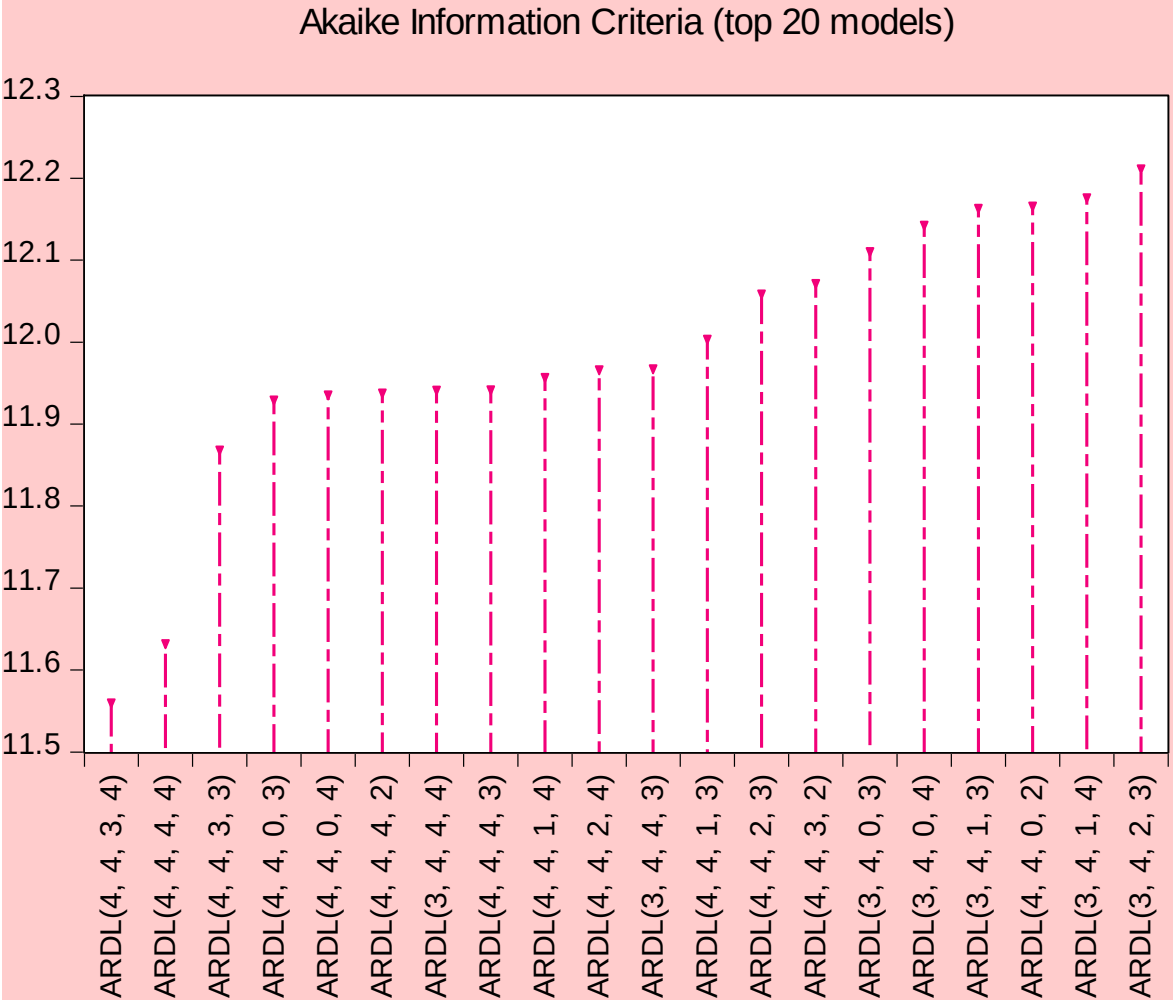

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

ثالثا: اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج : ARDL (Bounds Test)

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود، وقد أوضحت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

Null Hypothesis: No Long Relationships exist		
Test Statistic	Value	K

F-Statistic	14.47025	3
Critical Value Bounds		
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير النتائج إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة ($F = 14.47025$)، وهي أكبر من قيم الحد الأعلى المجدولة (UCB)، وهذا عند جميع مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و10%)، وكنتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة بعيدة المدى تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المستخدم خلال مدة البحث عند جميع مستويات المعنوية، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية أو المستقلة أو الشارحة نحو المتغير التابع (الصادرات خارج قطاع المحروقات)، مما يؤكد صحة فرضية البحث، الأمر الذي يستلزم تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج المقدر.

رابعا: تحليل التوازن في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، يتم فيما يلي تقدير معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم (18): نتائج تقدير نموذج ARDL (4,4,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXHH (-1)	0.289116	0.208702	1.385306	0.2034
EXHH (-2)	-0.221919	0.140763	-1.576549	0.1535
EXHH (-3)	-0.457197	0.139205	-3.284336	0.0111
EXHH (-4)	0.707877	0.238956	2.962368	0.0181
EXAG	0.071584	0.560843	0.127637	0.9016
EXAG (-1)	-0.557237	0.587147	-0.949059	0.3704
EXAG (-2)	0.716705	0.681913	1.051021	0.3240
EXAG (-3)	2.153776	0.710477	3.031452	0.0163
EXAG (-4)	-4.542133	0.589580	-7.704013	0.0001
EXAL	1.768349	0.650502	2.718437	0.0263
EXAL (-1)	-1.376647	1.051136	-1.309675	0.2267

EXAL (-2)	0.096334	0.795907	0.121037	0.9066
EXAL (-3)	1.829590	0.823421	2.221936	0.0570
EXIN	0.864601	0.093594	9.237738	0.0000
EXIN (-1)	-0.380695	0.163952	-2.321986	0.0488
EXIN (-2)	0.770905	0.121037	6.369173	0.0002
EXI (-3)	0.127318	0.112639	1.130311	0.2911
EXIN (-4)	-0.439911	0.227816	-1.930989	0.0896
C	-65.51494	54.87831	-1.193822	0.2667

R-squared	0.997384
Adjusted R-squared	0.991499
F-statistic	169.4738
Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

التفسير الاقتصادي والإحصائي:

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أن:

-معلمة المتغير الثابت جاءت سالبة، بمعنى أنه عند انعدام جميع المتغيرات الأخرى فإن قيمة المتغير التابع أي قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تكون سالبة وهذا غير موافق للنظرية الاقتصادية بحيث يجب أن يكون هناك حد أدنى، كما أنها ذات دلالة غير إحصائية إذ بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت (Student) (0.2667) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

-المرونات المقدرة كلها جاءت معنوية ما عدا مرونة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (t-1) والفترة (t-2)، إضافة إلى مرونة الصادرات الزراعية في الفترة (t) والفترة (t-1) والفترة (t-2)، الصادرات الغذائية خلال الفترتين (t-1) و(t-2)، والصادرات الصناعية خلال الفترة (t-3).

-نجد أن كل من متغيرة الصادرات الزراعية خلال الفترة (t-1) و(t-4)، متغيرة الصادرات الغذائية خلال الفترة (t-1) ومتغيرة الصادرات الصناعية خلال الفترة (t-4)، قد أثرت بشكل سلبي على المتغير التابع، أما بقية المتغيرات فقد أثرت بشكل إيجابي.

-تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول أعلاه إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد ($R^2 = 0.997384$)، التي توضح أن النموذج يفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له ليست زائفة حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر Prob F-Statistic عند مستوى الدلالة أقل بكثير من 5% مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن المتغيرات المفسرة أو المستقلة بصفة مجمعة تشرح النموذج بصفة جيدة.

خامسا: اختبار جودة النموذج

سيتم استخدام خمسة اختبارات للتأكد من جودة النموذج المقترح وهي: اختبار وجود الارتباط الذاتي، اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)، اختبار التعدد الخطي، اختبار التوزيع الطبيعي واختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

5-1-اختبار وجود الارتباط الذاتي:

يوضح الجدول نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي:

الجدول رقم (19): نتائج اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	Obc*R-squared	Prob F(2,6)	Prob Chi-Square (2)
1.421899	8.682079	0.3132	0.0130

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

حسب اختبار(LM Test, Breusch-Godfrey serial) ، الذي يشير إلى مضاعف لاغرانج لدراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الرتبة أعلى من الرتبة الأولى، بينت النتائج المتحصل عليها أن احتمال إحصائية فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي $(Prob\ F = 0.3132 > 0.05)$، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، مما يعني أن الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض، أي أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

5-2-اختبار الازدواج الخطي Multicollinearity Test:

يوضح الجدول نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول رقم (20): مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة لدالة الصادرات خارج قطاع المحروقات EXHH

	EXAG	EXAL	EXIN
EXAG	1	0.9089111895907065	0.6212984057281038
EXAL	0.9089111895907065	1	0.7168525918282351
EXIN	0.6212984057281038	0.7168525918282351	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال المصفوفة الواردة في الجدول رقم (20) و حسب اختبار (Kline) أن مربع أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في الدالة المقدرة بلغت (0.826099) وهي أصغر من قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة (0.999)، أي أن $(R^2 > r_{x_i x_j}^2)$، وهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في الدالة المقدرة.

5-3-اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):

أما فيما يخص الاختبار الثالث والذي يتعلق باختبار عدم ثبات تجانس تباينات الخطأ، فكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول كالتالي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبارHeteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test ARCH			
F-statistic	Obc*R-squared	Prob F(1,24)	Prob Chi-Square (1)
0.283756	0.303810	0.5991	0.5815

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تبين النتائج المتحصل عليها وجود تجانس تبين حدود الخطأ (أي عدم وجود مشكلة)، باعتبار أن إحصائية ARCH تساوي 0.283756 باحتمال 0.5991، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي $(Prob\ F = 0.5991 > 0.05)$، مما يعني قبول فرضية العدم المرتبطة بثبات تجانس تباينات البواقي.

5-4-اختبار التوزيع الطبيعي:

يوضح الشكل التالي، نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

Jarque-Bera	2,773844
Probability	0,249843

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تبين النتائج أن أخطاء النموذج تتبع توزيعا طبيعيا لأن إحصائية Jarque-Bera تساوي 2.773844 وهي أصغر من القيمة الحرجة التي تساوي 5.99، كما أن الاحتمال يساوي 0.249843 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي$(Prob = 0.249843 >$ 0.05)، ومنه نقبل فرضية العدم (H_0)، التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

5-5-اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey (RESET):

وعن التشكيل الجيد للنموذج من حيث البنية الهيكلية، أو عدم ضرورة إدخال متغيرات أخرى في النموذج، قمنا باستخدام اختبار (RESET)، ويوضح الجدول نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول رقم (23): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey (RESET)

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.218062	7	0.2627
F-statistic	1.483674	(1, 7)	0.2627

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين من نتائج اختبار "Ramsey (RESET)" صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، وهذا من خلال النتيجة المبينة التي توضح أن قيمة الاحتمال لـفيشر F

المحسوبة لهذا الاختبار(Prob-F=0.2627) وهي تفوق مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي عند مستوى المعنوية 5%، ما يؤكد رفض فرضية العدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، أي النموذج صحيح ولا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

بناء على النتائج السابقة من استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى، ووجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين، عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات، واتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي إضافة إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، فإنه يمكننا الاستمرار في تقدير النموذج.

سادسا: تحليل التوازن في المدى القصير

بعد تقدير نموذج ARDL وإجراء الاختبارات التشخيصية والتأكد من جودة أداء هذا النموذج، تم الوصول إلى الخطوة الأخيرة وهي تقدير العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل وسرعة التعديل، حيث يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع "الصادرات خارج قطاع المحروقات" والمتغيرات المفسرة له "الصادرات الزراعية، الغذائية والصناعية"، وقد أعطت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (24): مرونات المدى القصير وسرعة التعديل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-0.028761	0.085299	-0.337177	0.7447
D(EXHH(-2))	-0.250680	0.081407	-3.079332	0.0151
D(EXHH(-3))	-0.707877	0.081650	-8.669689	0.0000
D(EXAG)	0.071584	0.340000	0.210542	0.8385
D(EXAG(-1))	1.671653	0.378264	4.419272	0.0022
D(EXAG(-2))	2.388358	0.309549	7.715614	0.0001
D(EXAG(-3))	4.542133	0.411705	11.03248	0.0000
D(EXAL)	1.768349	0.352863	5.011434	0.0010
D(EXAL(-1))	-1.925924	0.550423	-3.498991	0.0081
D(EXAL(-2))	-1.829590	0.484303	-3.777781	0.0054
D(EXIN)	0.864601	0.060590	14.26958	0.0000
D(EXIN(-1))	-0.458312	0.086790	-5.280692	0.0007
D(EXIN(-2))	0.312593	0.063415	4.929347	0.0012
D(EXIN(-3))	0.439911	0.070162	6.269950	0.0002
CointEq(-1)*	-0.682123	0.065478	-10.41762	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (25): مرونات المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

EXAG	-3.162632	2.575336	-1.228046	0.2543
EXAL	3.397663	1.925431	1.764625	0.1156
EXIN	1.381301	0.183223	7.538909	0.0001
C	-96.04558	82.37951	-1.165892	0.2772

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

يبين الجدول رقم (24) نتائج تقدير مرونات المدى القصير للعلاقة بين متغيرة الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتغيرات التفسيرية الممثلة لها. وتظهر جميع هذه المتغيرات في شكل فروقات من الرتبة الأولى والثانية والثالثة معبرة في ذلك عن العلاقة الديناميكية في المدى القصير، أما المتغيرة الممثلة بـ(Cointeq(-1)) فهي تعبر عن بواقي التقدير المؤخرة بفترة زمنية واحدة والممثلة لمعامل التعديل.

أما الجدول رقم (25)، فهو يوضح تقدير مرونات المدى الطويل المبينة للعلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة.

وعليه فإن معادلة الأجل الطويل تكتب كما يلي:

$$EXHH = -3.1626 * EXAG + 3.3977 * EXAL + 1.3813 * EXIN - 96.0456$$

ويتم التحليل التفسير الاقتصادي والاحصائي لنتائج تقدير النموذج كما يلي:

1-تقدير العلاقة طويلة الأجل:

- ✓ أن الصادرات الفلاحية تؤثر بشكل سلبي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأمد الطويل، إذ أنه كل زيادة في متغيرة الصادرات الفلاحية بوحدة واحدة أي بـ 1%، سيؤدي إلى انخفاض في الصادرات خارج قطاع المحروقات بمقدار 3.16-%، كما أنه ذو دلالة إحصائية غير مقبولة إذ بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت $(Prob - t = 0.25)$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05.
- ✓ إن الصادرات الغذائية أثرت بشكل إيجابي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأمد الطويل، أي كل زيادة في الصادرات الغذائية بوحدة واحدة أي بـ1%، سيؤدي إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 3.39%، غير أنه ذو دلالة غير إحصائية وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت $(Prob - t = 0.11)$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05.
- ✓ متغيرة الصادرات الصناعية أثرت كذلك بالشكل الإيجابي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، إذ أن كل زيادة في الصادرات الصناعية بوحدة واحدة أي بـ1%، يؤدي إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بـ 1.38%، كما أنه ذو دلالة إحصائية

إذ بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت $(Prob - t = 0.0001)$ وهي أقل من المستوى 0.05.

- ✓ معلمة المتغير الثابت جاءت سالبة، بمعنى أنه عند انعدام جميع المتغيرات الأخرى فإن قيمة المتغير التابع أي قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تكون سالبة وهذا غير موافق للنظرية الاقتصادية بحيث يجب أن يكون هناك حد أدنى، كما أنها غير معنوية أي ذو دلالة غير إحصائية لكون القيمة الاحتمالية لستودنت أكبر من 0.05.

2/-تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

- ✓ توزعت تأثيرات المتغيرات بين الإيجابي والسلبي، فمن الملاحظ أن جميع المتغيرات تؤثر بشكل إيجابي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، ماعدا متغيرة الصادرات الغذائية خلال فترتي الإبطاء (t-1) و(t-2)، إضافة إلى متغيرة الصادرات الصناعية خلال فترة الابطاء (t-1)، فقد أثرتا بشكل سلبي على الظاهرة المدروسة.
- ✓ نلاحظ أن جميع المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5%، ماعدا متغيرة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (t-1)، بالإضافة إلى معلمة الصادرات الزراعية.
- ✓ كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) فهو ذو قيمة سالبة (0.682123- =(-1) CointEq)، وذو معنوية (0.0000) فهذا يعني أنه توجد فعلا علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير أي أنه هناك تكامل مشترك، وتوضح معلمة تصحيح الخطأ أن 68.21% من الاختلالات قصيرة الاجل في الصادرات خارج قطاع المحروقات في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t)، باتجاه العلاقة طويلة الاجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات المستقلة (معدل الانفتاح التجاري، الفئة النشطة من حجم السكان...).

وبعبارة أخرى فإن الصادرات خارج المحروقات تصحح من اختلال قيمتها التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية نحو 68.21%، ومن الممكن تفسير هذا أنه عندما تنحرف الصادرات غير النفطية خلال المدى القصير في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح نسبة 68.21% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة الحالية.

إذ أنه عند حدوث الصدمة قصيرة الأجل فإن القوة المعاكسة لاتجاه الصدمة تنشأ في محاولة للعودة إلى الوضع الذي سبق الصدمة، تكون هذه الصدمة بطبيعة الحال بإشارة سالبة، ويقابلها قوة الصدمة بإشارة موجبة، وهكذا فإن القوة المتبقية هي حاصل جمع القوتين. فإذا كانت قوة الصدمة أكبر من القوة المعاكسة لها تكون الإشارة موجبة، أما

إذا كانت قوة الصدمة أقل من القوة المعاكسة فإن القوة المتبقية تكون بإشارة سالبة وبالتالي يمكننا العودة ثانية إلى الوضع ما قبل الصدمة والذي اصطلحنا على تسميته الوضع التوازني طويل الأجل.

سابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير والأجل الطويل (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، قمنا باستخدام الاختبارات المناسبة لذلك وهي اختباري "المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)"، وكذا "المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، وقد أظهرت النتائج الشكلين المواليين:

الشكل رقم (14): المجموع التراكمي للبواقي المتبعة

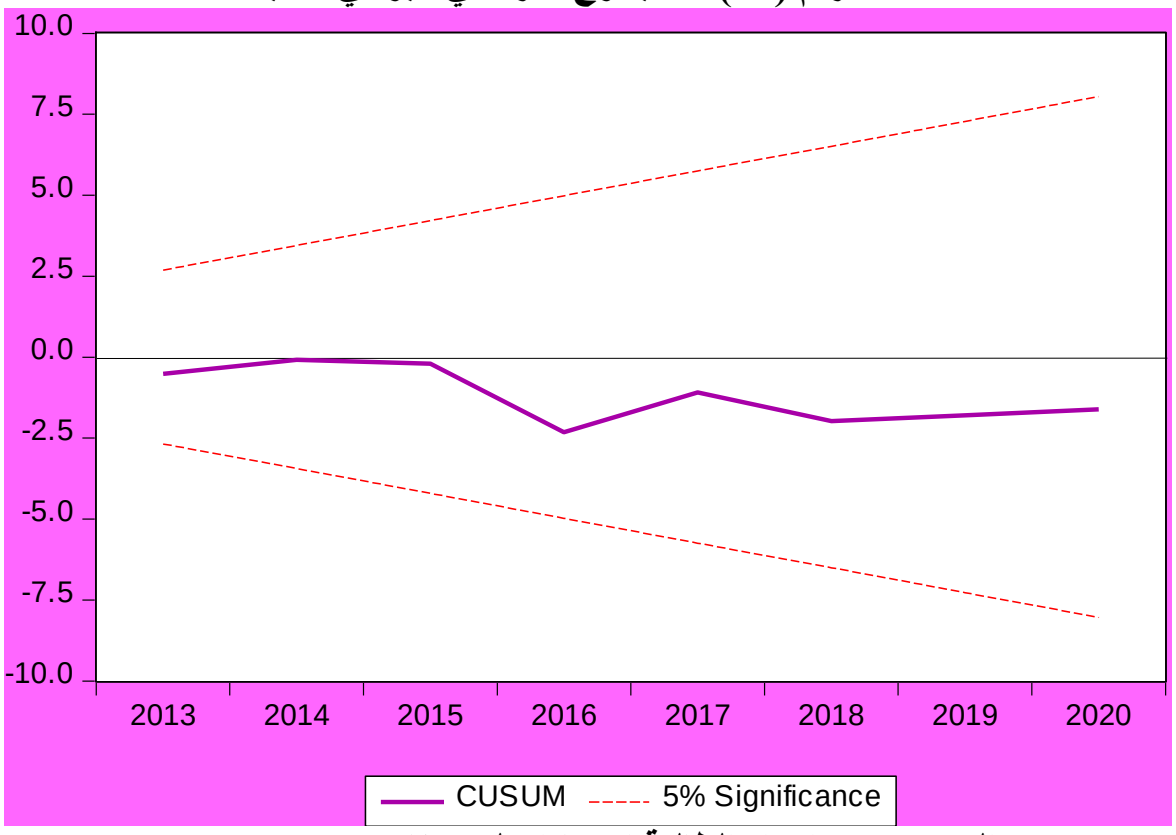

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

الشكل رقم (15): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتبعة

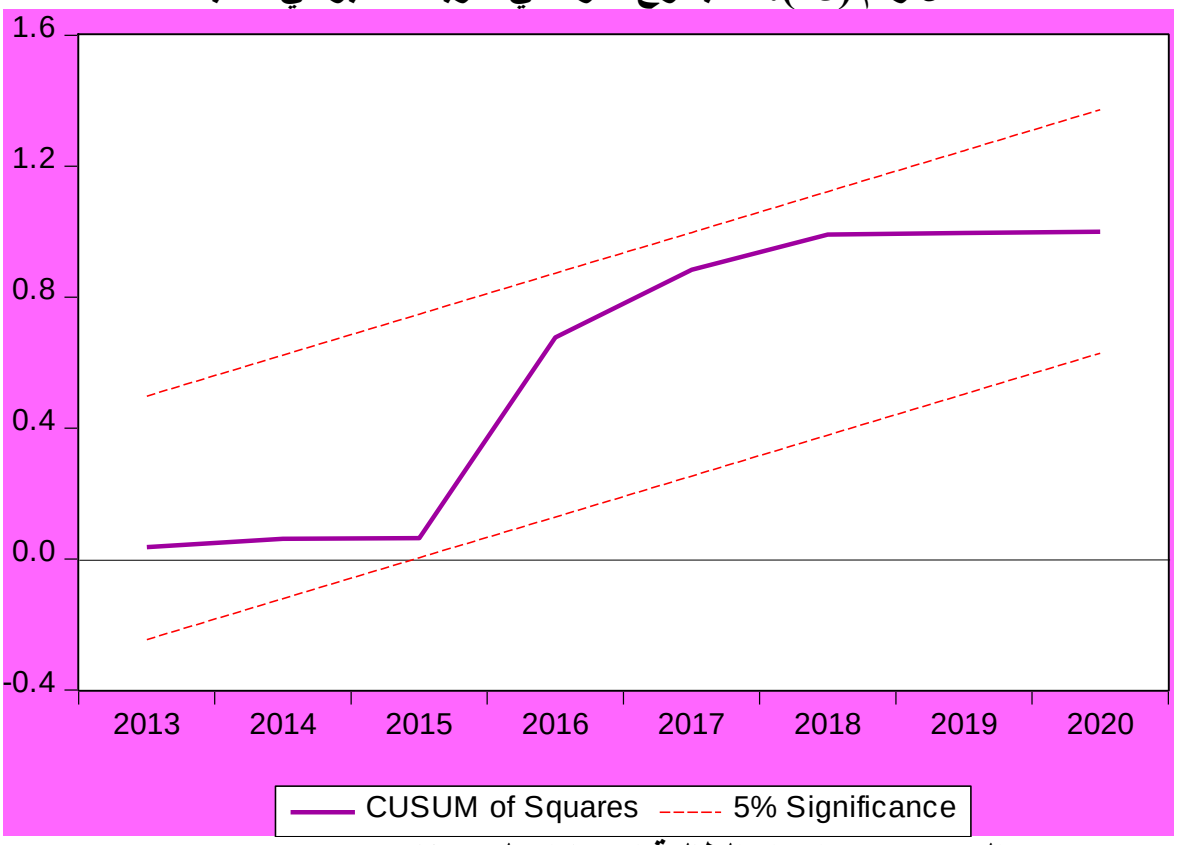

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 10

بعد تطبيق الاختبار على النموذج المقدر المدروس، ومن خلال الرسم البياني، أظهرت النتائج أن منحيي المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي أي (CUSUM) و(CUSUM-Q)، الممثلة أعلاه تقع داخل حدود الثقة أي تعبران وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، ما يشير ويؤكد على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية تجميع البيانات وتعديلها عملية يسودها الكثير من العيوب، كما تنقصها الدقة التامة، وهذا من شأنه أن يعكس أثره على دقة النتائج التي يمكن الحصول عليها.

ومن ثم، فإن ما نرجوه أن تتوفر المعطيات في المستقبل، وأن تكون على مستوى من الدقة والتفصيل بالدرجة التي تجعل ما نحصل عليه من نتائج موضع ثقة.

كما أننا لا يجب أن نعتقد بأننا استطعنا وإلى حد بعيد أن يتضمن بحثنا هذا كل المتغيرات التي لها علاقة بالموضوع والتي تفسر الصادرات خارج قطاع المحروقات من الجانب النظري، لذلك ارتكزت دراستنا حول اختيار المتغيرات الأساسية التي لها علاقة بالصادرات الفلاحية والتي تتوفر عنها المعطيات الإحصائية، ولعل ذلك هو السبب الذي يجعلنا نقول بأن الأبحاث الاقتصادية تكون في الغالب تجريد من علم الواقع، وأن نتائجها لابد وأن تتضمن بعض الخطأ الذي يمكن باستخدام الأساليب الإحصائية تقديره على أساس درجة ثقة معينة. وبعد جمع البيانات الإحصائية حول اختيار المتغيرات التي تدخل في تفسير النموذج ، حاولنا تقدير محددات دالة الصادرات غير النفطية المقترحة للاقتصاد الجزائري، إذ تناولنا في هذا الفصل الخاص بالجانب التطبيقي لموضوع الدراسة عرض المنهجية والأدوات، ومن ثم قمنا بتطبيق مختلف الاختبارات الإحصائية وعرض النتائج والتي أفضت إلى استقرارية السلاسل الزمنية كل على حدا عند الفرق الأول، مما سمح لنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، ثم قمنا بعرض النتائج ومناقشتها، إذ تبين أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، بحيث تؤثر المتغيرات المستقلة (الصادرات الفلاحية بالإضافة إلى الصادرات الغذائية والصناعية) إيجابيا على المتغير التابع (الصادرات غير النفطية)، الأمر الذي يجعلنا نقول بأن النموذج المستعمل هو النموذج الذي يفسر وبشكل جيد واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

خاتمة

بعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات الموضوع رأينا أن القطاع الفلاحي الجزائري يمتلك مجموعة من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تؤهله لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والمحافظة على أمنها الغذائي، وتصدير الفائض إلى الخارج من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات، ورغم الأهمية التي أوليت لهذا القطاع والسياسات المنتهجة والمؤسسات المستحدثة من أجل النهوض بهذا القطاع، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة نوعا ما، رغم الإجراءات والسبل المطبقة، لهذا لابد من ترقية الصادرات خارج قطاع الطاقات الأحفورية، من خلال تقوية القدرة التنافسية السعرية، الجودة والنوعية، الاتقان للمنتوج الوطني في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الاستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية.

وأخيرا يجب تطوير مستوى تدخل ومرافقة وزارة التجارة بوكالاتها ودواوينها ومجالسها ومراكزها الوصية للمتعاملين الاقتصاديين، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، وتثمين صفقات التصدير، حيث ترافقهم في استكشاف الأسواق الخارجية وذلك بإحضار الدعم المالي واللوجيستي والإعلامي والتأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات والمعارض الدولية. ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا نلخص النتائج التالية، والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبارا لفرضياتها:

-قطاع الفلاحة من أهم القطاعات داخل الجزائر، وقد شهد عدة سياسات فلاحية لتطويره إلا أن ما يعاب على تلك الاليات هو اللاإستمرارية والتبعية للظروف المناخية، ورغم أن البرامج التنموية التي عرفها في العشر سنوات الأخيرة بدأت تأتي بنتائج إيجابية في القطاع الذي مزال رغم كل ذلك يجتذب نسبة بسيطة من العمالة مقارنة مع القطاعات الأخرى.

-يعتبر القطاع الفلاحي من أفضل الخيارات التي يمكن للجزائر أن تحقق من خلاله التنمية المنشودة، فهو قطاع يمتلك كل مقومات النجاح لكنه لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات، وإذا ما تم تقديم له كل سبل الدعم والمتابعة والمراقبة الصارمة والدقيقة في تطبيق القانون، فسيكون الخيار الاستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة كل سبل التنمية الشاملة في البلاد.

-تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي أهم سياسة يجب على الجزائر انتهاجها للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع، قادر على تحسين واستمرارية وتيرة التنمية، قادر كذلك على تقليل ومواجهة نسبة مخاطر الصدمات الخارجية بالإضافة إلى قدرته على تعزيز الإنتاج الوطني، تنويع الصادرات، تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير مناصب شغل.

-عدم التمكن من التنويع في الصادرات الزراعية واكتفاءها بالاعتماد على بعض المنتجات الزراعية فقط، وهو من الأسباب الرئيسية لعدم القدرة على زيادة حجم الصادرات الزراعية الجزائرية.

-بسبب ضآلة نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فنعتبر عدم وجود علاقة بين نمو الصادرات الجزائرية والإنتاج الزراعي الجزائري.

-هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تسويق الصادرات خارج قطاع المحروقات، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يقلل من تنافسية الصادرات المحلية مقارنة بالصادرات العالمية.
-وجود مشاكل ومعوقات تواجه القطاع الزراعي وتحد من النهوض به وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني.
أما نتائج الدراسة القياسية فكانت كالتالي:
-أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (P-P) أن السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج متكاملة من الدرجة I(1)، وبالتالي هناك إمكانية تطبيق منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL).
-بعد القيام بتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلى تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test)، وأظهرت نتائجه أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والصادرات الفلاحية، الغذائية والصناعية.
-أثبتت نتائج الاختبارات التشخيصية أنه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل للتشخيص السليم للظاهرة.
-وأخيرا أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 68%.
-هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتي أثبتت أن الاهتمام بتنويع المنتجات في مختلف القطاعات الزراعية، الغذائية، الصناعية والخدمية، تؤدي إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 41% للقطاعات المعنية للتنويع.

نتائج اختبار الفرضيات

فيما يتعلق بالفرضيات المقدمة في بداية الدراسة فقد توصلنا إلى ما يلي:

1.الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة هاته الفرضية ولو نسبيا، حيث أن الدولة قامت بسن القوانين وإنشاء هيئات متخصصة لترقية التجارة الخارجية عامة والصادرات خارج المحروقات خاصة، لكن بالرغم من ذلك لم تعرف الصادرات الجزائرية تنوع هيكلي خلال كامل الفترة المدروسة.

2.الفرضية الثانية: يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، وذلك لما يزخر به من مؤهلات طبيعية وبشرية ورأسمالية تمكنه من النهوض بالاقتصاد الوطني وتقديم الدعم له، إذا ما تم استغلاله بشكل جيد وقد توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما تطرقنا له في دراستنا لمساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال معرفة إمكانياته وانتاجه بشقيه النباتي والحيواني.

3.الفرضية الثالثة: إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير في إيراداته على صادرات النفط، ولكن مع التذبذبات الحاصلة في أسعاره قررت السلطات الجزائرية اتخاذ مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تضمنت إنشاء مجموعة من المؤسسات الداعمة للتصدير وبعض التدابير المحفزة والمشجعة على التصدير غير النفطي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

4.الفرضية الرابعة: إذا ما تم الزيادة في حجم الإنتاج الزراعي والتنويع فيه، فسوف يزيد الطلب على المنتجات الجزائرية ويقل الطلب على المنتجات الأجنبية، وبالتالي تقل حجم الواردات، وتقل حجم الفاتورة الغذائية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات المقترحة

مما سبق دراسته ندرج التوصيات التالية:

- تحسين التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، من خلال تنويع الأصول، تنويع الأسواق، توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق متنوعة.
- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- لابد للجزائر أن تسعى إلى الانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة أكثر من عملية الاندماج والعمل على إحياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط المنطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.
- على الجزائر العمل على تخفيض القيود الجمركية، الجبائية والإدارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري.
- العمل على توسيع نطاق تصدير المنتوجات الزراعية وتعديل السياسات الزراعية الخاصة بالتجارة الخارجية
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- حماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني وتحويل العقار الفلاحي إلى نشاطات أخرى وتكاليف برامج محاربة الانجراف والتصحر.
- تشجيع البحث الزراعي من خلال توفير كل الظروف المساعدة وتأهيل اليد العاملة الزراعية.
- ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية وتحسين التعبئة والتغليف ليصبح المنتوج الجزائري مستوفيا لشروط ومتطلبات المنافسة المحلية.
- انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي لما يمكن أن تقدمه من معلومات، والتعريف بالمنتوج الجزائري.
- تفعيل القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد الوطني مع بقاء إشراف الدولة لمسيرته.

- بعد أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) يجب إعداد مجموعة من التدابير للإسراع إلى تنويع الاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بمعنى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي قائم على تعدد المصادر وليس قائم على اقتصاد ريعي.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر، كماليزيا، إندونيسيا باعتبارها من أقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري.
- توجيه الاستثمارات الزراعية باتجاه المناطق ذات الميزة النسبية في المحاصيل الخاصة بها على غرار الصحراء، الهضاب والسهوب.
- تكوين يد عاملة مؤهلة للعمل في القطاع الزراعي ومتحكمة في التكنولوجيا الحديثة.
- ضرورة وضع استراتيجية جديدة لتنمية القطاع الفلاحي تأخذ بعين الاعتبار دراسة الجدوى الاقتصادية للمحاصيل والمزروعات وتربية الحيوانات في أولويتها، مع مراعاة طبيعة التربية الملائمة بالإضافة إلى الاهتمام بتعليم وإرشاد المزارع بالشكل الذي يمكنهم من حل المشاكل وتطوير العمل والارتقاء بالأداء لتحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية والكفاءة، من أجل رفع القدرة التنافسية، بحيث تتولد إمكانية أكثر للتصدير وليس فقط الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.
- يجب على الدولة حل كل المشاكل المتعلقة بالنشاط الزراعي.

افاق الدراسة

لمواصلة البحث في هذا الموضوع والتطرق إلى نقاط لم نتمكن من التوصل إليها، ولصياغة استراتيجيات حقيقية، ومثلى لتكوين بديل حقيقي لقطاع المحروقات، نضع مجموعة من الافاق لهذه الدراسة:

- دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- انعكاس استراتيجية التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- لماذا عجز القطاع الزراعي عن زيادة الصادرات الزراعية؟
- دراسة الزراعة البيولوجية أو الزراعة العضوية بالإسقاط على تجارب الدول الناجحة فيها.
- مساهمة الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-

قائمة
المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2011.
2. أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل على إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997
3. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمامرة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007
4. جمال جويدان الجميل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2006
5. جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010
6. حبيب مطانيوس، رانية ثابت الدوري، **اقتصاديات الزراعة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996
7. حسام علي داود، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2002
8. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
9. رشاد العصار، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة 1، 2000
10. رعد جعفر حسين، **الاقتصاد الزراعي**، محاضرات، كلية قسم تقنيات التربية والمياه بغداد، العراق، 2012
11. طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، دار وائل، الأردن، 2004.
12. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002
13. عاكف الزغبي، **مبادئ التسويق السياحي**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2006
14. عبد الخالق عبد الرحمن مظهر، **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2002
15. عبد العظيم حمدي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996.
16. عبد القادر رزيق المخادمي، **" الأزمة الغذائية العالمية – تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009

17. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
18. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعة، مصر،2005
19. عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، العراق، 1969
20. عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، ط1، بغداد، 1969
21. عبد الوهاب مطر، **أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي**، مطبعة العالي، ط1، العراق، 1999
22. عطا الله، علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،2015
23. علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
24. علي مكيد، **"الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.
25. عنبر إبراهيم شلال، **التسويق الفلاحي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2012
26. فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية، اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002
27. فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997
28. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي _النظرية والتحليل_**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
29. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي_ محاضرات وتطبيقات**، دار حامد للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
30. محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010
31. محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1986.

32. ميشيل توادارو، **التنمية الاقتصادية** (ترجمة وتعريب: محمود حسن حسني ومحمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية – الرياض-، 2006

ثانيا: المطبوعات

1. إبراهيم جمعاسي، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: دروس وتطبيقات في الاعلام الالي "مدخل إلى برنامج Stata في الاقتصاد القياسي"**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
2. أمحمد بن البار، **دروس حول: الاقتصاد القياسي 2**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، 2020.
3. سعيد أحسن، **مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري _ قسنطينة 2، الجزائر، 2019-2020
4. عبد الحكيم سعيج، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: محاضرات في مقياس الأدوات الرياضية للقرار**، تخصص: مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2017.
5. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003-2004.
6. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة ،2006.
7. فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في كوبن هاكن، الدانمارك، 2008
8. فريد طهراوي، **مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي _محاضرات وأمثلة**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2016-2017.
9. مجيد الصغير بعلي، مطبوعة بعنوان: **تنظيم القطاع العام في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
10. محمد ادريوش دحماني، سلسلة محاضرات في مقياس "الاقتصاد القياسي"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013-2013.
11. محمد الصغير قليل، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اصطمبولي، معسكر، 2018-2019.

12. محمد العقاب، مطبوعة علمية متخصصة تحت عنوان: **تحليل السلاسل الزمنية _محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد**، تخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان العاشور، الجلفة، 2018/2017.
13. محمد رملي، **مطبوعة في: تحليل السلاسل الزمنية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2019-2020.
14. نبيلة عرقوب، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: **محاضرات في نظرية الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019-2020.
15. يحي عبد الله قوري، **مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2017-2018.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. أسماء بللعما، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2017-2018
2. أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية أفاق ما بعد 2017**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017.
3. أعمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
4. إلهام أيت عمر بن عجال، **اليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات _ واقع وافاق**، دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017
5. أميرة بحري، **الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1-، الجزائر، 2017/2016.
6. إيمان بوعكاز، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016
7. بيان مرزوق وراتب عساف، **أثر المعروض النقدي على الاقتصاد الفلسطيني**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة

السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018.

8. حسان بخيت، **تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية – الواقع والمتطلبات 2000-2008**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011

9. حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012

10. **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة _ دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، الجزائر، 2018-2019

11. حمزة دبار، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية _ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

12. حمزة سالمي، **أثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية _حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات الإنتاجية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

13. خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

14. دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

15. دليلة طالب، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006-2007.

16. رشيد مالكي، **تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة _ حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018

17. ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 2000-2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2018-2019.

18. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
19. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة في قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014
20. زينب يعلي، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

21. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016
22. سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016
23. سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، تخصص: إدارة أعمال وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017
24. سومية شهيناز طالب، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.
25. سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013
26. صارة حاج يوسف، **دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،

تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019

27. الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر،** أطروحة دكتوراه في العلو الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014
28. عابد عدة، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)،** دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
29. عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
30. عائشة بوثلجة، **دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه،** جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2017.
31. عبد الرشيد بن ديب، **" تنظيم وتطور التجارة الخارجية"** أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2002 -2003.
32. عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية _دراسة حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
33. عبد القادر بوكريطة، **أثر القطاع الإنتاجي الفلاحي الحيواني والنباتي على النمو الاقتصادي في الجزائر،** دراسة تحليلية قياسية للفترة(1970-2014)، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2018-2019.
34. عز الدين سمير، **دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر،** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018
35. علي عبابة، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات،** أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه لطور الثالث، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.
36. عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005

37. فاتح حركاتي، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، سنة 2015

38. فاطمة الزهراء بكالة، **تحليل سياسات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،2019-2020

39. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008

40. قادة أقاسم، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012

41. كمال بن موسى، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

42. كوثر سعاد قودة، **اثار تحرير سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي _ دراسة حالة _**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة 1، 2019-2020

43. ليندة بالحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

44. محمد دريوش دحماني، **إشكالية البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.

45. محمد هبول، **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2019

46. مروة خضير سلمان، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.

47. مسعود قريز، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

48. مسعود قزيز، **"التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2000-2001.
49. مليكة جرمولي، **السياسة الفلاحية في الجزائر والاصلاحات الطارئة عليها _ دراسة حالة ولاية البويرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005
50. نادية بولحبال، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
51. نصر حميداتو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية 2000-2016**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، التخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.
52. نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
53. هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016
54. الواعر لخميسي، **دور سياسات الدعم الفلاحي في تمويل القطاع الفلاحي للفترة (2000-2016)**، أطروحة دكتوراه في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.

رابعا: الملتقيات

1. بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، **الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق"، جامعة أدرار، الجزائر، 2021/03/14
2. بلقاسم ميموني، محمود السعيد بودربالة، **الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية**، أوراق وبحوث الملتقى الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق، جامعة أدرار، 2021/03/14.
3. جمال جعفري، شيخاوي سهيلة، **دور الاستثمار الزراعي في تنمية الاقتصاد الزراعي بالجزائر "دراسة قياسية للفترة ما بين 1995-2016"**، ملتقى وطني

حول تنمية الاقتصاد الزراعي والريفي كألية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (الواقع والافاق والتحديات)، 05-06 نوفمبر 2019

4. خالد الخطيب وريمة بصري، **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية النفطية دراسة قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة -الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر 2017.
5. رشيد فرهاد، **المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا**، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية، 10 ماي 2013.
6. زهير عماري، **القطاع الفلاحي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي**، المؤتمر الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.
7. زينب بوراي، بن سالم سعاد، **تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من اشكال التسويق الزراعي الدولي (الواقع والافاق)**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق"، 2021/03/14.
8. سارة مسعودي، محمد الأمين مصطفاوي، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطورها وتحسين مردوديتها**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق"، الجزائر
9. سليمة طبايبية، لرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس _ سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008.
10. سيد أحمد سنوسي، عبد الصمد بلهادي، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية _ القطاع الزراعي نموذجا**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق"، الجزائر، 2021/03/14.
11. علاء الدين قادري، زهرة دريش، **اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية وأثارها المستقبلية على الاقتصاد الوطني (دراسة اقتصادية وتحليلية)**، الملتقى الدولي الرابع، القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3، 25/24 ماي 2017.
12. فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق"، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2021/03/14.
13. فريد لرقط، فتيحة نوغي، **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية**، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004.

14. لعفيفي دراجي، توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص كألية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، يومي 25-26 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
15. محمد رجراج، **السياسة الاقتصادية وحتمية الأداء المميز في القطاع الفلاحي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس، 2005.
16. ميلود وعيل وحسني ششوي، **"الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر"**، مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة يحي فارس، المدية، يوم 10 مارس 2018.
17. نسيمة جلولي، محمد مقران، **مداخلة بعنوان: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي**، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 14 نوفمبر 2019.

خامسا: المقالات

1. أحلام خليفة، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 10، جامعة البليدة 02، جوان 2020.
2. أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (ماي 2008/ السنة السابعة).
3. أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، الجزائر، 2003.
4. أحمد ضيف وأحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي وألية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 14، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، 2018.
5. أحمد ضيف، عزوز أحمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة البويرة، 2018.
6. أحمد عدنان وأنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018

7. إسماعيل صاري، **التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، أوت 2019.
8. إسماعيل صاري، مختار بوضياف، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 10، 2019
9. افتخار محمد مناحي الرفيعي، ناظم عبد الله عبد المحمدي، مالك علام عفات الخليفاوي، **استقرارية دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في الاقتصاد العراقي في إطار نموذج (ARDL) للفترة (1985-2015)**، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 15، العراق، 2019.
10. إيمان شعابنة، **"مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2017
11. إيمان محمد وإبراهيم علي، **أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 02، مصر، أفريل 2021.
12. بآية ساعو، زوبيدة سيار، **رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: "القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق"، الجزائر،2021/03/14.
13. بلال بوجمعة وعثمان ملوك، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016**، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 30 ديسمبر 2016.
14. حميد باشوش، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية "دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016.
15. خيرة بن قطيب، الويزة قويدر، **مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015)**، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد 01، جامعة المدية، 2020.
16. رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 17، حزيران 2013.
17. رفيقة صباغ، **التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04/العدد 01، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020.
18. زهية بركان، حورية كتمير، أمينة بركان، **الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة البليدة 2، 2019

19. سارة عقون ونوفل سمايلي، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، جامعة العربي التبسي _ تبسة، الجزائر، 2021.
20. سامية بوضياف، **سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية**، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد السابع، جامعة البليدة 2، الجزائر.
21. سعاد مزلف، الطاهر شليحي، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، 2020
22. سعاد مزلف، الطاهر شليحي، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد(06)، عدد(01)، 2020
23. سعاد مزلف، شليحي الطاهر، **قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**، باستخدام نموذج ARDL، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.
24. سفيان الشارف بن عطية، حاكمي بوحفص، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2017)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5426-2602، العدد 1040-2170، الجزائر، 12-12-2018
25. سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021
26. سكينة بن حمود، **الصادرات لجزائرية خارج المحروقات**، بدون ذكر اسم المجلة، العدد 14 ديسمبر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
27. سمير حنا بهنام، **أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة (1990-2009)**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 07، العدد 22، العراق، 2011.
28. عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 31، 2014.
29. عاطف لافي مرزوك، حمزة عباس مكي، **"التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 02، العدد 31، 2014.
30. عبد العزيز عبدوس، **تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادين العدد 06، ديسمبر 2016.

31. عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.
32. عبد اللطيف عبيد، **المصطلح الفلاحي العربي تاريخه وقضاياه**، مجلة المعجمية، تونس، ع8، 1992.
33. عبير محمد جاسم وسهيلة عبد الزهرة، **التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 57، 2019.
34. عقون سارة، نوفل سمايلي، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2021.
35. علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، الجزائر.
36. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 09، العدد 34، 2013.
37. عمار عبد الهادي شلال، مروان عبد الرسول حمودي، بسام أمين صبري، **استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين مؤشر السوق المالي وسعر صرف الدينار العراقي للفترة (2007-2017)**، كلية المعارف الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2019.
38. فريد طهراوي، **دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL**، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015.
39. فوزية غربي، **الزراعة العربية تحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2010.
40. محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، 2016.
41. محمد مراس، عبد القادر بلعربي، **التنبؤ باشتراكات الأنترنت باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الخطية وغير الخطية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02، جامعة سعيدة، 2016.
42. محمد مسعودي، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018.
43. محمد مكيديش، عبد القادر ساهد، **دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH**، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2008.

44. مديحة بن زكري بن علو، نصيرة شيبان، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2019
45. مريم عزوني، عبد الصمد بودي، عبد الله صيلع، **الاستثمار الفلاحي كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، شركة "دجاج اليوم" السعودية نموذجا**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، 2021
46. مغنية موسوس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات على معدل التغطية في الفترة 2000-2013**، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.
47. منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد السابع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، مارس 2017.
48. منيرة مصراوي، يوسفي رشيد، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 07، جامعة مستغانم، مارس ،2017.
49. مهدي سهر غيلان، **دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 05، العدد 02، 2007.
50. ناجي التوني، **مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، حزيران (يونيو)، بيروت، 2002.
51. ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، 2008.
52. ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
53. نبيلة نوي، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(2)، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
54. نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 12، جامعة الأنبار-العراق، 2014.
55. نور الدين بوالكور، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018.

56. وكالة الانباء الجزائرية، **المخطط الخماسي 2015-2019 لهدف مضاعفة إنتاج الحبوب**، مقال منشور بتاريخ 2015/05/03.

سادسا: مراجع أخرى

1. أحمد محمود عبد العزيز محمد، **تحليل قياسي للاستثمار الزراعي في مصر**، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2014
2. أسامة نجوم، تقرير البنك الدولي 2014: **التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو اسيوية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
3. جامعة الدول العربية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينات**، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، مصر، 2000.
4. حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016/10/22
5. خلف بن سليمان النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
6. فرانك إيليس، **السياسات الزراعية في البلدان النامية**، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1997.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة 18، الجزائر، جويلية 2001.
8. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1998.
9. محمد علي داهش، يونس زكي، **اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ضبي، 2004.
10. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.
11. المنضمة العربية للتنمية الزراعية، **خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية**، الجزء الأول، سبتمبر، 2004
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التنمية الريفية في المنطقة العربية**، السودان، 2008

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Pesaran, M, Shin, Y. and Smith, R. (2001). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**. Journal of Applied Econometrics, Vol.16, p 289-326.
2. Diebold, Francis. X, (2016) ,**"Econometrics"** University of Pennsylvania, First Edition

3. Arture Charpentier, 2005, Cours de séries temporelles – Théorie et Application-, Dauphine, université de Paris, Volume 1.
4. Khalil Ahmed, Amara Rias, **An Econometric Model of Poverty in Pakistan_ARDL Approach to Co-integration**, Asian Journal of Business and Management science, Vol. 1 No.3, 2012
5. Sohail I.Magableh, Sameh Ajlouni, **Determinants of Private Investment in Jordan, An ARDL bounds Testing Approach, Dirasat**, Administrative Science, Volume 43, N 1, 2016
6. Reinhard Schumacher, Free Trade, Absolute, and Comparative Advantage, university press Potsdam, Germany, 2012.
7. Dominick Salvatore, Economic internationale, traduction de la 9 Edition américaine par fabienne le loup et achllehannequart, 2008, Belgique.
8. Mohamed Behnassi, Shabir A, **sustainable Agricultural Development**, Springer, EDP Sciences, 2011.
9. Klaus Grunert, **Agricultural marketing and consumer behavior world**, Kluwer academic publishers, united states of America.
10. FAO, Statistical yearbook, produced by: Economic and Social Development Departement, Roma 2010.
11. Ministère de L'agriculture, du développement rural et de la pèche, **Plan d'action felaha 2019**, réunion sectorielle, 02/06/2016
12. La Banque mondiale, **Diversification économique : les leçons de l'expérience, panorama de l'aide pour le commerce 2019**, diversification et autonomisation économiques- OCDE, OMC 2020.
13. Attaran Mohsen, **Industrial diversity and economic performance in US areas**, The Annals of Regional Science, 1986, vol.20, no 2.

مواقع الانترنت:

http://ar.wikipedia.org
www.saaid.net
https://triangleinnovationhub.com

www.fao.org
http://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php
http://kenanaonline.com
www.aps.dz>economie>78867-259-6
www.aps.dz>economie
http://www.ons.dz
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.Zs
https://www.iasj.net/iasj/download/5410e08d388f3d71
http://eprints.Ise.ac.uk/54398/1/Hertog_2013
http://eco.univ-setif.dz/seminars/ddurable/31.pdf
http://search.elmarefa.net
http://www.douane.gov.dz
www.bank-of-http://algeria.dz.html.bulletinstatistique
http://www.andi.dz/index/php/ar/statistique/bilan-du-exterieurcomerce-

الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المستعملة في الدراسة القياسية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

Année	EXHH	EXAG	EXAL	EXIN
1990	439	24	50	365
1991	375	45	55	275
1992	449	26	79	280
1993	479	26	99	354
1994	287	93	33	161
1995	509	33	110	366
1996	881	36	136	709
1997	511	12	37	407
1998	358	12	27	277
1999	438	10	24	287
2000	612	12	32	481
2001	648	13	28	523
2002	734	16	35	683
2003	673	23	49	518
2004	781	50	59	622
2005	907	58	67	746
2006	1184	60	73	1079
2007	1332	24	92	980
2008	1937	28	121	1484
2009	1066	58	113	893
2010	1526	58	305	790
2011	2062	247	357	1495
2012	2062	235	313	1464
2013	2014	330	402	904
2014	2582	340	323	897
2015	1969	280	239	1485
2016	1805	350	327	1128
2017	1930	388	348	1367
2018	2830	229	373	2218
2019	2580	457	408	1715
2020	2021	468	443	870

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قواعد البيانات المذكورة سابقا

دراسة استقرارية سلسلة الصادرات خارج قطاع المحروقات

الملحق رقم (02): دراسة الإستقرارية عند المستوى في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.295268	0.6185
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 22:27
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-0.113504	0.087630	-1.295268	0.2058
C	188.7869	124.7782	1.512980	0.1415

R-squared	0.056531	Mean dependent var	52.73333
Adjusted R-squared	0.022836	S.D. dependent var	373.1927
S.E. of regression	368.9070	Akaike info criterion	14.72331
Sum squared resid	3810587.	Schwarz criterion	14.81672
Log likelihood	-218.8496	Hannan-Quinn criter.	14.75319
F-statistic	1.677719	Durbin-Watson stat	2.248137
Prob(F-statistic)	0.205806		

الملحق رقم (03): دراسة الإستقرارية عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.807317	0.0301
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 22:29
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-0.697193	0.183119	-3.807317	0.0007
C	9.882186	117.3443	0.084215	0.9335
@TREND("1990")	56.68084	16.26106	3.485679	0.0017

R-squared	0.349331	Mean dependent var	52.73333
Adjusted R-squared	0.301133	S.D. dependent var	373.1927
S.E. of regression	311.9826	Akaike info criterion	14.41841
Sum squared resid	2627994.	Schwarz criterion	14.55853
Log likelihood	-213.2762	Hannan-Quinn criter.	14.46324
F-statistic	7.247882	Durbin-Watson stat	1.881449
Prob(F-statistic)	0.003022		

الملحق رقم (04): دراسة الإستقرارية عند المستوى في حالة بدون

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.039215	0.6617
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 22:30
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-0.001896	0.048341	-0.039215	0.9690

R-squared	-0.020601	Mean dependent var	52.73333
Adjusted R-squared	-0.020601	S.D. dependent var	373.1927
S.E. of regression	377.0172	Akaike info criterion	14.73522
Sum squared resid	4122117.	Schwarz criterion	14.78193
Log likelihood	-220.0284	Hannan-Quinn criter.	14.75017
Durbin-Watson stat	2.317058		

الملحق رقم (05): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.241923	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 22:33
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.937179	0.310350	-6.241923	0.0000
D(EXHH(-1),2)	0.515549	0.192181	2.682626	0.0128
C	133.3705	69.60270	1.916168	0.0668

R-squared	0.692061	Mean dependent var	-22.60714
Adjusted R-squared	0.667426	S.D. dependent var	594.2742
S.E. of regression	342.7134	Akaike info criterion	14.61262
Sum squared resid	2936312.	Schwarz criterion	14.75536
Log likelihood	-201.5767	Hannan-Quinn criter.	14.65626
F-statistic	28.09246	Durbin-Watson stat	2.252511
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (06): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.144895	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 22:34
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.982717	0.322661	-6.144895	0.0000
D(EXHH(-1),2)	0.542198	0.199253	2.721157	0.0119
C	51.54173	149.3408	0.345128	0.7330
@TREND("1990")	5.187385	8.346795	0.621482	0.5401

R-squared	0.696938	Mean dependent var	-22.60714
Adjusted R-squared	0.659056	S.D. dependent var	594.2742
S.E. of regression	346.9994	Akaike info criterion	14.66809
Sum squared resid	2889806.	Schwarz criterion	14.85840
Log likelihood	-201.3532	Hannan-Quinn criter.	14.72627
F-statistic	18.39727	Durbin-Watson stat	2.276521
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم (07): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.322439	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 22:35
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.215314	0.192222	-6.322439	0.0000

R-squared	0.587709	Mean dependent var	-17.06897
Adjusted R-squared	0.587709	S.D. dependent var	584.3273
S.E. of regression	375.1959	Akaike info criterion	14.72665
Sum squared resid	3941615.	Schwarz criterion	14.77380

Log likelihood	-212.5364	Hannan-Quinn criter.	14.74141
Durbin-Watson stat	2.056433		

الملحق رقم (08): اختبار الإستقرارية P-P عند المستوى في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.094061	0.7049
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	127019.6
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	89130.65

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 03/06/22 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-0.113504	0.087630	-1.295268	0.2058
C	188.7869	124.7782	1.512980	0.1415

R-squared	0.056531	Mean dependent var	52.73333
Adjusted R-squared	0.022836	S.D. dependent var	373.1927
S.E. of regression	368.9070	Akaike info criterion	14.72331
Sum squared resid	3810587.	Schwarz criterion	14.81672
Log likelihood	-218.8496	Hannan-Quinn criter.	14.75319
F-statistic	1.677719	Durbin-Watson stat	2.248137
Prob(F-statistic)	0.205806		

الملحق رقم (09): اختبار الإستقرارية P-Pعند المستوى في حالة وجود ثابت ووجود اتجاه عام

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.716384	0.0366

Test critical values:	1% level	-4.296729
	5% level	-3.568379
	10% level	-3.218382

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	87599.80
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	75904.46

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 03/06/22 Time: 10:17
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-0.697193	0.183119	-3.807317	0.0007
C	9.882186	117.3443	0.084215	0.9335
@TREND("1990")	56.68084	16.26106	3.485679	0.0017

R-squared	0.349331	Mean dependent var	52.73333
Adjusted R-squared	0.301133	S.D. dependent var	373.1927
S.E. of regression	311.9826	Akaike info criterion	14.41841
Sum squared resid	2627994.	Schwarz criterion	14.55853
Log likelihood	-213.2762	Hannan-Quinn criter.	14.46324
F-statistic	7.247882	Durbin-Watson stat	1.881449
Prob(F-statistic)	0.003022		

الملحق رقم (10): اختبار الإستقرارية P-P عند المستوى في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 29 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.281913	0.7610
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	137403.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	86688.78

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH)
Method: Least Squares
Date: 03/06/22 Time: 10:19
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	-0.001896	0.048341	-0.039215	0.9690

R-squared	-0.020601	Mean dependent var	52.73333
Adjusted R-squared	-0.020601	S.D. dependent var	373.1927
S.E. of regression	377.0172	Akaike info criterion	14.73522
Sum squared resid	4122117.	Schwarz criterion	14.78193
Log likelihood	-220.0284	Hannan-Quinn criter.	14.75017
Durbin-Watson stat	2.317058		

الملحق رقم (11): اختبار الإستقرارية PP عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.68106	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	130410.6
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19058.16

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/06/22 Time: 10:20
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.257911	0.195849	-6.422871	0.0000
C	75.79953	70.98651	1.067802	0.2951

R-squared	0.604415	Mean dependent var	-17.06897
Adjusted R-squared	0.589763	S.D. dependent var	584.3273
S.E. of regression	374.2601	Akaike info criterion	14.75425
Sum squared resid	3781906.	Schwarz criterion	14.84855

Log likelihood	-211.9366	Hannan-Quinn criter.	14.78378
F-statistic	41.25327	Durbin-Watson stat	2.095257
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (12): اختبار الإستقرارية P- Pعند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.36747	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	130399.5
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	18510.59

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/06/22 Time: 10:22
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.258933	0.200752	-6.271089	0.0000
C	69.47068	152.8309	0.454559	0.6532
@TREND("1990")	0.400269	8.514603	0.047010	0.9629

R-squared	0.604448	Mean dependent var	-17.06897
Adjusted R-squared	0.574021	S.D. dependent var	584.3273
S.E. of regression	381.3733	Akaike info criterion	14.82313
Sum squared resid	3781585.	Schwarz criterion	14.96458
Log likelihood	-211.9354	Hannan-Quinn criter.	14.86743
F-statistic	19.86548	Durbin-Watson stat	2.094540
Prob(F-statistic)	0.000006		

الملحق رقم (13): اختبار الإستقرارية PP عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root

Exogenous: None
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.409571	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	135917.7
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	115954.9

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXHH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/06/22 Time: 10:23
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-1.215314	0.192222	-6.322439	0.0000

R-squared	0.587709	Mean dependent var	-17.06897
Adjusted R-squared	0.587709	S.D. dependent var	584.3273
S.E. of regression	375.1959	Akaike info criterion	14.72665
Sum squared resid	3941615.	Schwarz criterion	14.77380
Log likelihood	-212.5364	Hannan-Quinn criter.	14.74141
Durbin-Watson stat	2.056433		

دراسة استقرارية سلسلة الصادرات الزراعية

الملحق رقم (14): دراسة الإستقرارية باستخدام ديكي فولر عند المستوى في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: EXAG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.580659	0.9990
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:07
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAG(-1)	0.215044	0.136047	1.580659	0.1314
D(EXAG(-1))	-0.664625	0.256251	-2.593645	0.0183
D(EXAG(-2))	-0.064865	0.258232	-0.251190	0.8045
D(EXAG(-3))	0.328559	0.306960	1.070362	0.2986
D(EXAG(-4))	-0.586482	0.330198	-1.776153	0.0926
D(EXAG(-5))	-0.721503	0.321655	-2.243093	0.0377
C	8.496057	17.50155	0.485446	0.6332

R-squared	0.460403	Mean dependent var	17.40000
Adjusted R-squared	0.280537	S.D. dependent var	73.14711
S.E. of regression	62.04424	Akaike info criterion	11.32507
Sum squared resid	69290.78	Schwarz criterion	11.66635
Log likelihood	-134.5634	Hannan-Quinn criter.	11.41973
F-statistic	2.559701	Durbin-Watson stat	1.861341
Prob(F-statistic)	0.056941		

الملحق رقم (15): دراسة الإستقرارية عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXAG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.053473	0.5496

Test critical values:	1% level	-4.296729
	5% level	-3.568379
	10% level	-3.218382

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAG(-1)	-0.293270	0.142817	-2.053473	0.0498
C	-32.02255	26.67185	-1.200612	0.2403
@TREND("1990")	5.274260	2.258278	2.335523	0.0272

R-squared	0.170842	Mean dependent var	14.80000
Adjusted R-squared	0.109423	S.D. dependent var	69.05790
S.E. of regression	65.17019	Akaike info criterion	11.28652
Sum squared resid	114673.2	Schwarz criterion	11.42664
Log likelihood	-166.2978	Hannan-Quinn criter.	11.33135
F-statistic	2.781585	Durbin-Watson stat	2.486622
Prob(F-statistic)	0.079726		

الملحق رقم (16): دراسة الإستقرارية عند المستوى في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXAG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.660434	0.9735
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAG(-1)	0.123989	0.074673	1.660434	0.1084
D(EXAG(-1))	-0.487690	0.194981	-2.501219	0.0187

R-squared	0.159721	Mean dependent var	14.58621
Adjusted R-squared	0.128600	S.D. dependent var	70.27015
S.E. of regression	65.59635	Akaike info criterion	11.27139
Sum squared resid	116177.8	Schwarz criterion	11.36569
Log likelihood	-161.4351	Hannan-Quinn criter.	11.30092
Durbin-Watson stat	2.093883		

الملحق رقم (17): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: D(EXAG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.918292	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:12
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAG(-1))	-1.397899	0.176540	-7.918292	0.0000
C	20.52725	12.47257	1.645791	0.1114

R-squared	0.698994	Mean dependent var	-0.344828
Adjusted R-squared	0.687846	S.D. dependent var	117.5030
S.E. of regression	65.64977	Akaike info criterion	11.27302
Sum squared resid	116367.1	Schwarz criterion	11.36731
Log likelihood	-161.4588	Hannan-Quinn criter.	11.30255
F-statistic	62.69935	Durbin-Watson stat	2.025829
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (18): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXAG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.300288	0.0117

Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-3.603202
	10% level	-3.238054

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:13
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAG(-1))	-2.722364	0.633066	-4.300288	0.0004
D(EXAG(-1),2)	1.081294	0.552598	1.956745	0.0661
D(EXAG(-2),2)	0.999883	0.501499	1.993790	0.0616
D(EXAG(-3),2)	1.311126	0.409725	3.200012	0.0050
D(EXAG(-4),2)	0.752513	0.268467	2.802998	0.0118
C	-61.24864	31.84627	-1.923259	0.0704
@TREND("1990")	5.480983	1.871060	2.929346	0.0090

R-squared	0.853127	Mean dependent var	2.840000
Adjusted R-squared	0.804170	S.D. dependent var	123.1221
S.E. of regression	54.48490	Akaike info criterion	11.06522
Sum squared resid	53434.87	Schwarz criterion	11.40651
Log likelihood	-131.3153	Hannan-Quinn criter.	11.15988
F-statistic	17.42584	Durbin-Watson stat	1.970509
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (19): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.519391	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:15
Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAG(-1))	-1.336495	0.177740	-7.519391	0.0000

R-squared	0.668798	Mean dependent var	-0.344828
Adjusted R-squared	0.668798	S.D. dependent var	117.5030
S.E. of regression	67.62317	Akaike info criterion	11.29965
Sum squared resid	128041.0	Schwarz criterion	11.34680
Log likelihood	-162.8450	Hannan-Quinn criter.	11.31442
Durbin-Watson stat	1.966233		

الملحق رقم (20): دراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند المستوى في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: EXAG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.236321	0.9705
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4594.666
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2920.023

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAG(-1)	-0.028637	0.093597	-0.305959	0.7619
C	18.21064	16.98113	1.072404	0.2927

R-squared	0.003332	Mean dependent var	14.80000
Adjusted R-squared	-0.032263	S.D. dependent var	69.05790
S.E. of regression	70.16307	Akaike info criterion	11.40386
Sum squared resid	137840.0	Schwarz criterion	11.49727
Log likelihood	-169.0579	Hannan-Quinn criter.	11.43375
F-statistic	0.093611	Durbin-Watson stat	2.725165

Prob(F-statistic)	0.761899

الملحق رقم (21): دراسة الإستقرارية عند المستوى حسب فيليبس بيرون في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXAG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.873182	0.6432
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3822.439
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3167.184

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:19
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAG(-1)	-0.293270	0.142817	-2.053473	0.0498
C	-32.02255	26.67185	-1.200612	0.2403
@TREND("1990")	5.274260	2.258278	2.335523	0.0272

R-squared	0.170842	Mean dependent var	14.80000
Adjusted R-squared	0.109423	S.D. dependent var	69.05790
S.E. of regression	65.17019	Akaike info criterion	11.28652
Sum squared resid	114673.2	Schwarz criterion	11.42664
Log likelihood	-166.2978	Hannan-Quinn criter.	11.33135
F-statistic	2.781585	Durbin-Watson stat	2.486622
Prob(F-statistic)	0.079726		

الملحق رقم (22): دراسة الإستقرارية عند المستوى حسب فيليبس بيرون في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXAG has a unit root
Exogenous: None

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.286083	0.9461
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4783.383
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2737.159

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:20
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAG(-1)	0.037254	0.070788	0.526272	0.6027

R-squared	-0.037604	Mean dependent var	14.80000
Adjusted R-squared	-0.037604	S.D. dependent var	69.05790
S.E. of regression	70.34435	Akaike info criterion	11.37745
Sum squared resid	143501.5	Schwarz criterion	11.42415
Log likelihood	-169.6617	Hannan-Quinn criter.	11.39239
Durbin-Watson stat	2.795881		

الملحق رقم (23): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول حسب فيليبس بيرون في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: D(EXAG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.872733	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4012.659
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4139.998

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:22
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAG(-1))	-1.397899	0.176540	-7.918292	0.0000
C	20.52725	12.47257	1.645791	0.1114

R-squared	0.698994	Mean dependent var	-0.344828
Adjusted R-squared	0.687846	S.D. dependent var	117.5030
S.E. of regression	65.64977	Akaike info criterion	11.27302
Sum squared resid	116367.1	Schwarz criterion	11.36731
Log likelihood	-161.4588	Hannan-Quinn criter.	11.30255
F-statistic	62.69935	Durbin-Watson stat	2.025829
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (24): دراسة الإستقرارية عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXAG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.473498	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3543.976
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3543.976

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:24
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAG(-1))	-1.467716	0.173213	-8.473498	0.0000

C	-20.84546	25.30795	-0.823672	0.4176
@TREND("1990")	2.650948	1.429619	1.854304	0.0751

R-squared	0.734152	Mean dependent var	-0.344828
Adjusted R-squared	0.713702	S.D. dependent var	117.5030
S.E. of regression	62.87206	Akaike info criterion	11.21778
Sum squared resid	102775.3	Schwarz criterion	11.35922
Log likelihood	-159.6578	Hannan-Quinn criter.	11.26208
F-statistic	35.90017	Durbin-Watson stat	2.142161
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (25): دراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(EXAG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.348753	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4415.207
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5170.942

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAG,2)
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAG(-1))	-1.336495	0.177740	-7.519391	0.0000

R-squared	0.668798	Mean dependent var	-0.344828
Adjusted R-squared	0.668798	S.D. dependent var	117.5030
S.E. of regression	67.62317	Akaike info criterion	11.29965
Sum squared resid	128041.0	Schwarz criterion	11.34680
Log likelihood	-162.8450	Hannan-Quinn criter.	11.31442
Durbin-Watson stat	1.966233		

دراسة استقرارية سلسلة الصادرات المواد الغذائية

الملحق رقم (26): دراسة الإستقرارية حسب اختبار ديكي فولر عند المستوى في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: EXAL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.323535	0.9099
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL)

Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 14:33
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAL(-1)	-0.025143	0.077715	-0.323535	0.7487
C	17.05087	16.08813	1.059842	0.2983

R-squared	0.003724	Mean dependent var	13.10000
Adjusted R-squared	-0.031857	S.D. dependent var	56.47602
S.E. of regression	57.36855	Akaike info criterion	11.00121
Sum squared resid	92152.20	Schwarz criterion	11.09462
Log likelihood	-163.0181	Hannan-Quinn criter.	11.03109
F-statistic	0.104675	Durbin-Watson stat	2.174481
Prob(F-statistic)	0.748694		

الملحق رقم (27): دراسة الإستقرارية عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام حسب اختبار ديكي فولر

Null Hypothesis: EXAL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.965906	0.5956
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EA)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAL(-1)	-0.248299	0.126302	-1.965906	0.0597
C	-13.90592	20.80820	-0.668291	0.5096
@TREND("1990")	4.259479	1.966672	2.165831	0.0393

R-squared	0.151191	Mean dependent var	13.10000
Adjusted R-squared	0.088317	S.D. dependent var	56.47602
S.E. of regression	53.92450	Akaike info criterion	10.90769
Sum squared resid	78511.99	Schwarz criterion	11.04781
Log likelihood	-160.6153	Hannan-Quinn criter.	10.95251
F-statistic	2.404647	Durbin-Watson stat	2.040438
Prob(F-statistic)	0.109378		

الملحق رقم (28): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر عند المستوى في حالة غياب الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: EXAL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.737147	0.8685
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 14:41
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAL(-1)	0.037375	0.050703	0.737147	0.4670

R-squared	-0.036243	Mean dependent var	13.10000
Adjusted R-squared	-0.036243	S.D. dependent var	56.47602
S.E. of regression	57.49034	Akaike info criterion	10.97388

Sum squared resid	95849.03	Schwarz criterion	11.02058
Log likelihood	-163.6081	Hannan-Quinn criter.	10.98882
Durbin-Watson stat	2.224612		

الملحق رقم (29): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر عند الفرق الأول في حالة وجود الثابت

Null Hypothesis: D(EXAL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.813493	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 14:42
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAL(-1))	-1.114117	0.191643	-5.813493	0.0000
C	14.78806	11.05040	1.338237	0.1920

R-squared	0.555897	Mean dependent var	1.034483
Adjusted R-squared	0.539449	S.D. dependent var	85.65441
S.E. of regression	58.12845	Akaike info criterion	11.02966
Sum squared resid	91230.74	Schwarz criterion	11.12396
Log likelihood	-157.9301	Hannan-Quinn criter.	11.05919
F-statistic	33.79670	Durbin-Watson stat	2.045567
Prob(F-statistic)	0.000003		

الملحق رقم (30): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر عند الفرق الأول في حالة وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EXAL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.901859	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	

10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 14:44
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAL(-1))	-1.145005	0.194007	-5.901859	0.0000
C	-5.919341	23.30380	-0.254008	0.8015
@TREND("1990")	1.318044	1.306067	1.009170	0.3222

R-squared	0.572637	Mean dependent var	1.034483
Adjusted R-squared	0.539763	S.D. dependent var	85.65441
S.E. of regression	58.10862	Akaike info criterion	11.06020
Sum squared resid	87791.92	Schwarz criterion	11.20165
Log likelihood	-157.3729	Hannan-Quinn criter.	11.10450
F-statistic	17.41909	Durbin-Watson stat	2.079296
Prob(F-statistic)	0.000016		

الملحق رقم (31): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر عند الفرق الأول في حالة غياب الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EXAL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.579925	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAL(-1))	-1.059210	0.189825	-5.579925	0.0000

R-squared	0.526440	Mean dependent var	1.034483

Adjusted R-squared	0.526440	S.D. dependent var	85.65441
S.E. of regression	58.94367	Akaike info criterion	11.02492
Sum squared resid	97281.97	Schwarz criterion	11.07206
Log likelihood	-158.8613	Hannan-Quinn criter.	11.03968
Durbin-Watson stat	2.002853		

الملحق رقم (32): اختبار فيليبس بيرون عند المستوى في حالة وجود الثابت

Null Hypothesis: EXAL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.164295	0.9328
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3071.740
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2601.698

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL)
Method: Least Squares
Date: 06/10/22 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAL(-1)	-0.025143	0.077715	-0.323535	0.7487
C	17.05087	16.08813	1.059842	0.2983

R-squared	0.003724	Mean dependent var	13.10000
Adjusted R-squared	-0.031857	S.D. dependent var	56.47602
S.E. of regression	57.36855	Akaike info criterion	11.00121
Sum squared resid	92152.20	Schwarz criterion	11.09462
Log likelihood	-163.0181	Hannan-Quinn criter.	11.03109
F-statistic	0.104675	Durbin-Watson stat	2.174481
Prob(F-statistic)	0.748694		

الملحق رقم (33): اختبار فيليبس بيرون عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXAL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		-1.931340	0.6135
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2617.066
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2506.917

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL)
Method: Least Squares
Date: 06/10/22 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAL(-1)	-0.248299	0.126302	-1.965906	0.0597
C	-13.90592	20.80820	-0.668291	0.5096
@TREND("1990")	4.259479	1.966672	2.165831	0.0393

R-squared	0.151191	Mean dependent var	13.10000
Adjusted R-squared	0.088317	S.D. dependent var	56.47602
S.E. of regression	53.92450	Akaike info criterion	10.90769
Sum squared resid	78511.99	Schwarz criterion	11.04781
Log likelihood	-160.6153	Hannan-Quinn criter.	10.95251
F-statistic	2.404647	Durbin-Watson stat	2.040438
Prob(F-statistic)	0.109378		

الملحق رقم (34): اختبار فيليبس بيرون عند المستوى في حالة غياب الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: EXAL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.015218	0.9144
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3194.968
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2504.252

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL)
Method: Least Squares
Date: 06/10/22 Time: 14:56
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAL(-1)	0.037375	0.050703	0.737147	0.4670

R-squared	-0.036243	Mean dependent var	13.10000
Adjusted R-squared	-0.036243	S.D. dependent var	56.47602
S.E. of regression	57.49034	Akaike info criterion	10.97388
Sum squared resid	95849.03	Schwarz criterion	11.02058
Log likelihood	-163.6081	Hannan-Quinn criter.	10.98882
Durbin-Watson stat	2.224612		

الملحق رقم (35): اختبار فيليبس بيرون عند الفرق الأول في حالة وجود الثابت

Null Hypothesis: D(EXAL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.839513	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3145.888
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2876.458

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/10/22 Time: 14:57
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAL(-1))	-1.114117	0.191643	-5.813493	0.0000
C	14.78806	11.05040	1.338237	0.1920

R-squared	0.555897	Mean dependent var	1.034483
Adjusted R-squared	0.539449	S.D. dependent var	85.65441

S.E. of regression	58.12845	Akaike info criterion	11.02966
Sum squared resid	91230.74	Schwarz criterion	11.12396
Log likelihood	-157.9301	Hannan-Quinn criter.	11.05919
F-statistic	33.79670	Durbin-Watson stat	2.045567
Prob(F-statistic)	0.000003		

الملحق رقم (36): اختبار فيليبس بيرون في عند الفرق الأول في حالة وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EXAL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.020066	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3027.307
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2357.572

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/10/22 Time: 14:58
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAL(-1))	-1.145005	0.194007	-5.901859	0.0000
C	-5.919341	23.30380	-0.254008	0.8015
@TREND("1990")	1.318044	1.306067	1.009170	0.3222

R-squared	0.572637	Mean dependent var	1.034483
Adjusted R-squared	0.539763	S.D. dependent var	85.65441
S.E. of regression	58.10862	Akaike info criterion	11.06020
Sum squared resid	87791.92	Schwarz criterion	11.20165
Log likelihood	-157.3729	Hannan-Quinn criter.	11.10450
F-statistic	17.41909	Durbin-Watson stat	2.079296
Prob(F-statistic)	0.000016		

الملحق رقم (37): اختبار فيليبس بيرون في عند الفرق الأول في حالة عدم وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EXAL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.578887	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3354.551
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3400.778

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXAL,2)
Method: Least Squares
Date: 06/10/22 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXAL(-1))	-1.059210	0.189825	-5.579925	0.0000

R-squared	0.526440	Mean dependent var	1.034483
Adjusted R-squared	0.526440	S.D. dependent var	85.65441
S.E. of regression	58.94367	Akaike info criterion	11.02492
Sum squared resid	97281.97	Schwarz criterion	11.07206
Log likelihood	-158.8613	Hannan-Quinn criter.	11.03968
Durbin-Watson stat	2.002853		

دراسة استقرارية سلسلة لصادرات الصناعية

الملحق رقم (38): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر في حالة وجود ثابت عند المستوى

Null Hypothesis: EXIN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.418274	0.8928
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:37
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXIN(-1)	-0.058373	0.139556	-0.418274	0.6795
D(EXIN(-1))	-0.365207	0.203736	-1.792551	0.0857
D(EXIN(-2))	-0.784198	0.206509	-3.797412	0.0009
C	142.4286	123.8494	1.150014	0.2615

R-squared	0.482219	Mean dependent var	21.07143
Adjusted R-squared	0.417497	S.D. dependent var	393.6554
S.E. of regression	300.4453	Akaike info criterion	14.37997
Sum squared resid	2166417.	Schwarz criterion	14.57029
Log likelihood	-197.3196	Hannan-Quinn criter.	14.43815
F-statistic	7.450561	Durbin-Watson stat	2.034488
Prob(F-statistic)	0.001080		

الملحق رقم (39): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر في حالة وجود ثابت واتجاه عام عند المستوى

Null Hypothesis: EXIN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.793907	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXIN(-1)	-1.486561	0.256573	-5.793907	0.0000
D(EXIN(-1))	0.578407	0.190474	3.036665	0.0055
C	89.50971	105.6677	0.847087	0.4050
@TREND("1990")	72.76722	14.42983	5.042832	0.0000

R-squared	0.584611	Mean dependent var	20.51724
Adjusted R-squared	0.534764	S.D. dependent var	386.5735
S.E. of regression	263.6748	Akaike info criterion	14.11475
Sum squared resid	1738110.	Schwarz criterion	14.30334
Log likelihood	-200.6639	Hannan-Quinn criter.	14.17382
F-statistic	11.72817	Durbin-Watson stat	1.718628
Prob(F-statistic)	0.000055		

الملحق رقم (40): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام عند المستوى

Null Hypothesis: EXIN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.228969	0.9401
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXIN(-1)	0.082567	0.067184	1.228969	0.2305
D(EXIN(-1))	-0.455981	0.189032	-2.412185	0.0235
D(EXIN(-2))	-0.862762	0.196135	-4.398826	0.0002

R-squared	0.453687	Mean dependent var	21.07143
Adjusted R-squared	0.409982	S.D. dependent var	393.6554
S.E. of regression	302.3771	Akaike info criterion	14.36218
Sum squared resid	2285798.	Schwarz criterion	14.50492
Log likelihood	-198.0706	Hannan-Quinn criter.	14.40582
Durbin-Watson stat	2.044408		

الملحق رقم (41): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر بوجود ثابت عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EXIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.982856	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:43
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXIN(-1))	-2.237999	0.280351	-7.982856	0.0000
D(EXIN(-1),2)	0.826877	0.176552	4.683486	0.0001
C	96.93638	58.25599	1.663973	0.1086

R-squared	0.748668	Mean dependent var	-30.35714
Adjusted R-squared	0.728561	S.D. dependent var	567.0771
S.E. of regression	295.4460	Akaike info criterion	14.31581
Sum squared resid	2182209.	Schwarz criterion	14.45854
Log likelihood	-197.4213	Hannan-Quinn criter.	14.35944
F-statistic	37.23495	Durbin-Watson stat	2.060412
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (42): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر في حالة وجود ثابت واتجاه عام عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EXIN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.757058	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXIN(-1))	-2.262468	0.291666	-7.757058	0.0000
D(EXIN(-1),2)	0.842871	0.183989	4.581094	0.0001
C	50.80648	129.6315	0.391930	0.6986
@TREND("1990")	2.886316	7.213828	0.400109	0.6926

R-squared	0.750333	Mean dependent var	-30.35714
Adjusted R-squared	0.719125	S.D. dependent var	567.0771
S.E. of regression	300.5377	Akaike info criterion	14.38059
Sum squared resid	2167750.	Schwarz criterion	14.57090
Log likelihood	-197.3282	Hannan-Quinn criter.	14.43877
F-statistic	24.04268	Durbin-Watson stat	2.071601
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (43): دراسة الإستقرارية حسب ديكي فولر في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EXIN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.579370	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN,2)
Method: Least Squares

Date: 07/06/22 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXIN(-1))	-2.105422	0.277783	-7.579370	0.0000
D(EXIN(-1),2)	0.754046	0.176762	4.265873	0.0002

R-squared	0.720832	Mean dependent var	-30.35714
Adjusted R-squared	0.710095	S.D. dependent var	567.0771
S.E. of regression	305.3304	Akaike info criterion	14.34942
Sum squared resid	2423894.	Schwarz criterion	14.44457
Log likelihood	-198.8918	Hannan-Quinn criter.	14.37851
Durbin-Watson stat	1.923125		

الملحق رقم (44): دراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند المستوى في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: EXIN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.219529	0.2039
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	118943.2
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	118943.2

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXIN(-1)	-0.284018	0.127963	-2.219529	0.0347
C	253.0324	124.7913	2.027644	0.0522

R-squared	0.149616	Mean dependent var	16.83333
Adjusted R-squared	0.119245	S.D. dependent var	380.3855
S.E. of regression	356.9862	Akaike info criterion	14.65761

Sum squared resid	3568295.	Schwarz criterion	14.75102
Log likelihood	-217.8642	Hannan-Quinn criter.	14.68750
F-statistic	4.926311	Durbin-Watson stat	1.884250
Prob(F-statistic)	0.034724		

الملحق رقم (45): دراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند المستوى في حالة وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXIN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.399075	0.0079
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	79777.76
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20986.34

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:48
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXIN(-1)	-0.953090	0.212513	-4.484850	0.0001
C	103.7449	111.8628	0.927430	0.3619
@TREND("1990")	45.52967	12.50553	3.640763	0.0011

R-squared	0.429629	Mean dependent var	16.83333
Adjusted R-squared	0.387380	S.D. dependent var	380.3855
S.E. of regression	297.7280	Akaike info criterion	14.32488
Sum squared resid	2393333.	Schwarz criterion	14.46500
Log likelihood	-211.8732	Hannan-Quinn criter.	14.36970
F-statistic	10.16882	Durbin-Watson stat	1.781706
Prob(F-statistic)	0.000511		

الملحق رقم (46): دراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند المستوى في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: EXIN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.599064	0.4494
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	136408.0
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	79014.83

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:49
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXIN(-1)	-0.062755	0.070327	-0.892327	0.3796

R-squared	0.024751	Mean dependent var	16.83333
Adjusted R-squared	0.024751	S.D. dependent var	380.3855
S.E. of regression	375.6485	Akaike info criterion	14.72795
Sum squared resid	4092241.	Schwarz criterion	14.77466
Log likelihood	-219.9192	Hannan-Quinn criter.	14.74289
Durbin-Watson stat	2.010728		

الملحق رقم (47): دراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت

Null Hypothesis: D(EXIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.368556	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	141321.4
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	24567.69

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:50
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXIN(-1))	-1.158372	0.210435	-5.504658	0.0000
C	27.88973	73.00746	0.382012	0.7054

R-squared	0.528806	Mean dependent var	-26.03448
Adjusted R-squared	0.511355	S.D. dependent var	557.3450
S.E. of regression	389.6019	Akaike info criterion	14.83460
Sum squared resid	4098320.	Schwarz criterion	14.92890
Log likelihood	-213.1017	Hannan-Quinn criter.	14.86413
F-statistic	30.30126	Durbin-Watson stat	1.959051
Prob(F-statistic)	0.000008		

الملحق رقم (48): الدراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند الفرق الأول في حالة وجود ثابت واتجاه

Null Hypothesis: D(EXIN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.004540	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	140413.8
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	24963.62

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:51
Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXIN(-1))	-1.151787	0.214357	-5.373230	0.0000
C	85.35800	158.5919	0.538224	0.5950
@TREND("1990")	-3.610926	8.808299	-0.409946	0.6852

R-squared	0.531832	Mean dependent var	-26.03448
Adjusted R-squared	0.495819	S.D. dependent var	557.3450
S.E. of regression	395.7466	Akaike info criterion	14.89712
Sum squared resid	4072000.	Schwarz criterion	15.03857
Log likelihood	-213.0083	Hannan-Quinn criter.	14.94142
F-statistic	14.76782	Durbin-Watson stat	1.975012
Prob(F-statistic)	0.000052		

الملحق رقم (49): دراسة الإستقرارية حسب فيليبس بيرون عند الفرق الأول في حالة عدم وجود ثابت واتجاه

Null Hypothesis: D(EXIN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.410532	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	142085.2
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	44109.96

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EXIN,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/22 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXIN(-1))	-1.147585	0.205327	-5.589065	0.0000

R-squared	0.526259	Mean dependent var	-26.03448
Adjusted R-squared	0.526259	S.D. dependent var	557.3450
S.E. of regression	383.6140	Akaike info criterion	14.77102

Sum squared resid	4120471.	Schwarz criterion	14.81817
Log likelihood	-213.1799	Hannan-Quinn criter.	14.78579
Durbin-Watson stat	1.956429		

الملحق رقم (50): تحديد عدد التأخيرات حسب نموذج شعاع الانحدار الذاتي (Var)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EXHH EXAG EXAL EXIN
Exogenous variables: C
Date: 15/06/22 Time: 12:17
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-702.0860	NA	6.09e+17	52.30266	52.49464	52.35975
1	-659.2621	69.78709	8.50e+16	50.31571	51.27559	50.60113
2	-634.3382	33.23180	4.80e+16	49.65468	51.38246	50.16844
3	-603.4670	32.01454	2.03e+16	48.55311	51.04880	49.29521
4	-536.6452	49.49763*	8.09e+14*	44.78854*	48.05213*	45.75897*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion

الملحق رقم (51): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EXHH)
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/06/22 Time: 11:00
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-65.51494	54.87831	-1.193822	0.2667
EXHH(-1)*	-0.682123	0.336808	-2.025256	0.0774
EXAG(-1)	-2.157306	0.916532	-2.353769	0.0464
EXAL(-1)	2.317626	0.851731	2.721078	0.0262
EXIN(-1)	0.942218	0.438429	2.149076	0.0639
D(EXHH(-1))	-0.028761	0.183855	-0.156431	0.8796
D(EXHH(-2))	-0.250680	0.190332	-1.317069	0.2243
D(EXHH(-3))	-0.707877	0.238956	-2.962368	0.0181
D(EXAG)	0.071584	0.560843	0.127637	0.9016

D(EXAG(-1))	1.671653	0.709509	2.356070	0.0462
D(EXAG(-2))	2.388358	0.481134	4.964014	0.0011
D(EXAG(-3))	4.542133	0.589580	7.704013	0.0001
D(EXAL)	1.768349	0.650502	2.718437	0.0263
D(EXAL(-1))	-1.925924	0.931577	-2.067381	0.0725
D(EXAL(-2))	-1.829590	0.823421	-2.221936	0.0570
D(EXIN)	0.864601	0.093594	9.237738	0.0000
D(EXIN(-1))	-0.458312	0.300018	-1.527615	0.1651
D(EXIN(-2))	0.312593	0.287562	1.087047	0.3087
D(EXIN(-3))	0.439911	0.227816	1.930989	0.0896

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAG	-3.162632	2.575336	-1.228046	0.2543
EXAL	3.397663	1.925431	1.764625	0.1156
EXIN	1.381301	0.183223	7.538909	0.0001
C	-96.04558	82.37951	-1.165892	0.2772

EC = EXHH - (-3.1626*EXAG + 3.3977*EXAL + 1.3813*EXIN - 96.0456)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	14.47025	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	27			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق رقم (52): نتائج تقدير النموذج على المدى الطويل

Dependent Variable: EXHH
Method: ARDL
Date: 12/06/22 Time: 11:19
Sample (adjusted): 1990 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXAG EXAL EXIN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXHH(-1)	0.289116	0.208702	1.385306	0.2034
EXHH(-2)	-0.221919	0.140763	-1.576549	0.1535
EXHH(-3)	-0.457197	0.139205	-3.284336	0.0111
EXHH(-4)	0.707877	0.238956	2.962368	0.0181
EXAG	0.071584	0.560843	0.127637	0.9016
EXAG(-1)	-0.557237	0.587147	-0.949059	0.3704
EXAG(-2)	0.716705	0.681913	1.051021	0.3240
EXAG(-3)	2.153776	0.710477	3.031452	0.0163
EXAG(-4)	-4.542133	0.589580	-7.704013	0.0001
EXAL	1.768349	0.650502	2.718437	0.0263
EXAL(-1)	-1.376647	1.051136	-1.309675	0.2267
EXAL(-2)	0.096334	0.795907	0.121037	0.9066
EXA(-3)	1.829590	0.823421	2.221936	0.0570
EXIN	0.864601	0.093594	9.237738	0.0000
EXIN(-1)	-0.380695	0.163952	-2.321986	0.0488
EXIN(-2)	0.770905	0.121037	6.369173	0.0002
EXIN(-3)	0.127318	0.112639	1.130311	0.2911
EXIN(-4)	-0.439911	0.227816	-1.930989	0.0896
C	-65.51494	54.87831	-1.193822	0.2667

R-squared	0.997384	Mean dependent var	1342.185
Adjusted R-squared	0.991499	S.D. dependent var	772.2930
S.E. of regression	71.20533	Akaike info criterion	11.56002
Sum squared resid	40561.59	Schwarz criterion	12.47191
Log likelihood	-137.0603	Hannan-Quinn criter.	11.83118
F-statistic	169.4738	Durbin-Watson stat	2.774136
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (53): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.421899	Prob. F(2,6)	0.3123

Obs*R-squared	8.682079	Prob. Chi-Square(2)	0.0130

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 12/06/22 Time: 11:36
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXHH(-1)	0.200083	0.319034	0.627152	0.5537
EXHH(-2)	-0.005181	0.134181	-0.038611	0.9705
EXHH(-3)	-0.103937	0.151957	-0.683992	0.5195
EXHH(-4)	0.171254	0.309380	0.553541	0.5999
EXAG	0.332496	0.569614	0.583721	0.5807
EXAG(-1)	-0.410734	0.629478	-0.652499	0.5383
EXAG(-2)	-0.703231	0.793117	-0.886668	0.4094
EXAG(-3)	0.204489	0.686527	0.297860	0.7759
EXAG(-4)	-0.180947	0.590500	-0.306430	0.7696
EXAL	0.345918	0.861786	0.401396	0.7020
EXAL(-1)	-0.751939	1.295776	-0.580300	0.5828
EXAL(-2)	0.097800	0.778527	0.125621	0.9041
EXAL(-3)	0.601906	0.870363	0.691557	0.5151
EXIN	0.080524	0.125970	0.639235	0.5463
EXIN(-1)	-0.169343	0.205329	-0.824741	0.4411
EXIN(-2)	0.011405	0.122350	0.093216	0.9288
EXIN(-3)	-0.075394	0.128246	-0.587885	0.5780
EXIN(-4)	-0.196529	0.318429	-0.617184	0.5598
C	-6.930869	57.16257	-0.121248	0.9075
RESID(-1)	-0.766532	0.568545	-1.348235	0.2263
RESID(-2)	0.002701	0.682265	0.003959	0.9970

R-squared	0.321558	Mean dependent var	-1.22E-13
Adjusted R-squared	-1.939913	S.D. dependent var	39.49761
S.E. of regression	67.72329	Akaike info criterion	11.32022
Sum squared resid	27518.67	Schwarz criterion	12.32809
Log likelihood	-131.8229	Hannan-Quinn criter.	11.61991
F-statistic	0.142190	Durbin-Watson stat	1.758561
Prob(F-statistic)	0.999609		

الملحق رقم (54): اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس تباينات الأخطاءARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.283756	Prob. F(1,24)	0.5991
Obs*R-squared	0.303810	Prob. Chi-Square(1)	0.5815

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares

Date: 12/06/22 Time: 11:33
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1292.450	641.5622	2.014535	0.0553
RESID^2(-1)	0.108415	0.203525	0.532688	0.5991

R-squared	0.011685	Mean dependent var	1461.544
Adjusted R-squared	-0.029495	S.D. dependent var	2801.818
S.E. of regression	2842.838	Akaike info criterion	18.81680
Sum squared resid	1.94E+08	Schwarz criterion	18.91357
Log likelihood	-242.6184	Hannan-Quinn criter.	18.84466
F-statistic	0.283756	Durbin-Watson stat	2.020007
Prob(F-statistic)	0.599148		

الملحق رقم (55): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera

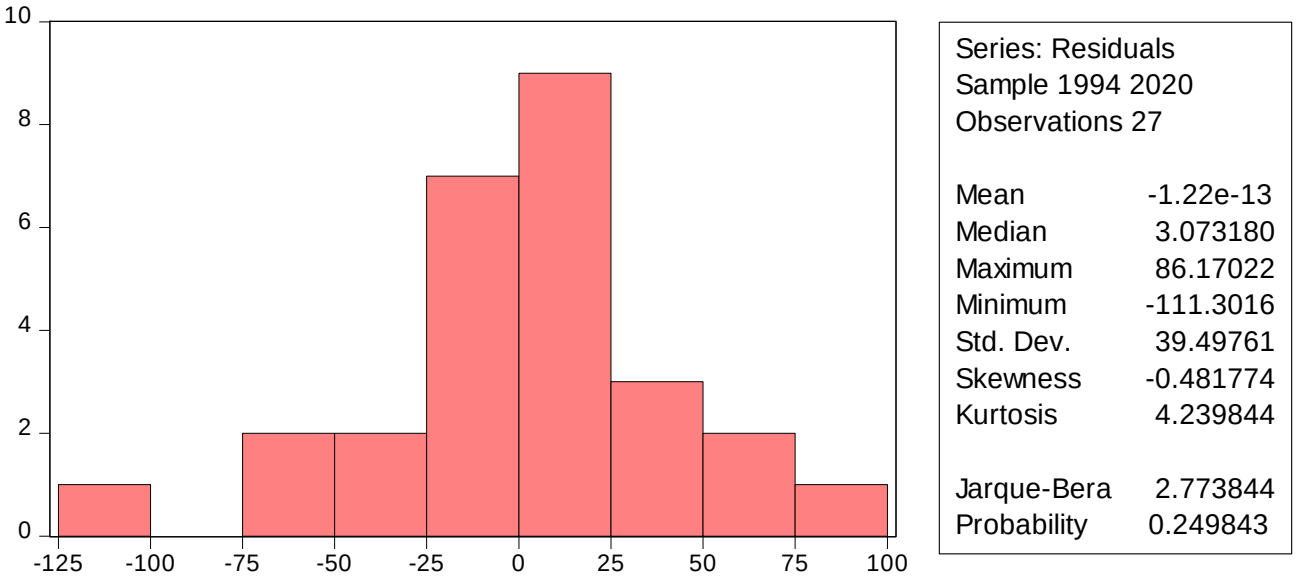

الملحق رقم (56): نتائج اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Ramsey RESET Test)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: EXHH EXHH(-1) EXHH(-2) EXHH(-3) EXHH(-4) EXAG EXAG(-1) EXAG(
-2) EXAG(-3) EXAG(-4) EXAL EXAL(-1) EXAL(-2) EXAL(-3) EXI EXI(-1) EXI(-2)
N EXIN(-3) EXIN(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.218062	7	0.2627
F-statistic	1.483674	(1, 7)	0.2627

F-test summary:

	Sum Sq.	of df	Mean Squares
Test SSR	7093.647	1	7093.647
Restricted SSR	40561.59	8	5070.198
Unrestricted SSR	33467.94	7	4781.134

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: EXH
Method: ARDL
Date: 07/06/22 Time: 19:56
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXHH(-1)	0.201419	0.215074	0.936513	0.3802
EXHH(-2)	-0.009402	0.221641	-0.042420	0.9673
EXHH(-3)	-0.155188	0.282398	-0.549535	0.5997
EXHH(-4)	0.095401	0.553788	0.172270	0.8681
EXAG	-0.473764	0.705027	-0.671980	0.5231
EXAG(-1)	0.694675	1.175347	0.591038	0.5731
EXAG(-2)	0.458993	0.695168	0.660263	0.5302
EXAG(-3)	0.780666	1.321659	0.590671	0.5733
EXAG(-4)	-2.357927	1.882362	-1.252643	0.2506
EXAL	0.999428	0.893043	1.119126	0.3000
EXAL(-1)	-0.256242	1.374036	-0.186489	0.8574
EXAL(-2)	-1.195242	1.312137	-0.910913	0.3926
EXAL(-3)	1.190789	0.956245	1.245275	0.2531
EXIN	0.587496	0.244980	2.398140	0.0476
EXIN(-1)	-0.203588	0.215613	-0.944231	0.3765
EXIN(-2)	0.378182	0.343172	1.102016	0.3069
EXIN(-3)	-0.047086	0.180181	-0.261328	0.8014
EXIN(-4)	0.066176	0.470712	0.140587	0.8922
C	112.5182	155.5730	0.723250	0.4930
FITTED^2	0.000132	0.000108	1.218062	0.2627

R-squared	0.997842	Mean dependent var	1342.185
Adjusted R-squared	0.991984	S.D. dependent var	772.2930
S.E. of regression	69.14575	Akaike info criterion	11.44186
Sum squared resid	33467.94	Schwarz criterion	12.40174
Log likelihood	-134.4652	Hannan-Quinn criter.	11.72729
F-statistic	170.3393	Durbin-Watson stat	3.059748
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

selection.

الملحق رقم (57): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ (نموذج تصحيح الخطأ (UECM))

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXHH)
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/06/22 Time: 11:45
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXHH(-1))	-0.028761	0.085299	-0.337177	0.7447
D(EXHH(-2))	-0.250680	0.081407	-3.079332	0.0151
D(EXHH(-3))	-0.707877	0.081650	-8.669689	0.0000
D(EXAG)	0.071584	0.340000	0.210542	0.8385
D(EXAG(-1))	1.671653	0.378264	4.419272	0.0022
D(EXAG(-2))	2.388358	0.309549	7.715614	0.0001
D(EXAG(-3))	4.542133	0.411705	11.03248	0.0000
D(EXAL)	1.768349	0.352863	5.011434	0.0010
D(EXAL(-1))	-1.925924	0.550423	-3.498991	0.0081
D(EXAL(-2))	-1.829590	0.484303	-3.777781	0.0054
D(EXIN)	0.864601	0.060590	14.26958	0.0000
D(EXIN(-1))	-0.458312	0.086790	-5.280692	0.0007
D(EXIN(-2))	0.312593	0.063415	4.929347	0.0012
D(EXIN(-3))	0.439911	0.070162	6.269950	0.0002
CointEq(-1)*	-0.682123	0.065478	-10.41762	0.0000

R-squared	0.989920	Mean dependent var	57.11111
Adjusted R-squared	0.978159	S.D. dependent var	393.3974
S.E. of regression	58.13890	Akaike info criterion	11.26373
Sum squared resid	40561.59	Schwarz criterion	11.98364
Log likelihood	-137.0603	Hannan-Quinn criter.	11.47779
Durbin-Watson stat	2.774136		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.47025	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66